الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية علوم الإنسانية والإسلامية والحضارة
القسم : التاريخ

اللاجئون الجزائريون في تونس ومساهمتهم في دعم ثورة التحرير الجزائرية 1956-1962

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر
التخصص : تاريخ المغرب العربي المعاصر

- من إعـــداد الطلبة :
- بلخضر إبراهيم التونسي
- بوسماحة إبراهيم
- مزورة علي

- تحـت إشـــراف :
د/ قفاف عبد الرحمان

السنة الدراسة
2019/2018

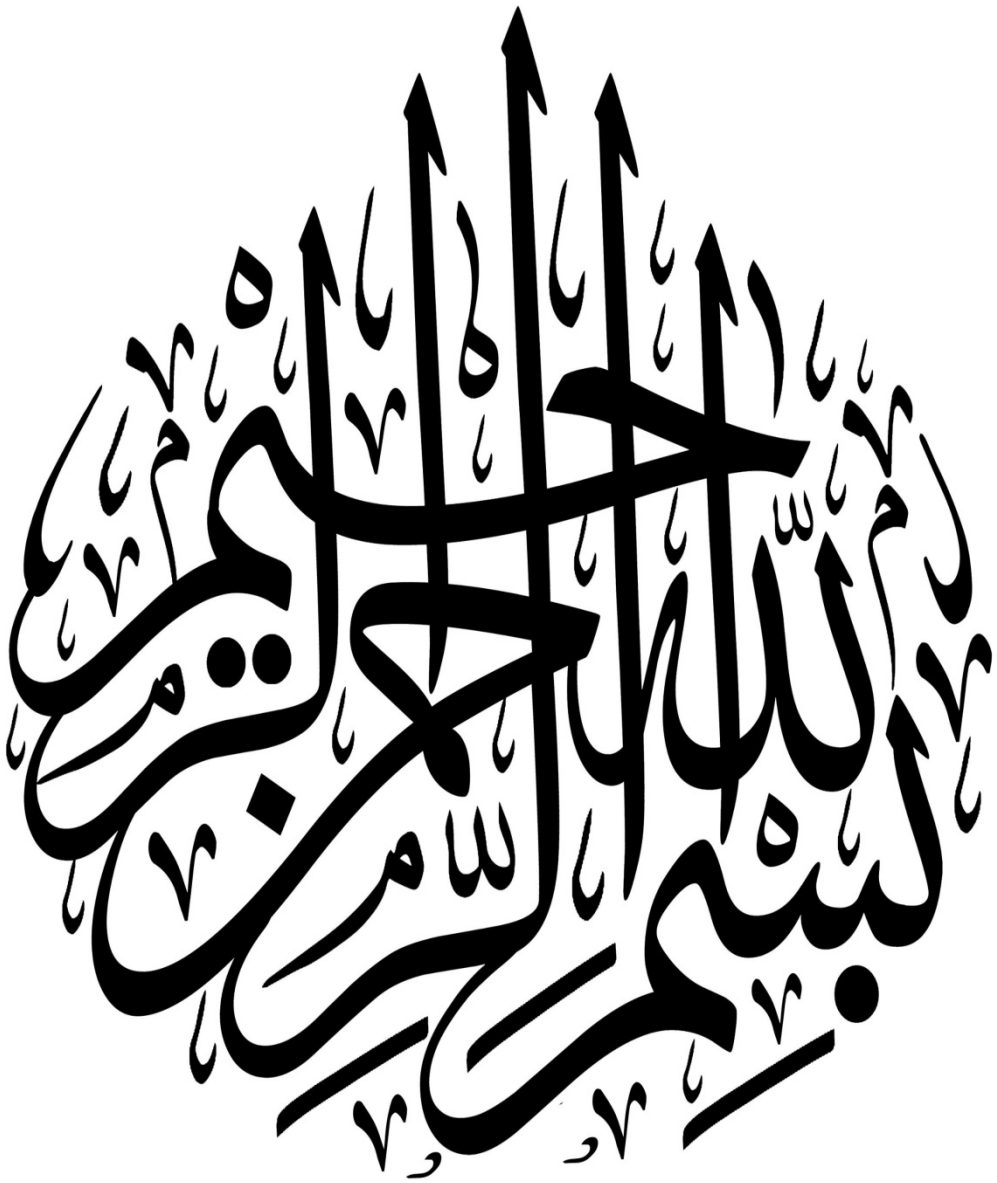
بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم	المختصرات	معنى المختصر
01	تر	ترجمة
02	تح	تحرير
03	جز	الجزء
04	ج	الجرد
05	ع	العدد
06	ط	طبعة
07	ص	صفحة
08	(د،س)	دون سنة نشر
09	(د،م)	دون مكان نشر
10	(د،د،ن)	دون دار نشر

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعلى : ﴿ **لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ** ﴾
صدق الله العظيم

قال تعالى : ﴿ **وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ** ﴾
صدق الله العظيم

بداية الحمد الله جلى ثنائه وتقدست أسمائه الحمد الله الذي أعاننا وسير خطانا لإتمام هذا العمل المتواضع
وبعده نتقدم بالشكر لأستاذ المشرف **عبد الرحمان قفاف** الذي لم يبخلنا بتوجهاته القيمة
كما نتقدم بشكر للأستاذ المحترم **يوسف رحمون** ولكل من ساهم وساعدنا في انجاز عملنا هذا بما فيهم **كمال بومعزة** والى كل **طاقم الإداري و أساتذة كلية العلوم الإنسانية والإسلامية والحضارة وزملائنا** .
والى كل من ساعدنا ماديا ومعنويا .

الإهداء

إذا كان الإهداء يعبر ولو بجزء من الوفاء والوقار إلى اعز شخصين في حياتي

على من سخرهما الله عز وجل ليكونا سبب في وجودي فأحسنا تربيتي

إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها والصبر على كفيها أمي الغالية

حفظها الله وأطال في عمرها

و أبي العزيز حفظه الله وأطال في عمره

واعز ما أملك أشقائي و أولهم أخي الكبير محمد وزوجته وأولده فاطمة ، دعاء ، رابح والشقيقين عبد القادر ، سليمان وإلى أخواتي قرة عيني وأزواجهم وأولدهم

والى جميع العائلة الكريمة

والى الأخوين الصديقين اللذان تقسما معي الأحزان والأفراح وشاركا معي في انجاز هذا البحث

إيراهيم التنوسي بلخضر وابراهيم بوسماحة والى كمال بومعزة

والى كل من أكن لهم المحبة الإحترام اعز الأصدقاء عرابي ، عمار ، احمد ، بومدين ، طيب ، عمر ، سفيان ، عبد المالك ، وكل اساتذة التاريخ خاصة منهم الأستاذ قفاف عبد الرحمان الأستاذ يوسف والدكتور عيسى بوقرين والدكتور وبومدين كعبوش .

مزورة علي

الإهداء

بسم الله والحمد وشكر لله ربي العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات

الحمد لله الذي بتوفيقه وتسهيل منه جلا في علاه أكمت مسيرتي

العلمية وانتهت دراستي الجامعية لتفتح معي أفاق حياة أخرى

اهدي تخرجي ونجاحي إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل والى كل من في الوجود بعد الله ورسوله

إلى من أرضعتني رمز الحب وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع بالبياض إلى أمي الغالية

واهدي تخرجي إلى روح أبي الطاهرة المرحوم (ربي يرحمك ويجعل مثواك الجنة إن شاء الله)

ولا أنسى من تقاسموا معي أهات وآناة أخي عبد الرحمان (ربي يفرج عليه)

وأخي طارق وإلى أخواتي، وإلى جميع عائلتي ، واصداقائي وزملائي دفعة 2019/2018 إلى

الأستاذ عبد الرحمان قفاف الذي تفضل لإشراف على هذا البحث فجزاه الله

عني كل خير وكل التقدير والاحترام .

وكذالك أشكر كل من ساهم وساعدنا على إتمام هذا البحث وقدم

لنا يد العون ونخص بذكر الأستاذ يوسف رحمون والأستاذ حسين بيران

نسأل الله تعالي أن يجعل علمنا خالصا لوجهه الكريم .

ابراهيم التونسي بلخضر

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع ....

إلى كل الذين سقطوا على درب الثورة من أجل **تحرير الجزائر. رحم الله شهدائنا الأبرار**

إلى من أرضعتني الحنان ... وكانت الأمن والآمان إلى التي تحزن

لحزني .. تفرح لفرحي .. إلى من أعانتني بالصلوات والدعوات .

الى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الغالية الى الذي رباني وأفنى جهده لرعايتي

وتعليمي الى من عمل في سبيلي وعلمني معنى الكفاح ..الى من غرس فينا

الأخلاق وحب العلم والتعليم إلى القلب الكبير أبي آدامه الله لي .

كما أهدي عملي هذا إلى أخوتي وأخواتي وكل الأهل والأقارب و زوجتي المستقبلية

وإلى جميع الأصدقاء وإلى الزملاء الطلبة في قسم التاريخ دفعة 2019/2018

إلى أستاذي المشرف عبد الرحمان قفاف والأستاذ يوسف رحمون حفظهما ورعاهما الله وجعلها نورا يهتدي به طالب العلم .

وكل الدكاترة و الأساتذة في كلية العلوم الانسانية و الإسلامية والحضارة بجامعة عمار ثليجي بالأغواط

ابراهيم بوسماحة

مُقَدِّمَةٌ

مـقدمـــة :

كثيرا هي تلك الدراسات التي تناولت الثورة الجزائرية في جوانبها السياسية والعسكرية ولكن الجوانب الإجتماعية ذات الطابع الإنساني تكاد تكون قليلة فهناك مواضيع وإشكالات عديدة في تاريخ الثورة التحريرية مازالت تحتاج إلى دراسات جادة ومعمقة لطالما أن أرشيفها مازال حكرا على دور الأرشيف الفرنسي ولا تزال هناك بعض الجوانب تحتاج الى البحث والإهتمام من قبل المؤرخين والباحثين ومنها موضوع اللاجئين الجزائريين بتونس والمغرب .

وإذا كان الإهتمام بالتاريخ الجزائري بمختلف أبعاده يعد من الضروريات بالنسبة للمؤرخين والباحثين فإنه لا يمكن أن يدرس بعيدا عن الأمة العربية بحكم الروابط العديدة التي تجمع هذه الأمة وبحكم المصير المشترك الذي فرضه عليهم الواقع الإستعماري بمختلف سياساته التي تخدم مصلحته والتي نتج عنها ظاهرة الهجرة تحت ضغط الظروف والأوضاع الى البلدان العربية المجاورة كتونس .

- أســباب اختيار المـوضوع والـهدف مـــنه : ولعلى الأسباب التي دفعتنا إلى البحث في هذا الموضوع هي الوقوف على بعض محطات النضال التحرري ومعرفة مدى اندماج الجزائريين بالمجتمع التونسي مع بقاء استمرار إرتباطهم بالوطن الأم .

وإضافة الى هذا فإن الرغبة في معرفة تواجد اللاجئين الجزائريين بتونس وإبراز معاناتهم وطبيعة العلاقات التي كانت سائدة بينهم وبين السلطة التونسية منذ تواجدهم على التراب التونسي إلى غاية الإستقلال وتأثير ذالك على الثورة التحريرية .

وقد قمنا بتقديم دراسة ولو متواضعة في هذا الموضوع قد تفتح المجال لغيرنا للخوض في البحث بعمق لعلهم يكتشفون حقائق لم يتسنى الوصول إليها .

- الإشــكـالـيـــة : ولتطرق إلى هذا الموضوع ارتأينا الى طرح الإشكال التالي :

ما مدى مساهمة اللاجئون الجزائريون بتونس في دعم الثورة التحريرية الجزائرية ؟

وماهو نشاطهم في تونس ؟ وما مدى فعاليتهم داخليا وخارجيا ؟ وما علاقتهم بالسلطة الفرنسية ؟

- خـطة الـــعمـل : وقد قسمنا هذا الموضع إلى ثلاثة فصول أساسية وحوالنا في المدخل التمهيدي التطرق إلى أهم ما ميز السياسة الإستعمارية الفرنسية وإبراز اثر وانعكاسات هذه السياسة على الجزائريين

وفما يخص الفصل الأول فقد حاولنا أن نشير إلى أهم ما ميز الوضع السياسي واقتصادي للجزائريين حيث أصبح يخدم السلطة الإستعمارية وواقع المفروض عليها واثأر الناجمة على ذالك وأهمها الهجرة .

وكما تطرقنا إلى جوانب من الحياة الإجتماعية والثقافية التي سادت أوساط الجزائريين قبل اندلاع الثورة التحريرية .

أما الفصل الثاني فقد أشرنا الى العوامل إلى أدت إلى تهجير وتشريد الجزائريين والتي كان للسياسة الإستعمارية أثر في الواقع الإقتصادي واجتماعي للجزائريين بحكم إرتباط الوضع بين الاقتصاد الجزائري بالإقتصاد الفرنسي .

واشرنا كذالك إلى فترة الثورة ورد فعل الإستعمار الذي نجم عنه في محاولة لخنق الثورة والقضاء عليها ، بإقامة المحتشدات والمناطق المحرمة ووضع الأسلاك الشائكة المكهربة حيث وجد الجزائريون أنفسهم داخل سجن كبير في بلدهم والذي إضطرهم للهجرة إلى بلدان مجاورة كتونس حيث اشتغلوا في نشاطات مختلفة .

وقد سعينا في الفصل الثالث إلى فئات اللاجئون الجزائريون ومناطق استقرارهم بتونس وأهمية مساهمتهم في الثورة التحريرية .

وتطرقنا أيضا الى طبيعة العلاقات التي كانت سائدة بين اللاجئين الجزائريين والسلطة التونسية ، ومنذ تواجدهم الى غاية الإستقلال وما مدى تعامل الثورة معهم ، وقد عرضنا نماذج عن دعمهم للثورة التحريرية ولم يتقاعسوا عن دعمهم لوطنهم لمحاربة الإستعمار والتخلص منه .

- الـمـنـهج الـمـتـبـع : ومنهج المتبع في هذه الدراسة فقد جمع بين المنهج التاريخي والمنهج التحليلي وقد إقتضت طبيعة الموضوع إلى أتباع منهج المقارن كذلك لتوضيح بعض الجوانب

المتعلقة بأوضاع الجزائريين من الناحية الإجتماعية الثقافية بتونس ، والتي فرضتها عليهم السياسة الإستعمارية.

وإضافة إلى الخاتمة فهي خلاصة للموضوع الذي أستعملنا فيه مصادر ما جاءنا به في البحث والتدليل عليه .

- الصـــــعوبـــات : كثرت الصعوبات من خلال قيامنا بهذا البحث ومن ابرزها :

- جميع المصادر والمراجع المتحصل عليها فيها تشابه في المعلومات وعدم تواجد معلومات جديدة المتعلقة بالبحث .

- صعوبة الوصول إلى مجتمع الدراسة ، حيث وجدنا أنفسنا عاجزين عن الوصول إلى المناطق التي تمثل مجتمع الدراسة لأسباب مختلفة .

وعدم تمكننا من اللغة الفرنسية ومن المعروف أن هناك الكثير من أبحاث والدراسات المكتوبة باللغة الفرنسية .

وفما يتعلق بمصادر البحث فقد إعتمدنا على مصادر التي توفرة لنا وبمساعدة الأستاذ عبد الرحمان قفاف المشرف على هذا البحث ، وبمساعدة بعض الأساتذة والزملاء ، ومن أهم المصادر التي عملنا بها هي المتعلقة بتواجد وتمركز اللاجئين وتعدادهم والتي تشير الى طبيعة وظروف انتقالهم إلى تونس والنشاطات التي كانوا يمارسونها هناك خاصة الإقتصادية والإجتماعية ، إضافة الى مصادر أخرى تشير الى نشاطهم الثقافي والعلمي بتونس وكيفية ملاحقتهم من السلطة الاستعمارية الفرنسية في الأراضي تونسية وهناك وثائق تتعلق بسياسة فرنسا الاقتصادية في الجهة الشرقية كتحديد الأسواق وإحداث دفتر الشروط

مدخل تمهيدي

مظاهر السياسة الإستعمارية

مــدخل تمـهــدي :

عند احتلال فرنسا للجزائر طبقت عدة سياسيات حيث رسمت حدود من أجل سيطرتها على الجزائر ومن أهمها الحدود الشرقية مع تونس نضرا لأهمية هذا الحيز وبهدف التحديد النطاق الجغرافي للجزائر وها بتشكيل لجان مختلفة لترسيم الحدود ،حيث تجسد ذالك من خلال محولات متكررة وفي بعض المرات تكون مشتركة مع السلطة التونسية عن طريق لجنة يشكلها الباي التونسي والسلطة الإستعمارية .

فظهرت ثلاثة نماذج للحدود حي كانت الأولى عسكرية وتم العمل على إعداده بين سنوات (1804 إلى غاية 1857 م) .

والنموذج الثاني سنة (1867 إلى غاية 1870 م) حيث روعي فيه حركة القبائل و والأعراش والتي تتميز بالترحال وتغيير الإقامة وذالك تنفيذا لقانون سينا تيس كونسيلت وبالنسبة لنموذج الثالث فقد إعتمدة على معايير رسم الخرائط الحديثة وذالك بين 1830 - 1902 إلى أن هذه المحاولات الثلاث لم تضع معالم واضحة للحدود إذ عند مقارنتها بالواقع تظهر لنا تناقضا في الإمتدادات والمعالم التي يمكن أن تكون حدود وبان الحدود الفاصلة بين الجزائر وتونس لم تكن سوى حدود شكلية بسبب الإرتباط الجغرافي وإنعدام الحواجز الطبيعية والتجانس البشري فإن فرنسى أعطت إهتماما كبيرا بضرورة منع وجود أي أخر أو قوى أخرى تسيطر على تونس بل سعت إلى إيجاد عوامل تربطك البلدين لتضمها إليها.

أما فيما يخص المظاهر السياسة الإستعمارية فقد تمثلت في ثلاث ميادين وهم : [1] .

الميدان الإقتصادي، والميدان الإجتماعي ، والميدان الثقافي .

[1] - الجيلالي صاري ، محفوظ قداش : "**الجزائر في التاريخ،المقاومة السياسية 1900-1954 الطريق الإصلاحي والثوري** "، ترجمة عبد القادر بن حراث ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1987 ، ص 125.

1- الميدان الإقتصادي :

- مصادرة الأراضي : حيث لم تكن السلطة الإستعمارية تفتقر إلى الوسائل التي تساعده على نهب أراضي الجزائريين [1]واستلاء عليها وذالك منذ بداية الإحتلال بموجب جملة من المراسيم والقوانين حيث صادرت مساحات واسعة من أملاك العامة مطالبة بتقديم سندات الملكية إلى إدارة الأملاك العقارية [2]، كما استولت على أراضي العثمانيين وأوقاف كما فرضت حراسة جماعية على أراضي ملك لقبائل بكاملها بحجة أنها تركت هذه الأراضي دون زراعة واستغلال ثم وسعت هذه العملية لتستولي على العديد من الأراضي وذالك بايجا راو البيع الشكلي مما زاد من تحويل أملاك الجزائريين المستوطنين .

- الإستلاء على الغابات : كانت تلك هيا معالم السياسة الإستعمارية الفرنسية فما يتعلق بمصادرة الأراضي فان جهودها لم تقل أهمية في مجال الإستلاء على قطاع الغابات فقد تم التصويت على أول قانون غابي بتاريخ 17 جويلية 1874 ، وهو في الحقيقة تجسيد لقانون الأهالي – من خلال مواده العقابية – وذلك بتطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية في مادته الأولى ، مما يسهل مهمة الطامعين في موارد الجزائريين ، في حين يشكل تطبيقه مساسا مباشرا في اقتصاد الجزائر الضعيف .

وزد على ذالك أن العملية تتعارض مع بقاء السكان داخل او قرب المساحات الغابية وقد ضلت الإدارة الاستعمارية متقلبة في مواقفها بموجب القانون الأخير مقترحتا على الحاكم العام الشروع في مصادرة الراضي المشتتة داخل الغابات وبالغ عددها 700 قطعة تتراوح مساحتها بين آر واحد ، وهكتار ونصف ، حيث ألحا محافظ الغابات على ضرورة تنفيذ عمليات المصادرة للحد من تدهور الغطاء النباتي بسبب الحرث والفلاحة ، وتوالت التقارير

---

[1] - ابراهيم المياسي : " **استطان الفرنسي في الجزائر** "، مجلة المصادر ، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954 ، ع 5 ، ص 115 .

[2] - عدي الهواري : " **الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1830-1962** "، ترجمة عبد الله جو زيف ، دار الحداثة ، بيروت ، لبنان 1983 ، ص 125.

من ادراة الغابات إلى المصادر المعنية لعلى أهمها التقرير المؤرخ في 31 جويلية 1934 والذي خلص أن الأهالي لا يهتمون بمستقبلهم ولا بمستقبل الإستعمار الفرنسي

- فرض الضرائب : من مظاهر السياسة الإستعمارية المطبقة على الجزائريين في

المجال الإقتصادي[1] ، لا تبدوا متعاونة ولا متفهمة لوضع الجزائر ، بل تتميز بالقصف الاضطهاد وانعدام الحرية ، وثقل الضرائب المدفوعة سواءا كانت القانونية أو الدينية ، ونتيجة لهذه السياسة الإستعمارية جعلت الجزائري يفقد أراضيه ويصبح هو وغالبية أفراد أسرته عمال فلاحين فيها.

2- الميدان الإجتماعي :

- تفكيك البنية الإجتماعية : عمدت السلطة الإستعمارية في الميدان الإجتماعي الى سياسة جعلت العنصر الأجنبي المستوطن يشكل[2] أغلبية لمقارنة مع المواطن الأصلي العربي ، وذلك بتشجيع الهجرة الأوربية الى الجزائر مع تسهيل إمكانية الحصول على العمل وبأجور مرتفعة من خلال المناصب التي يوفرها لهم الإستعمار فأصبح المجتمع مزيجا من الفرنسيين وايطاليين والأسبان واليهود وغيرهم من الجنسيات الأخرى .

3- الميدان الثقافي : إذا كانت فرنسا قد عملت في إطار السياسة الإقتصادية والإجتماعية

على نهب ثروات الجزائريين وتفقيرهم وتشريدهم وقد سعت إلى اجتثاثهم من أصولهم العربية الإسلامية وتجريدهم من هويتهم وتغريبهم ثقافيا فانصبت جهودها على محاربة اللغة والدين [3].

- محاربة اللغة العربية : استهدفت الإدارة الاستعمارية اللغة العربية بضرب منبعها

---

(1) - الجيلالي ساري ، محفوظ قداش : المرجع السابق ، ص 146 .

(2) - عبد الحميد زوزو : " **الأوراس ابـــان فترة الاحـتـلال الفـرنـسي** "،التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، 1837-1939 ، ج 1، ترجمة مسعود حاج مسعود ، دار الهومة ، 2005، ص 294.

(3) - عبد الحميد زوزو : المرجـع نفسه ، ص .ص 293،294.

ممثلة في المدارس والزوايا والكتاتيب، عن طريق إصدار قانون ينص على تحريم اللغة العربية باعتبارها لغة أجنبية *.[1]

وكانت اللغة الفرنسية هي لغة المستوطنين الذين حاولوا منعها على الجزائريين اعتقادا منهم أن ذلك يساهم في يقظتهم، مما أدى إلى حرمانهم من التعليم، كما حرموا من أموال الأوقاف التي كانت مصدرا لتغذية تعليمهم، وحرموا أيضا من ميزانية المجالس البلدية، وحرصوا على أن يتعلموا تعليما بسيطا، يمكنهم فقط من العمل كمزارعين بسطاء لدى الأوروبيين، وقد أشرفت الإدارة الاستعمارية على التسيير الإداري والمالي للتعليم، وقسمته إلى قسمين؛ قسم خاص بالفرنسيين والأوروبيين [2]، وقسم بالأهالي .

يلاحظ أن التعليم الأهلي لم توفر له أدنى الشروط، لأن الهدف من التعليم ككل هو إيجاد لغة وثقافة بديلة عن اللغة والثقافة العربية، حيث لا يمكن للجزائري الارتقاء إلى مستويات عليا.

ورغم أن التعليم في الجزائر خاضع للقانون الفرنسي الصادر بتاريخ 16 جوان 1881، والذي يقضي بمجانية التعليم في المرحلة الابتدائية، وإجباريته بموجب قانون 28 مارس 1882، وعلى أن يكون في كل بلدية كاملة الصلاحيات أو مختلطة مدرسة. التعليم فيها إجباري من سن 06 سنوات إلى 13 سنة بموجب قانون 14 فيفري 1884، فإن حظ الجزائريين من هذه القوانين ظل ضئيلا لأنه لم يطبق إلا في سنة 1917، مقرونا بشروط منها السكن على مسافة 03 كلم عن المدرسة.

ولم يكتف المستعمر بمحاربة اللغة العربية على مستوى المدارس، بل شن حربا لتشمل أسماء المدن، والشوارع، والساحات، التي حولت أسماؤها العربية التاريخية، إلى أسماء فرنسية

الشخصيات وساسة وما يدل على هذه السياسة وآثارها، هو تشويه ألقاب وأسماء الجزائريين الذين اعتبرتهم فرنسا جنسا منحطا ناقص عقل غير قابل للتعليم.

---

* يذكر د أبو قاسم سعد الله : أن الفرنسيين اعتبروا اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر ، واللغة الفرنسية هي سيادة الرسمية ، واكتفو بتدريس الدارجة لضباط الجيش الفرنسي أي العامية ، والراغبين في العمل الإداري من المدنيين لضمان عملية التواصل .

[1] - محمد الصالح الصديق : " **كيف ننـسى وهـذه جرائمهم** " ، دار هومة ، الجزائر ، 2005، ص 75.

[2] - أبو قاسم سعد الله : " **تـاريخ الجـزائــر الثـقافي 1830-1954** " ، ج6،ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1998، ص 137 .

- محاربة الدين الإسلامي والعقيدة: إن محاربة اللغة العربية بالأساس هي موقف من

الدين الإسلامي أصلا، لأنها لغة القرآن الكريم، فتحويل اللسان العربي الجزائري إلى فرنسي، يبعده عن دينه، ويجعل منه هدفا سهلا نظرا لمستواه الثقافي البسيط فيكون عرضة للبدع والخرافات التي شجع الاستعمار انتشارها

خاصة إذا علمنا أن فرنسا لجأت في سبيل ذلك إلى تقديم المساجد والزوايا، وإغلاق المدارس والجوامع والكتاتيب [1].

وبتراجع دور المؤسسات الدينية وجدت الإدارة الاستعمارية من ورائها بحالا خصبا للتبشير، لأن النشاط الاستعماري، والنشاط التبشيري شيئان متلازمان، فإذا كان ظاهر التنصير دينيا، فباطنه تمهيدا لجحافل الاستعمار، مستخدما في ذلك أسلحة غير تلك التي تستخدمها الجيوش، كاستغلال ظاهر و الفقر واليتم، مع المعاملة الحسنة بتقديم الخبز للجوعى، والدواء للمرضى، حتى يتقبلوا الاستعمار ولا يحاربوه . [2]

وقد ركزت الكنيسة نشاطها في الجزائر على المناطق الأكثر فقرا و حرمانا، بحكم الوضع الاجتماعي المتدهور، وتضاعف جهدها ليبلغ أوجه بعد الاحتفال بمئوية الاحتلال الفرنسي للجزائر، وبمناسبة مرور قرن على تأسيس الأسقفية الكاثوليكية وذلك بحضور أسقف فرنسا ممثلا للبابا .

ونشط عديد المبشرين في المناطق النائية والمحرومة، خاصة بالجنوب والجنوب الشرقي في نشر المسيحية، وتبرير الظاهرة الاستعمارية.

---

[1] - أبو قاسم سعد الله : **تاريخ الجزائر الثقافي 1830-**1954 ،المرجع السابق ، 137 .

[2] - محمد صالح الصديق : **كيف ننسى وهذه جرائمهم** ، المرجع السابق ، ص 175.

الفصل الأول

➢ أوضـــاع الـــــجزائـــريين قـــبل الثورة

1) أوضاع السياسية قبل الثورة

2) النشاطات الإقتصادية

3) النشاطات الإجتماعية

4) الحياة الثقافية

المبحث الأول : الأوضاع السياسية قبل الثورة :

سعت أحزاب الحركة الوطنية في ظل سياسة الاضطهاد والهيمنة الفرنسية وخاصة بعد صدور مرسوم 16 مارس 1946م إلى إعادة تشكيل نفسها والعودة إلى النشاط السياسي بأسماء جديدة، فنظم أحباب البيان والحرية أنفسهم في حزب جديد هو الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، إذ نادى فرحات عباس وجمعية العلماء المسلمين والحزب الشيوعي إلى ضرورة القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية بالجزائر[1]، أما حزب الشعب الجزائري الذي كان مناضلوه متشبعون بفكرة العمل المسلح كوسيلة لتحقيق الاستقلال فقد عقدوا مؤتمرهم في فيفري 1947 وأصبح الحزب يعرف بحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ودعا إلى :

- إنشاء هيئة عسكرية سرية المنظمة الخاصة مهمتها التجنيد والتسليح والإعداد للثورة.
- التحضير للمشاركة في انتخابات أكتوبر 1947 في الوقت الذي واصل فيه الحزب مهمته السياسية للتعريف بمبادئه وأهدافه في إطار الشرعية.
- البحث عن حلفاء في العالم العربي والعمل على توحيد الكفاح المسلح في الشمال الإفريقي.

وقد مثل الحزب بمكتب المغرب العربي بالقاهرة سنة 1947[2]، كما بينت انتخابات نفس السنة مدى الشعبية التي يتمتع بها أنصار التوجه الاستقلالي مقارنة بالمشاريع الفدرالية للحزب الشيوعي، وللبيان الجزائري ووضحت أيضا بما لا يدع مجالا للشك تلاعبات الإدارة الفرنسية في تزوير الانتخابات وبدأت ملامح الانشقاق تلوح في الأفق داخل صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية عندما راح مناضلو المنظمة السرية يلومون الحزب على مشاركته في الانتخابات[3] في الوقت الذي قامت فيه بجهود كبيرة في الإعداد والتجنيد، إلى أن تم اكتشافها من طرف السلطات الفرنسية عام 1950م وألقي القبض على بعض أفرادها وفر البعض إلى الجبال وإلى منطقة الأوراس فتوترت العلاقات بين القاعدة النضالية والقيادة بزعامة مصالي الحاج وأدى هذا الوضع بالحزب إلى عدم القدرة على إقامة قاعدة جماهيرية

(1)- عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية** 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 310.

(2)- محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، ترجمة كميل داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983، ص 47.

(3)عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 375.

التوحيد القوى الوطنية لخوض معركة التحرير وأصبح يخوض نضاله على جبهتين، ضد المستعمر وضد أنصار الإصلاح خاصة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وهو الوقت الذي تطور فيه وعي الجماهير الشعبية التي آمنت بضرورة تغيير الوضع السياسي القائم متأثرة بظهور الحركات التحريرية وانتفاضة الشعبين التونسي والمغربي منذ سنة 1952[1].

ورغم أن قيادة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي تأثرت بمجريات الأحداث كانت تفكر في إنهاء الخلافات التي عصفت بالحزب وباتجاهاته المختلفة، وفي إعادة بعث المنظمة السرية من جديد، إلا أن الخلافات ازدادت اتساعا وحدة أثناء مؤتمر الحزب المنعقد في مارس 1953 أصبحت تتنازعه كتلتين هما، أعضاء اللجنة المركزية التي نددت بسياسة التوجه الفردية لزعيم الحزب، والمصاليون الذين تمسكوا بموقفهم إلى درجة توجيه الاتهامات، فعقد التيار الأول مؤتمره بالجزائر في حين عقد الثاني مؤتمره بـ أورنو ببلجيكا وقرروا فصل المركزيين من الحزب[2].

وفي خضم هذه الأحداث التي شهدها الحزب سعى أعضاء المنظمة السرية لاحتواء الصراع بين الطرفين المتنازعين ملتزمين الحياد تجاهه، معتبرين انه خروج بالحركة الوطنية عن أهدافها الأساسية المتمثلة في الكفاح المسلح ضد الاستعمار، وقد أعلن الشباب الثوريون عن خلق تنظيم ثوري جديد أطلقوا عليه اسم اللجنة الثورية للوحدة والعمل عقب الاجتماع الذي عقده محمد بوضياف، أحمد بن بلة، مصطفى بن بو العيد،حسين آيت حمد، رابح بطاط، ديدوش مراد و محمد خيضر. حيث كان هدفهم الإعداد الثورة مسلحة في اقرب الآجال، وحاول أعضاء اللجنة الثورية في بداية الأمر التوفيق بين جناحي الحزب المتخاصمين لكن جهودهم باءت بالفشل فوجهوا نشاطهم للقاعد النضالية وشرعوا في التجنيد وتوفير السلاح، أرسلوا وفدا عنهم إلى القاهرة لكسب دعم مصر كما اتصلوا بالحزب الدستوري الحر وحزب الاستقلال المغربي بهدف تنسيق الجهود وتوحيد الكفاح المسلح في أقطار المغرب العربي الثلاث، وبعد جهود كبيرة بذاتهما اللجنة الثورية عقدت اجتماعا لها

(1)- محمد حربي : **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع** ، المرجع السابق ، ص 81 .
(2)- محمد حربي : المرجع نفسه ، ص 92.

بمدينة الجزائر في 25 جويلية 1954 تم خلاله التطرق للوع العام بالجزائر وتقييم العمل المنجز من قبل اللجنة، وتقرر إعلان الثورة التحريرية وتوزيع المهام والمسؤوليات.

اتفق على أن يكون الفاتح نوفمبر 1954 تاريخا لانطلاقها وصيغ بيان أول نوفمبر الذي وضح وسائل الكفاح المسلح أسبابه وأهدافه. [1]

وقد ركزت الثورة على البعد المغاربي لها من خلال ما ورد في البيان، وعلى وحدة الشمال الإفريقي الذي ظل الاتجاه الاستقلالي في الجزائر يدعو له، وأكدت ذلك عديد مظاهر التعاطف والتآزر بين شعوب المغرب العربي خاصة بعد اندلاع الثورة التحريرية فكانت هجومات الشمال القسنطين 20 أوت 1955 متزامنة مع الذكرى الثانية لخلع ونفي الملك المغربي محمد الخامس[2].

وما يؤكد تلاحم شعوب المغرب العربي رغم الظروف الصعبة هو التعاطف الشعبي والمؤازرة السياسية التي لقيتها القضية الجزائرية والثورة التحريرية إذ تم استخدام مناطق الحدود الشرقية والغربية كقواعد خلفية لنشاط جيش التحرير الوطني، وتسهيل عملية تحرير الأسلحة والمؤونة واستقبال جموع المهجرين الجزائريين الذين اضطروا للتروح إلى تونس والمغرب.

1- النشاطات الاقتصادية :

1-1- الزراعة :

تعد الزراعة من الركائز الأساسية للاقتصاد الجزائري بحكم أنها مصدر رزق لحوالي % 70 من الجزائريين، يختلف إنتاجها باختلاف العوامل المتحكمة فيه كالتضاريس والمناخ واختلاف نوعية الملكية الزراعية [(3)] .

مع العلم أن تربة الأراضي الزراعية الجزائرية تعتبر من أخصب وأجود الأنواع في العالم، مما جعل السلطة الاستعمارية تزيد من عملية الاستيلاء والتوسع على حساب الفلاح الجزائري، عن طريق منح المزيد من الأراضي للمستوطنين الأوروبيين لتعويضهم عما خسروه في أوطاهم مثلما حصل مع الوافدين من منطقي الألزاس واللورين والذين

(1)- عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من بداية وإلى غاية 1962 م**، المرجع السابق، ص 405.
(2)- محمد حربي : **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع** ، المرجع نفسه، ص 406.
(3) - أندري بر نيان وآخرون: **الجزائريين الماضي والحاضر**، ترجمة اسطنبولي رابح، منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984، ص 185.

تحصلوا بموجب قرار البرلمان الصادر بتاريخ 04 مارس 1871 على 100 ألف هكتار، أو منحت للشركات الأجنبية كامتيازات لها لممارسة نشاطات زراعية مختلفة بالجزائر[1].

وكان المشتغلون هذا القطاع لا يمثلون سوى % 14 . 4 من مجموع المستوطنين مما دفعهم إلى استغلال الفلاحين الجزائريين استغلالا بشعا لما فأصبحوا أشبه بعبيد القرون الوسطى، وكان المحصول متحفظا خاصة في مجال زراعة الحبوب وذلك حسب نوعيتها والأساليب الزراعية المطبقة من طرف الجزائريين وتركيز المستوطنين على زراعة الكروم، إذ أن إنتاج القمح لم يتعدى 12239598 قنطارا بين سنوات 1891 - 1895 ليصل إلى قيمة استثنائية عام 1900 حيث بلغ 17500000 قنطارا، وهذا مرده بالدرجة الأولى إلى الظروف المناخية الملائمة خلال تلك السنة، وما عدا ذلك فإن الإنتاج كان ضعيفا بسبب الوسائل الزراعية المستخدمة والتي كانت بدائية في معظمها خاصة لدى الجزائريين، في حين تطورت زراعة الكروم

بشكل متسارع لدى الأوروبيين فبلغت المساحة المزروعة عام 1900، 146932 هكتار مقابل 105 . 172 عام 1891[2].

ولعل هذه المعطيات العددية تبين بوضوح جنوح السلطات الاستعمارية إلى التركيز على جوانب اقتصادية معينة لخدمة الاقتصاد الفرنسي وإهمال الاقتصاد الأهلي مما أنعكس سلبا على أوضاع السكان الأهليين.

ويبدو أن المنتجات الزراعية إضافة إلى الحبوب كالقمح بنوعيه اللين والصلب والشعير، يشمل قطاعات أخرى خارجة عن دائرة الحبوب، حيث ارتفع إنتاج التين بنسبة بلغت 46%، وإنتاج حقول الزيتون خاصة التي كانت بحوزة المسلمين، أي ما يمثل ثلثي الأشجار الملقمة 5329000 شجرة سنة 1901 مقابل 6329000 شجرة سنة 1904، أما صناعة زيت الزيتون التي ارتبطت بحاجيات وأسعار معينة فقد كانت في زيادة مطردة إلى غاية سنة 1910، حيث بلغ الإنتاج الصافي للزيتون388.977 هكتولتر.

(1) - أحمد توفيق المدني : **كـــتاب الجـــزائر** ، ط2 دار المعارف ، القاهرة 1963، ص 69.
(2) - شارل روبير أجرون: **الجزائريـــون المسلمون و فرنـــسا 1871 - 1919**، ج2، ترجمة مسعود حاج مسعود، ع بالعربيي، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2007، ص . ص 305، 307.

ولعل هذا الإنتاج الوفير الذي تركز معظمه في يد الجزائريين مرده إلى أن زراعة الزيتون لا تتطلب تقنيات كبيرة أو آلات حديثة وهو من الأشجار المقاومة للجفاف التي عرفت انتشارا واسعا في أوساط المجتمع الفلاحي الجزائري.

كما ظلت زراعة التبغ الأهلي من النشاطات الاقتصادية المقتصرة على عدد محدود من المزارعين، وقد عرفت تطورا كبيرا بعد الأزمة التي ألمت به خلال سنوات 19031908، إذ بلغ الإنتاج 36 .

867 قنطارا بين 1900 - 1908، لينتقل إلى 65.550 قنطارا بين سنوات 1909- 1914، وفي المقابل لم تعرف منتجات الكروم الأهلية أي تطور يذكر مقابل توسع كبير المساحات الكروم الأوروبية 150.

430 هكتار سنة 1901 و 176 . 921 سنة 1907 و 178 . 389 هكتار سنة 1919.

أما زراعة الفول فقد كانت تمارس بشكل عادي وكانت المستوطنون يرغبون في استبدالها بنوعيات جديدة من الحبوب والخضر. وزراعة البطاطس والخضر المبكرة ظلت محصورة في مساحات لا تتعدى 5000 هكتار، كما توسعت المراعي الاصطناعية بمساحة تفوق عشر مرات ما كانت عليه من قبل. وكان مردود كل هذه الأنشطة ضعيفة باستثناء الحلفاء التي كان نشاط اقتلاعها يعرف وتيرة متزايدة، ودليل ذلك الصادرات التي بلغت بين 1901 - 1905، 766740 قنطارا لتصل بين 1911 - 1914 إلى 1.056466 قنطارا [1].

2-1 تربية الماشية

حرصت السلطة الاستعمارية على جعل الجزائر بلدا متخصصا في تربية الماشية خاصة الأغنام، وهو الأمر الذي يتطلب وجود مراعي شاسعة ومصادر مياه كبيرة ومختلفة لتوفير حاجيات هذه الأعداد الهامة من القطعان، فظهرت عدة جهود من السلطات الاستعمارية قصد الحفاظ على هذه الثورة، فأجريت العديد من الدراسات بخصوص هذا المضمار، حيث طبقوا ما يسمى بسياسة الغدير، وتعني قميئة العديد من الجوانب الطبيعية للتخزين مياه الأمطار، وأجريت تحقيقات معمقة حول الثروة المائية والأعلاف المتوفرة

(1) - شارل روبير آجرون: **الجزائريون بين الماضي والحاضر** ، المرجع السابق، ص 316.

واعتبرت الدراسة التي أجراها . Compute والتي تحمل عنوان بلد الغنم بمثابة الخريطة والمخطط لأنماط معيشة القبائل والعشائر وأنواع مواشيها [1].

وكان في وسع الإدارة الاستعمارية الانتقال إلى مرحلة المبادرة لتجسيد هذه المخططات لولا المعيقات والتي يأتي في مقدمتها عدم كفاية المصادر المالية والاعتمادات المخصصة والتي بلغت حوالي 180.000 فرنكا لكافة القطر الجزائري. إضافة إلى هذا فشل بعض المبادرات المحدودة. كالتأكد من عدم جدوى قميئة خزانات الغدير ذات الجدران المصقولة والمغطاة بسقف من نبات الحلفاء ما يؤدي إلى تبخر كميات كبيرة من المياه المخزنة، كما أصبحت بؤرة للطفيليات والميكروبات، مما جعل المشرفين على العملية يتحولون إلى صرف تلك الاعتمادات المالية على ما هو أفيد مثل إنشاء الحظائر كما هو الحال في عين ولمان، وأم البواقي ، وبقية المناطق خاصة بالهضاب العليا التي يعتمد سكانها على النشاط الرعوي وتربية الماشية التي تساهم بدورها في تنشيط المبادلات التجارية سواء الداخلية أو الخارجية، وقد ساد هذا النشاط عديد المناطق مثل: الحضنة، بريكة تبسة، خنشلة، حيث أن العشابة ** ، والرعاة من الجزائريين أصبحوا يخضعون للرقابة الإدارية، مما دفع بأصحابها إلى التخلي عن هذا النشاط الهام بالنسبة إليهم [2] .

أما الفوائد التي تحن من تربية الماشية فقد عددها القرآن الكريم في سورة النحل حيث يقول تعالى : وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ (5)وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ(6) وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنفُسِ ۚ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ (7)وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ۚ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ(8) [3] .

ورغم الجهود المبذولة لتطوير تربية الماشية إلا أن هذا النشاط الذي أعتبر ذو علاقة بالصناعة الأهلية، كانت كما ذكرنا سابقا بحاجة إلى إمكانات كبيرة مما أدى إلى تضاؤل عدد القطعان شيئا فشيئا .

(1) - شارل روبير آجرون: **الجزائريون بين الماضي والحاضر** المرجع السابق،ص ، ص 321،320.
(2) - عبد الرحمن رزاقي: **التجارة الخارجية الجزائرية بين الحربين**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ، ص 96، 97.
(3) - سورة **النحل**، الآيات : ص 5، 8 .ورش

أما الأبقار فقد تراجع عددها أيضا ليصل إلى 792000 [1]رأس فقط عام 1937 مقارنة بتطور عدد السكان، بينما الثروة البحرية فقد كانت بعيدة عن الأهالي واقتصرت عملية الصيد على الايطاليين والإسبان[2].

ويذكر أحمد الخطيب أن الفلاح الجزائري أصبح عرضة للنهب المستمر مما دفع بالبعض منهم إلى بيع ما تبقى من أراضيهم، ويتحولون بعد فترة وجيزة إلى مستثمرين.

كما تدهور قطاع المواشي بعد عملية استيلاء الأوروبيين على أغلب المراعي، وتحويل قسم منها إلى أراضي زراعية، وتأجير ما تبقى بمبالغ مرتفعة. وفرضت على الرعاة ضرائب على الغابات لمجرد المرور بما فأصبحوا أمام أحد الخيارين وهما إما التوجه بقطعانهم نحو الأراضي الصحراوية الحدباء، أو الخضوع لهذه القوانين الجائرة [3].

فالقضاء على نظام البدو الرحل بعد سيطرة الاستعمار على الأراضي الخصبة والذي دفعهم إلى الاتجاه جنوبا أدى إلى عزلهم عن مناطقهم الأصلية وجعلهم يواجهون ثلاثة مشاكل رئيسية وهي: - ندرة المياه، صعوبة تأقلم المواشي مع المناخ الصحراوي وصعوبة تلبية حاجياتهم العائلية اليومية .

2 - 3 الصناعة:

اعتبرت الجزائر بالنسبة للرأسماليين الفرنسيين مصدر للمنتجات الأجنبية الغربية. حيث صدرت إلى فرنسا وأوربا ما يقارب من 320000 طن من الحديد الخام من أصل 3300.000 طن استخرجت ، وما يقارب من 560.000 طن من الفوسفات من أصل 600.000 طن. وهو ما يدل على أن الجزائر لا تملك زراعة تحويلية أساسية، بل تعتمد على

(1) - يذكر شارل روبير آجرون: أن عدد القطيع من الأغنام خلال عام 1887 يقدر ب 10538000 رأس ليصبح بحلول سنة 1900 يقدر ب 6351306 رأس، ولم يكن هذا التراجع في عدد القطيع مرده إلى الظروف المناخية والطبيعية فحسب، بل تأكد خلال فترات لاحقة، حيث تحد في المقابل تزايد عدد القطعان بشكل منتظم لدى الأوروبيين، حيث أن العدد وصل إلى 388790 رأس مع مطلع سنة 1900 بعد أن كان 315430 رأس، أما الخيل فقد بلغ عددها بين 1900و 1904 ما يقارب 172574 رأسا وبين 1910 و1914 ما يقارب 159805 رأسا وفي ما يخص الماعز فقد بلغ عددها في سنة 1910 و 1914 حوالي
3763 . 789 رأسا أي بمعدل (0 . 79 لكل ساكن). للاستزادة أكثر بنظر شارل روبير آجرون: الجزائريين المسلمون وفرنسا 1871 - 1919، ج2، ص 320 وما بعدها.

(2) - يحي بوعزيز: **الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائري خلال ق 19**، الثقافة، عدد 80، 1984، ص176.

(3) - أحمد الخطيب: **جمعية العلماء المسلمين واثرها الإصلاحي في الجزائر** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 185 ، 82،83.

الصناعة الاستخراجية وبهذه الصناعة الضعيفة لا تنتج شيئا يزعج الاحتكارات في الوطن الأم الذين يعملون في شكل تروستات * ، خاصة في مجال صناعة الفولاذ، والمنسوجات القطنية. كما أن الرأسماليين الفرنسيين لا يريدون تحويل الجزائر إلى بلد صناعي بقدر ما يسعون إلى جعل فرنسا تستفيد من ثروات البلاد الجزائرية، حيث أن فرنسا تحصل على كل حاجياتها من الجزائر ويحقق أصحاب رأس المال أكبر قدر ممكن من الأرباح إذا علمنا أن مجموع الرساميل العامة والخاصة المستثمرة، قد بلغت حسب الإحصاءات والأرقام الرسمية 4000 مليار فرنك. ومن أشهر التروستات جماعة بنك الإتحاد الباريسي. صاحب السلطة المطلقة على الشركات التعدينية الكبرى خاصة مناجم الحديد بالونزة، والشركة الفرنسية المناجم الفحم التي تسيطر على إنتاج الفوسفات بجهة الشرق حيث يجمع في قسنطينة وحققت مع مطلع 1953 ما يقارب 177 مليون فرنك من الأرباح[1].

فالسياسة الاستعمارية منذ البداية عمدت إلى جعل الجزائر مملكة زراعية، وذلك من خلال محاولة الفرنسيين خاصة المستثمرين في الصناعة الحيلولة دون تحويلها إلى بلد مصنع، بل جعلها سوقا رائجة لمنتجاتهم الصناعية ومصدرا التوفير اليد العاملة فكان كل ما هنالك صناعة تقليدية تشمل صناعة الزرابي المنسوجة والثياب من البرانس، والحياكة وقد حاول الأهالي إنشاء بعض المصانع العصرية مثل معمل بن جيكو بقسنطينة و مصنع الدخان والسجائر، ومعامل بن ونيشي لصنع الخشب، ومعاصر الزيت الكبيرة ببلاد القبائل. في حين نجد الصناعة الأوروبية تعتمد بالدرجة الأولى على المنتوج الفلاحي، إضافة إلى معامل العجين ومعاصر الزيت، والدخان والأسماك، والخضر المعلبة معتمدة على اليد العاملة الأجنبية مما جعل الأهالي يجدون منافسة من الاسبان والإيطاليين والمالطين[2].

4-2 - التجارة:

إن الميزان التجاري هو الصورة الحقيقية لوضعية الاقتصاد في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر تحت سيطرة النظام الاستعماري، الذي فرض واقعا

(1) - ليون فيكس: **الجزائر حتف الاستعمار**، ط 2، ترجمة محمد عيتاني، مكتبة المعارف بيروت، دون تاريخ، ص 10، 11.

(2) - أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1930 - 1830**، ج 1، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 41

اقتصاديا لخدمته بالدرجة الأولى. لأن التجارة في الأصل كانت لفائدة ظرف واحد سواء تعلق الأمر بالإنتاج الزراعي الموجه أو الصناعي المستغل للثروات البلاد والمعتمد على الطابع التقليدي الخفيف [1] ، وواقع الحال أن التجارة الخارجية مع الجزائر كانت محتكرة * إذ يسيطر عليها جماعة روتشيلد التي تملك أسهما هائلة في المناجم وفي مختلف الصناعات، وكذا الحال من حيث أهمية الجزائر التجارية بالنسبة إلى بنك باريس والأراضي المنخفضة، وبنك الهند الصينية، اللذين يملكان مصالح تجارية كبرى بواسطة شركات تعمل في الجزائر[2].

ويذكر أحمد بن عمر أن المعمرين : احتكروا المواد الأولية الجزائرية وجعلوا الغرف التجارية والفلاحية تحت تصرفهم المطلق، والصادرات والواردات تمر بقناتهم، فقبضوا بذلك على دواليب الاقتصاد الوطني بيد من حديد وراحوا يسيرونه حسب مصالحهم التي تخالف مصالح الأهالي في أغلب الأحيان [3] . فتنشيط التبادل التجاري سواء كان داخليا أو خارجيا يعتمد إضافة إلى رأس المال، الذي يوفر اليد العاملة بمختلف مستوياتها والتي توفر بدورها الإنتاج سواء كان زراعيا أو صناعيا، وهذا الإنتاج لتحويله إلى السوق الاستهلاكية الداخلية لابد له من وسائل نقل، التي تحتاج بدورها إلى طرق المواصلات البرية، البحرية، الجوية لتوفير الحاجيات الاستهلاكية وتطوير البلاد وربطها ببعضها بواسطة شبكة الطرق. فهل كانت هذه الأخيرة في خدمة الجزائري الذي ادعت فرنسا أنها جاءت لتمدينه؟ كما أشار إلى ذلك الحاكم العام الفرنسي: روجيه ليونار* في كتابه الجزائر المعاصرة وهي أن فرنسا أنشأت مصالح عامة يستفيد منها الجزائريون.

حقيقة هناك طرقات وشبكات للسكك الحديدية، وموانئ للصيد البحري، إلا أن هذه الهياكل لا يتم استخدامها وإيجادها إلا في المناطق التي يتواجد بها الاستعمار ومصالحه، حيث أن كل هذه الوسائل توجه لخدمة الاقتصاد الفرنسي بنقل المواد الأولية عبر خطوط السكك الحديدية التي أوجدها السلطة الاستعمارية، إلى الموانئ البحرية لنقلها إلى فرنسا، مع العلم أن هذه الخطوط الحديدية تمتد من الشرق إلى الغرب عبر خط رئيسي تتفرع منه

(1) - أحمد بن عمر: الحالة الإقتصادية للجزائريين ، المنار ع 5السنة الأولى، 15 جوان 1951 ، ص 04.
(2) - ليون فيكس: **الجزائر حتف الإستعمار** ، المرجع السابق، ص 11، 12 .
(3) - أحمد بن عمر: المرجع السابق، ص 04 .

طرقات فرعية إلى الجنوب، حيث الموارد الزراعية والنباتية الأخرى. كالتمور والخلفاء وغيرها، وقد ذكر روجيه ليونارد وعبر عن رسالة فرنسا التمدينية والترقوية للسكان بقوله: «فحيث تخلو البلاد من ثروات للنهب، لا يكون ثمة طرقات..» !؟[1]

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن شمال إفريقيا بشكل عام كان حتى بداية الحرب العالمية الثانية 1939 يعتبر بلادا زراعية، ومصدرا رئيسيا للمنتجات النباتية مثل الفلين والحلفاء. مما جعل النشاطات الاقتصادية الأخرى محدودة، خاصة النشاط المنجمي، إذا ما استثنينا منه معدن الحديد. أما غيرها فهي هامشية عدا الفوسفات، خاصة بالحدود الشرقية للجزائر والمحاذية لتونس، وكذلك الحديد الذي وصل إنتاجه مع مطلع 1960 إلى حوالي ثلاثة ملايين طن. ورغم هذا لم تفعل حركية المبادلات التجارية، والتي يمكن أن تؤثر على المستوى الاقتصادي للسكان، خاصة سكان المناطق الحدودية[2] .

وما يدل على اهتمام السلطة الاستعمارية بثروات هذه المناطق سواء المنجمية كالجديد بالونزة، والفوسفات بالكويف، وجبل العنق، أو النباتية كالحلفاء، ربطها بخط للسكك الحديدية يمتد من عنابة عبر ونزة والعوينات إلى جبل العنق الغني بالفوسفات، إضافة على وفرة نبات الحلفاء. وقد تم تسخير السكان كعمال في المناجم، واقتلاع نبات الحلفاء مما خلق نشاطا اقتصاديا لهم، لكنه ذو طابع استغلالي لما يتطلبه من جهد وعمل في ظروف شاقة، فكثيرا ما يسخر فيه الجزائريون دون مقابل كعقاب لهم أعمال السخرة، مما أدى إلى ازدهار الاقتصاد الاستعماري وازدياد أرباح المعمرين القائمين على عملية الاستغلال بإيجاد ورشات لهذا النشاط [3] .

2- النشاطات الاجتماعية

1-2 الوضع الاجتماعي:

كان المجتمع الجزائري قبل الاحتلال مجتمعا يتكون من مجموعة من الفئات المتباينة من حيث المستوى الاجتماعي، تتراوح بين طبقة عليا وتتكون من بعض الملاك، وأخرى يمثلها علماء الدين والفقهاء، وطبقة دنيا تمثل غالبية الشعب لأن السمة الغالبة لهم هي الفلاحة

(1) - ليون فيكس : **الجزائر حتف الإستعمار** ، مرجع سابق، ص 15.
(2) - الجيلالي صاري : محفوظ قداش ، **الجزائر في التاريخ المقاومة السياسة 1900-1954** ، الطريق الإصلاحي والثوري ، لمرجع سابق، ص 15.
(3) - عدي الهواري: مرجع سابق، ص 127.

والرعي، وفئة قليلة تمثل المتعلمين والقضاة وصغار التجار، وكانت العلاقة بين الطبقتين علاقة استغلال، مثلا فلاح - خماس يكد في الأرض – أرض الإقطاع - مقابل خمس المحصول، وهنا كان الأرستقراطي يتمتع بظروف حسنة، بينما يشقى العامل لتحقيق اكتفائه اليومي إضافة إلى الظروف السيئة التي كان يعيشها الشعب الجزائري لم يكن يعرف بعض الأمراض كالسل الذي دخل الجزائر مع جنود الحملة، وفي ظل دخول فرنسا للجزائر وتطبيقها سياسات اقتصادية واجتماعية متباينة لم تكن في معظمها لمصلحة الشعب الجزائري، انهارت الأرستقراطية وسقطت واختفت برجوازية المدن الصغيرة ولم تتمكن من إعادة تكوين نفسها إلا بعد 1900[1].

لكن المجتمع الإسلامي أمام سياسة الاستيطان تدهورت أوضاعه خاصة العائلات الكبرى وزالت مظاهر الأرستقراطية منه، إضافة إلى تضرر الطبقة الفلاحية بسبب سياسة نزع الملكية المستمرة ونظام الضرائب القاسي منذ 1919، ونتيجة تقلبات الاقتصاد الأوروبي الذي أثر على المستعمرات مما جعل الفلاحين يعملون في الأملاك الأوروبية كخماسين[2].

وبهذا كانت فترة الثلاثينات فترة صعبة بالنسبة لسكان الريف والمدن بسبب الأزمة الاقتصادية التي خلفت انتشار الأمراض والوفيات، أما بالنسبة للشرق الجزائري خلال 1937 وجد أكثر من 55 % من السكان يعيشون تحت خط الفقر الذي قدره الباحثون بسبب الدخل المتواضع لدرجة أن دخل الفرد يصل إلى 11 فرنكا سنويا أحيانا، في حين نجد قنطار القمح بين 70 و 150 فرنكا، وقنطار الشعير بين 40 إلى 100 فرنك، وهذا ما أدى إلى الاقتراض بالربا والرهن، والدين الذي أوقعهم في حالة مزرية ولم يمكن الاستعمار حينها إلا الفساد الأخلاقي[3].

(1) - أحمد الخطيب : **جمعية علماء المسلمين واثرها الإصلاحي في الجزائر** ، المرجع السابق، ص 80، 81.

(2) - ضحى جر بال: **النخب الاجتماعية، حالة الجزائر ومصر**، ترجمة أميرة مختار، مركز البحوث العربية والإفريقية القاهرة، ص 149،150.

* نبات بري موجود في عدة مناطق من الجزائر، تم استخدامه كغذاء من طرف الجزائريين أثناء المحاعة وهو يشبه نبتة البطاطا.**المصدر :** النباتات الطبية في الجزائر للمنسق الأستاذ دكتور حليمي عبد القادر

(3) - محمد العربي ولد خليفة: **الاحتلال الاستيطاني للجزائر ، مقارنة للتاريخ الاجتماعي والثقافي**، الجزائر 2005، ص 68.

ولقد لخصت صحيفة لا ديبيش La dépêche Algérienne الصادرة بتاريخ 1993/01/23 الحالة المأساوية الجزائرية في :

ماذا يأكل الجزائريون أي الأهالي؟ إنهم يحفرون التراب للعثور على جذور التلغودة * ليطحنوها ويصنعون منها ما يشبه الدقيق[1].

وقد زادت سلبيات التواجد الاستعماري إذ ومنذ الوهلة الأولى عملت على طمس المعالم العربية والإسلامية وبذلك يهدم الأسواق والقصور والفيلات ويحولها إلى ويحولها لمؤسسات علاجية للجيش ومستشفيات وحولت أسماء الشوارع إلى أسماء نسبتها إليها[2].

كما غيرت الشوارع من حيث المظهر وذلك لتوفير المقاهي والمتاجر والمطاعم للأوربين واليهود [3] ، في حين أجبر الجزائريون على الإقامة في شوارع ضيقة وهنا يظهر الفرق الشاسع.

2-2 السكن:

ظل مسكن الجزائريين مرتبطا بالقوانين والعوامل الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية و بالمساهمات الإدارية الأولى، أو الشخصية التي أدت إلى بعض مظاهر التغيير، وفي الإطار العام فإن المسكن الجزائري له علاقة بالجيولوجيا والطابع الجبلي، والمياه والمناخ، إضافة إلى المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية، ففي المناطق الشجري (الأشجار المثمرة) تبين منازل بسطوح لتجفيف الفواكه التي جنيت خلال المواسم الفلاحية، ورغم أن الطابع السائد في نمط البيوت الجزائرية هو الخيام بسبب الترحال والتنقل فإن بعض المناطق تتميز بوجود هندسة معمارية ذات طابع مغربي إسلامي، ودخول أنماط أوروبية يعد مظهرا جديدا في عملية البناء لأنه اقتصر على المدن الكبرى في الشمال، أما شرقا فإن المنازل التقليدية والأكواخ هي السائدة كما هو الحال في مدينة مسكيانة حيث يغلب الكوخ على المنزل بتعداد 569 كوخا، وتنتشر الخيام التي بلغ عددها 2767 خيمة، إضافة إلى 165 منزلا

(1) - أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية** ، المرجع السابق ، ص 66.

(2) - مالك بن نبي: مذكرات شاهد على القرن، القسم 1، ترجمة عمر مسقاوي، ط2، دار الفكر، الجزائر 1984، ص 18.

(3) - عبد الرحمان رزاقي : **التجارة الخارجية الجزائرية بين الحربين** ، المرجع السابق ، 105

بدويا، أما في تبسة التي يغلب طابع الترحال على سكانها فإن عدد الخيام بمها بلغ 7672 خيمة و81 كوخا، إضافة إلى 614 منزلا تقليديا، و87 مترلا أوروبيا[1].

يبدو من خلال هذه المعطيات الإحصائية حول وضعيات المساكن أن الطابع السائد في المناطق الشرقية بوجه خاص هو نمط الخيام وذلك بسبب خصوصية السكان الذين يتميزون بالتنقل والترحال بمواشيهم بحثا عن مصادر الماء والعشب، وبحكم الطابع الفلاحي للمنطقة بشكل عام.

3-2 أثر النمو السكاني على الوضع الاجتماعي:

يتزايد عدد السكان المسلمين سنويا بشكل ملفت للانتباه إلا أنه لا يعزى كما يدعي الفرنسيون إلى السياسة التي طبقوها في الميدان الاجتماعي خاصة الجانب الصحي، ووصول المجتمع الجزائري إلى حالة من الرفاهية، بل نتيجة مكافحة السلطات العمامة للأوبئة ليس حبا في الجزائريين بل بغية ضمان سلامة اليد العاملة التي تحتاجها فرنسا وعلى غرار هذا عبر ألبير سارو * عن الهدف الحقيقي للعملية قائلا: إن عمل الاستعمار ومهمة خلق الثروات في

المستعمرات تكمن في اليد العاملة، التي تعد أساسية للصرح الاقتصادي الذي نريد بناءه، ومن هنا تبدأ المعركة القوية والعنيدة ضد الأمراض والأوبئة والكوارث من جميع الأصناف[2].

إن ما نستنتجه من هذه المقولة هو أن التحسن الحاصل في الظروف الصحية للجزائريين والذي نتج عنه تزايد عدد السكان ليس مرده اهتمام فرنسا بمم، بل هدفها ضمان صحة اليد العاملة لتستفيد منها اقتصاديا.

كان عدد السكان الإجمالي خلال 1901 يقارب 4.074089 نسمة أما العدد المسجل في 1911 فكان 4.740625 نسمة حيث تكون بذلك الزيادة العشرية 668434 نسمة مقابل 518022 نسمة بين 1891 - 1901 وبالتالي تكون النسبة المئوية

16.4 % بدلا من 14.5 % وفي وسط هذه العشرية نلاحظ أن معدل الزيادة السكانية يكون قد بلغ 74.014 ساكن سنويا بين 1901 - 1906 ثم أصبح 59.673 بين 1911 - 1906

(1) - أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي** ،المرجع ص 120.
(2) - ليون فيكس: ا **الجزائر حتف الإستعمار** ، مرجع سابق، ص 18.

مع الإشارة أن إحصاء 1906شمل ولأول مرة سكان منطقة بشار والواحات الذين بلغ عددهم الإجمالي 59.6729 فردا، ويبدو أن هاته الأرقام متضاربة خاصة عند المقارنة بين المسلمين والمستوطنين حيث أن معدلات الولادة والوفاة تؤخذ بحسب ما يصرح به المسلمون الذين يتناسون أحيانا عددا هاما من البنات والنساء[1].

ومن خلال الجدول يظهر لنا ما شهدته الحركة الديمغرافية لنمو السكان من تأثر كبير خلال فترة ما بين الحربين :

السنوات	عدد المسلمين	عدد السكان الإجمالي
1911	4.711276	2.563828
1921	4.980756	5.804275
1926	5.115980	6.066380
1931	5.588314	6.553451

ومن خلال الجدول يظهر التزايد السكاني البطيء خلال 1911 - 1929 حيث لم يزد عدد الأهالي إلا بـ 3.8 بسبب ما خلفته الحرب العالمية الأولى من جهة وآثار الأزمة الاقتصادية من جهة أخرى.

أما الفئات العمرية خلال 1911 فقد كانت مقسمة من 0 إلى 19 سنة يمثلون 48% من السكان المسلمين من 20 إلى 59 سنة تمثل 45.7%7 أكثر من نسبة 5.4 % [2].

ولكن خلال 1921-1931 قدرت الزيادة السنوية ب 56.000 نسمة ثم ترتفع سنويا حوالي 99000 نسمة ما بين 1926 - 1936، وخلال سنة 1936 بلغ عدد الأهالي 6.201144 نسمة، بينما نجد نمو الأوروبيين بطيء ففي خلال 1921- 1931 زاد عددهم ب 58 ألف نسمة وفي 1921-1936 عرف زيادة ب 80 ألف نسمة [3].

(1) - شارل روبير آجرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919** ، مرجع سابق، ص 334.
(2) - شارل آجرون: المرجع السابق، ص 355، 336.
(3) - عايدة حباطي: التجنس وموقف الجزائريين منه 1919 - 1939، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2004، ص 69.

أما بالنسبة لسكان الأهالي في المدن وإن كان مفهوم المدينة حسب التعريف الرسمي الذي ظهر في 1926 لا ينطبق إلا على 45 بلدية أي أن العدد الإجمالي 341891 نسمة مع العلم أن معظمهم كانوا من القرويين أو الريفيين الذين ارتبطوا بإحدى البلديات الأوروبية حيث قدر العالم الجغرافي أوغيستين برنار أن عدد الأهالي الحضر في الجزائر لا يتجاوز 300.000 نسمة أي نسبته 6.3 % من مجموع السكان وعند المقارنة بين السكان الحضر وسكان الأرياف فإننا نجد من التحضر إلا القسيمة عند استعراض المساحات المعنية التي بلغت لدى السكان الريفيين عام 1901 - 18265000 هكتار ومع 1921 - 18290000 هكتار وإذا علمنا أن البلديات كاملة الصلاحيات أو البلديات المختلطة عادة ما نظم الأوروبيين أو أغلبية منهم مقارنة بالأهالي فإن مصطلح بلدية مدينة لا ينطبق سوى على التي تظم بين 200 أو 3000 أوربي [1].

أما التحضر فقد شهد هو الآخر تأخرا حيث كان نسبة عدد سكان المدن في 1906 لا يتعدى 7.6 % في حين بلغت 1931 نسبة 10.8 % مما دفع سكان الأرياف التي أصبحت مقترنة نسبيا إلى التوجه إلى مراكز الاستيطان بالمدن الكبرى بحثا عن مناصب العمل.

ويمكن اعتبار الظروف الاجتماعية المتردية من العوامل الدافعة إلى الهجرة سواء بالمناطق الحدودية شرقا وغربا أو نحو فرنسا بحد ذاتها وذلك منذ 1910 أملا في الحصول على ظروف عيش أفضل[2].

3- الحياة الثقافية

3-1 التعليم الوطني العربي الحر:

هو التعليم الذي اعتمد على الدعم المالي للأهالي، دون الخضوع للسيطرة الاستعمارية. يسير وفق نظام معين، وهو تتابع الأطوار وفي مختلف المؤسسات، مقتصرة على تعليم الأطفال مبادئ القراءة والكتابة والحفاظ على اللغة، وتلقينهم أسس الثقافة العربية الإسلامية خوفا عليها من الاندثار والضياع. وكل هذا وفقا لبرنامج مسبق يمكن التلاميذ من متابعة الدراسة

(1) - شارل روبير أجرون: المرجع السابق، ص 337، 338.
(2) - شارل روبير آجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة عيسى عصفور، دار عويدات للنشر، بيروت، 1981، ص 103، 104.

وممارسة المهنة، خاصة بالنسبة للتوقيت، فقد وضع برنامج ليساعد التلاميذ على التوفيق بين المدارس الرسمية والوطنية الحرة. لكن الاستعمار وكعادته وقف بالمرصاد لهذا النظام، إذ مارس ضغوطات تجاه معلمي هذه المدارس الحرة كما لم يتردد في غلقها [1].

كما نجد الدور الكبير والبارز للمساجد في الوعظ والإرشاد، وتعليم الدين الإسلامي والتأكيد على التقيد به، كما لا يخفى علينا دور الزوايا والنوادي والمعاهد، خاصة نادي الترقي 1927، الذي كان ملتقى للطبقة المثقفة بهدف إقامة الاجتماعات والمحاورات في شؤون الشعب الجزائري. وبفضل جهود جمعية العلماء المسلمين ودورها الرائد أصبح تفسير القرآن والسنة النبوية الشريفة وفق تفسير منطقي شرعي وعلمي، وكذا تعليم اللغة العربية ولكن الاستعمار حاول وككل مرة خنق هذه العملية عن طريق منع فتح هذه المدارس دون رخصة [2] ، حينها تحول قسم كبير منها إلى التعليم سرا بعيدا عن أعين الإدارة.

الأن هذه الرخصة صعبة الشروط إذ يقوم البوليس بالتحري عن سلوك الطلبة من حيث الدين والسياسة، فكل هذه الأوضاع جعلت محمد فريد يصف حالة التعليم في الجزائر بالسيئة جدا، ولو استمر التعليم على هذا الحال فستصبح الجزائر فرنسية بحتة، إضافة إلى انتشار الجهل والأمية. كما تحدث ابن باديس موضحا أن القطر الجزائري ولا مدارس تنيره فهو بهذا قريب من الفناء إذا استقرت الأوضاع على هذا الحال حتى أن الطلبة الذين يطمحون إلى مواصلة تعليمهم خارج أرض الوطن الأنديجانا وذلك بمنعهم من التنقل من منطقة إلى أخرى دون رخصة وفي حالة كانت الرخصة للانتقال بهدف العلم فهي مرفوضة لكن رغم هذا كان الطلبة يتسللون خلسة لتونس أو المغرب لنيل العلم[3] .

فإذا كانت هذه حالة التعليم الحر في بداية القرن العشرين، حيث جرت محاولات شاقة الإدخال مناهج حديثة عليه من قبل بعض الأساتذة المتخرجين من معهدي الأزهر الشريف أو الزيتونة أبرزهم العلامة عبد الحميد بن باديس الذي تخرج على يديه العديد من الذين كانت تشرفهم الدعوة لجمعية العلماء المسلمين. إضافة إلى الجهود العديدة للعلامة كإعطاء الدروس في الجامع الأخضر بقسنطينة، وفي مسجد سيدي قموش وبفضل حركته الإصلاحية

(1) - أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي** ، المرجع السابق، ج 6، ص 170.
(2) - أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ج 2، ص 400.
(3) - أحمد الخطيب: **جمعية علاماء المسلمين واثرها إصلاحي في الجزائر** ، المرجع السابق، ص 64.

التعليمية في قسنطينة، شهدت الجزائر إقامة بعض المدارس مثل مدرسة التربية والتعليم بقسنطينة، ومدرسة الشبيبة الإسلامية في مدينة الجزائر العاصمة عام 1927 ومدرسة السلام 1929، ومدرسة جمعية الإصلاح الخيرية وهي بمدينة غرداية والتي أسست سنة 1928، وقد حصلت هذه المدارس على ترخيص رسمي بالتعليم بفضل التساهل الذي أبداه الوالي العام فيوليت[1].

2-3 دور الشيخ العربي التبسي في التعليم:

ولد الشيخ بإحدى البوادي بسطح قنتيس ضواحي تبسة التي كانت تابعة إقليميا لمقاطعة قسنطينة عام 1895، تعلم على يد والده حيث تلقى مبادئ القرآن وبعض العلوم في زاوية خنقة سيدي ناجيو منها إلى زاوية نفطة بتوزر، أين قضى نحو ثلاث سنوات، ومن نفطة توجه إلى تونس للدراسة في جامع الزيتونة وذلك في حوالي 1913 وفي السنة التي ذهب فيها ابن باديس إلى المشرق، وعاصر الشيخ العربي في الزيتونة زميله مبارك الميلي الهلالي حيث ساهم كل منهما في التعليم والإصلاح. مع العلم أن الشيخ العربي التبسي لم يتجند في الخدمة العسكرية الإجبارية ربما لوجوده في تونس أو لأسباب أخرى. ومنذ سنة 1920 انتقل إلى مصر ودرس في الأزهر، وكان سفره دون جواز سفر وفي حالة تخف، وقضى في مصر سبع سنوات، وتخصص في الشريعة وحصل على العالمية، وفي سنة 1927 عاد إلى الجزائر دون أن يزور أي مكان آخر[2].

3 - 3 . التدريس في المساجد بتبسة:

تعد مدينة تبسة مركزا حديث النشأة، ومدرسها عام 1923 هو السيد المكي بن علي وقد اعتبره المفتش آنذاك من المدرسين الناجحين، تميز بالتعاون مع السلطات المحلية وسمعته طيبة بين الأهالي، كما شغل منصب مدير المدرسة. والسيد المكي أصيل تبسة، مزدوج اللغة ويرجح أن المفتش دورنون كان أحد أساتذته، لكنه لم يذكر تفاصيلا عن تلامذته ودروسه في المسجد، ويبدو أن دروس المساجد التي انطلقت منذ 1900 بدأت تفقد معناها وأسلوبها بعد الحرب العالمية الأولى، وأصبح التركيز خارج المساجد تحضيرا لدخول المدارس الشرعية الفرنسية، وإشاعة اللغة الفرنسية عن طريق جيل تخرج من هذه المدارس، وهي النقطة التي

(1) - أحمد الخطيب : **جمعية علماء المسلمين واثرها إصلاحي في الجزائر المرجع السابق** : ص 65.
(2) - أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830 - 1954 ج 3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 256.

سيدخل منها رجال الإصلاح المتطوعين في مجال التعليم المسجدي الموازي، وإرجاعه إلى سنته بالوعظ والإرشاد والتوعية، إضافة إلى التعليم العربي الحر في المدارس الإصلاحية[1].

بدأ التعليم في تبسة، ويرجح أن يكون ذلك بإيعاز من ابن باديس، ونظرا لنشاط حركة التعليم استعمل المسجد، ولما ضايقته السلطة الاستعمارية أشار عليه ابن باديس بالتوجه إلى سيق غربا وظل يتردد بينها وبين تبسة لبضع سنوات، وأثناء ذلك تبرع له أحد أبناء تبسة المحسنين الحاج الحواس مترل فحوله إلى مدرسة، وجلب إليها أربعة معلمين، وبذلك أصبحت ابتدائية تضم 400 تلميذ، ولما ضاق هذا المنزل بين أهل تبسة مدرسة البنين والبنات سنة 1934، تحت رعاية الجمعية الخيرية التي تأسست سنة 1932 برئاسة الحاج الحواس نفسه، وأدارها الشيخ العربي إلى غاية 1947 حين أصبح مديرا لمعهد ابن باديس[2].

يرغب فيه الفرنسيون معتبرين ذلك فوضى فلجأوا إلى توحيد البرامج، وتحديد الكتب لكل مادة، والساعات الأسبوعية، والدروس الاختيارية وأنشأوا دورة تفتيش سنوية، وأصدر الحاكم العام قرارا بتنفيذه. ومهندس هذه الأفكار هو دومنيك لوسياني مدير الشؤون الأهلية آنذاك، ومنذ سنة 1907 اقتراح بعض المفتشين ألا يحتكر المسجد هذه الدروس، بل يجب إخراجها إلى قسم فصل في إحدى المدارس الابتدائية الفرنسية، فأنشئت مكتبة عربية للمدرسين بهدف تحضير دروسهم في كل مركز، غير أن هذه الكتب كانت مراقبة، وكانت أيضا من مشتريات أو تبرعات وهدايا من السلطات الفرنسية نفسها، وبعضها من تأليف أو ترجمة المستشرقين [3].

3 -4. الصحافة:

اتسم تاريخ الصحافة في الجزائر منذ الاحتلال بظهور الصحف الفرنسية التي كانت تتبع في طباعتها وإصدارها نفس النمط المتبع في فرنسا، كما أنها كانت في سياستها العامة امتدادا للصحافة الفرنسية بأحزابها ومواقفها المختلفة، مع اهتمام زائد بمصالح الكولون في الجزائر وإهمال مصالح الجزائريين. ونجد أول جريدة صدرت باللغة العربية هي جريدة المبشر سنة 1948 مهمتها نشر النصوص التشريعية والبيانات والأوامر الحكومية. ونظرا لكون

(1) – احمد خطيب : **جمعية علاماء المسلمين واثرها إصلاحي في الجزائر**، المرجع السابق ، ص 155.
(2) - أبو القاسم سعد الله : **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج3، المرجع السابق، ص 255.
(3) - أحمد الخطيب : المرجع نفسه ، ص 71.

الصحافة نتاج ثقافي يعكس الأجواء الفكرية والاتجاهات السياسية والظواهر الاجتماعية فهي مرآة عاكسة للمجتمع الذي تنطلق منه وتتكلم عنه، كل هذا كان حافزا للجزائريين للانطلاق نحو التعبير. لذا ظهرت في أواخر القرن 19 جريدة أصدرها سليمان سمر بعنوان الحق، وتوالت بعد ذلك الجرائد التي تصدر باللغتين العربية الفرنسية، فظهرت جريدة المنتخب بقسنطينة سنة1882.

لكن نجد جريدة الحق قد طالبت بالحق للجزائريين بالمشاركة في الإدارة الوطنية كما دعتهم إلى الوحدة والوفاء وعدم التخلي عن الطبع وعن الماضي، كما كانت توصيهم بالبقاء بمعزل عن المشاريع الفرنسية وعن الجرائد التي تسعى لتحرير المسلمين، وكانت تطالب بإلغاء قانون الأنديجينا والمحاكم الاستثنائية إلغاء كاملا، إلى طلب إصلاحات جديدة

حماية الفلاحة، وإنشاء المدارس، حرية التوظيف. وإذا كانت تيارا فكريا يعبر عن مطامح أغلبية السكان[1] ، أما بالنسبة للمستوطنين فلم يطيقوا سياسة جونار التسامحية تجاه الجزائريين إلى حين أبعد، وعادت سياسة الكبت مع بديله آبل التي أخضعت الصحافة الوطنية للمراقبة، وتم إلحاق الصحافة العربية التي قام جونا بتجميدها، كما قمع جريدة الصديق الوطنية التي كانت قد ظهرت بتاريخ 1920. كما تم إسكات جريدة الأمير خالد الإقدام الصادرة في سنة 1923، وتم إبعاده عن فرنسا وذلك برأي من جونار وبالتعاون مع المستوطنين[2].

بما أن الصحافة تعد من الوسائل الهامة في التعبير عن الرأي و نشر الوعي القومي، وفضح أساليب الاستعمار الفرنسي نجد السلطة الاستعمارية الفرنسية قد لجأت إلى مثل هذه أساليب وهي مصادرة الصحف، وإسكاتها أو محاولة توجيهها بما يخدم مصلحتها ومشروعها التغريبي في الجزائر لتحقيق مشروعها الرامي إلى جعل الجزائر امتدادا لفرنسا خاصة في الجانب الثقافي.

ولما كانت مديرية الشؤون الأهلية تطارد الصحف الوطنية وتقمعها، وفي نفس هذا الوقت كانت من جهة أخرى تساعد وتشجع الصحف الأهلية. ومن أبرز هذه الصحف نجد جريدة

(1)- الجيلالي صاري، محفوظ قداش : **الجزائر في التاريخ المقاومة السياسة 1900-1954** المرجع السابق، ص 49.
(2)- أحمد الخطيب : **جمعية علاماء المسلمين واثرها إصلاحي في الجزائر** المرجع السابق، ص 76.

النجاح وهي جريدة أسبوعية صدرت سنة 1919، ولسان الدين التي ظهرت في 02 جانفي 1923 إلى جانب جريدتي النصح والتقدم التين صدرتا على التوالي خلال 1921 و1923.
إلى غاية سنة 1925 السنة التي مثلت التساهل مع الصحافة الوطنية في الوقت الذي عين فيه فيوليت واليا عاما على الجزائر، والذي قام بإعادة تنظيم مديرية الشؤون الأهلية، وبطريقة غير مباشرة قام بتشجيع وإنشاء جرائد أهلية دون تمييز، كما ظهرت جريدة البلاغ الجزائري، لكن الاستعمار وكعادته أوقف بعض الجرائد كجريدة الحق، ولهذا السبب تحولت جريدة الشهاب من أسبوعية إلى شهريه[1].

كما نجد أيضا في جريدة الفاروق 1913، وهي أول جريدة إصلاحية متأثرة بجريدة المنار للشيخ رشيد رضا. وكذا صحيفة المغرب الصادرة في 01 أفريا 1903 وكذا جريدتي كو كوكب إفريقيا سنة 1907 والهلال سنة 1906 وغيرهما. وبتاريخ 05 أكتوبر 1913 أصدر عمر راسم صحيفة ذو الفقار ولكنها أوقفت مع بداية الحرب العالمية الأولى وزج بصاحبها في السجن. وخلال الحرب العالمية الأولى توقفت كذلك كافة الصحف الأدبية والسياسية ماعدا جريدة الأخبار وكل هذه المعارضات والمعانات سببها استمرار خضوعها لقانون الأهالي الأنديجينا في حين تملك الصحافة الفرنسية في الجزائر كل الحرية[2].
كما أن الصحف الصادرة باللغة العربية تعتبر عربية وتتعرض لكبت عنيف. ولكن بعد هذا خففت فرنسا من قبضتها على الصحافة الوطنية مع ترك الفرق دائما بينها وبين الجرائد الفرنسية، أي أنها صنعت حرية لكنها مراقبة.
ظهرت في المنطقة الشرقية عدة صحف فرنسية تمثل عدة اتجاهات لكنها كانت تتفق مع الاستعمار وخدمة مصالح الكولون على حساب الجزائريين، ففي عنابة ظهرت جريدة السيبوس. وفي سكيكدة ظهرت جريدة الصفصاف، كما ظهرت في سكيكدة صحيفة الزراعة، وأوقفت جريدة الصفصاف، وفي قسنطينة ظهرت صحيفة Lndépendant ثم صحيفة الإفريقي، كما ظهرت فيها عدة صحف أخرى مثل جورنال قسنطينة Journal de Constantine والتي تحولت إلى التقدم Progrès، والديمقراطي البلدي.[3]

(1)-أحمد الخطيب : **جمعية علاماء المسلمين واثرها إصلاحي في الجزائر** المرجع السابق المرجع نفسه، ص 77.
(2)- المرجع نفسه ، ص 77.
(3)- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 3، المرجع السابق، ص: 213.

ولعل هذه الجرائد كلها كانت تعمل على الترويج للاحتلال الفرنسي وتبرير سياسته المطبقة في البلاد، وتحاول إظهاره في ثوب المنقذ والناشر للحضارة، محاولة بشتى الوسائل القضاء على الفكر العربي الإسلامي للجزائريين، ومحاربة الهوية الوطنية، ومقوماتها لتستطيع أن تبسط نفوذها وتسيطر على الجزائريين، وتمرر المشروع الفرنسي[1].

(1)- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 3، المرجع السابق، ص: 213.

الفصل الثاني

- **عوامل تهجير الجزائريين وتشريدهم و نشاطاتهم بتونس.**

1) الضغوطات السياسية والإقتصادية وأثرها على هجرة الجزائريين
2) السياسة الإستعمارية العسكرية ومساهمتها في هجرة الجزائريين
3) هجرة الجزائريين الى تونس ونشاطهم

1- الضغوطات السياسية والاقتصادية واثرها على هجرة الجزائريين :

أصبح الاقتصاد الجزائري بشكل نموذجي اقتصاد مستعمرة للإسكان والاستثمار، وسبيلا الضمان منفذ واسع لفائض السكان، لأن المستعمرين استولوا على الأرض ومارسوا بما النشاط الزراعي الذي يلبي حاجياتهم دون الاهتمام بحاجيات السكان الجزائريين. حيث أن زراعة الكرمة قد تطورت بشكل كبير رغم أن أكثر من 80% من الجزائريين لا يشربون الخمر، إلا أن زارعيها ينتجون سنويا أكثر من عشرين مليون هكتولتر. وفي مقابل ذلك نجد أن الملاكين المسلمين يملكون بصورة وسطية أقل من خمسة هكتارات لكل واحد ، وهو ما يجعل تغطية حاجيات معيشتهم غير كافية كما أن حوالي 1150.000 جزائري آخر فوق سن الخامسة عشرة يعيشون في الأرياف ولا يملكون شيئا من الأرض وعدد كبير منهم خماسون مقابل 315 فرنكا، إذا حصلوا عليها فعلا. حيث لا يمكن أن يعيل بها عائلته. [1] وهذا التقهقر الذي يعانيه الفلاح الجزائري الذي أصبح خماسا في أرضه، صاحبه تطور كبير المساحة الكروم المزروعة خاصة بعد أن نشطت الأبحاث العلمية في هذا الميدان التحسين الإنتاجية ورفع المردودية التي وصلت إلى حوالي 36 مليون هكتولتر، واعتبرت زراعة الكرمة خطأ اقتصاديا كبيرا وخطرا يجر إلى خطر أكبر منه لأن عددا كبيرا من المعمرين اهتم بهذا العمل الزراعي فوفر العمل للسكان ونشأت مصادر جديدة للاقتصاد في الجزائر، ولكن منذ بداية 1914 بلغت هذه الزراعة حدودا لا يمكن تجاوزها حتى لا تنقلب إلى خطر اقتصادي مما جعل القائمين على هذا المجال يسعون إلى التحكم في هذه الوضعية الحرجة بموجب تشريع 1931 – 1933 الذي أرسى قواعد إيقاف الزراعة فقطع الطريق أمام الكرمة بشكل مفاجئ فنجم عن ذلك أزمات أخرى كتوقيف المشاريع الاستيطانية، وتباطؤ عجلة التطور.

وقد أثرت الأزمات الاقتصادية على أوضاع الجزائريين رغم تمتع الجزائر بميزانية خاصة منذ 1900. لكنها ظلت تتأثر بالهزات التي يتعرض لها الاقتصاد الفرنسي والعالمي

(1) - ليون فيكس: **الجزائر حتف الإستعمار**، المرجع السابق، ص 6، 7.

أحيانا ، حيث عرفت أزمة التضخم المالي الذي أدى إلى غلاء المعيشة في المدن، والمجاعة في الأرياف بسبب ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية ارتفاعا محسوسا، مما أدى إلى ضعف القدرة الشرائية والتأثير على الحياة الاقتصادية للسكان. فقد أصبح سعر الخبز الذي يعد من المواد الغذائية الاستهلاكية التي تحتل المرتبة الأولى في المواد المستهلكة محليا0.65 فرنك للكيلوغرام الواحد في عمالة قسنطينة عام 1919 بعد أن كان 0.35 فرانك عام 1914. أما سعر السميد الذي كان 0.50 فرنك للكيلوغرام فقد أصبح 0.83 فرنكا عام 1919. وكذلك الحال بالنسبة الفرينة والزيت [1] .

ويمكن إرجاع ذلك إلى ظروف ومخلفات الحرب العالمية الأولى التي تأثرت بما فرنسا نتيجة تركيزها على الصناعة الحربية. وتجنيد الشباب الجزائري الذي كان يعمل معظمه في الأراضي الفلاحية أو رحيل المستوطنين إلى أوروبا نتيجة عدم الاستقرار الذي ساد الجزائر ، خلال هذه الفترة.

كما أن الأزمة الاقتصادية العالمية 1928 والتي تأثرت بها فرنسا بالدرجة الأولى وصلت آثارها إلى الجزائر، حيث تراجع حجم الاستثمار في المجال الزراعي، مما أدى إلى تراجع الإنتاج في محصول الحبوب بين 1928– 1935 وهو ما يوضحه الجدول التالي :

السنوات	المساحة المزروعة (هكتار)	المحصول (قنطار)
1929 - 1928	3.193.198	19.907.031
1930 - 1929	3.328.807	19.393.877
1931- 1930	14.042.488	3.996.156
1932 - 1931	3.026.745	15.801.513
1933 - 1932	3.158.542	17.773.109

(1) - ليون فيكس: **الجزائر حتف الإستعمار**، المرجع السابق ، ص 7.

1934 - 1933	3.049.768	23 .060.696
1935 - 1934	3.03 5.905	17.221.502

فمن خلال الجدول يتضح أن معالم الأزمة الاقتصادية التي مست الجزائر كانت منذ سنة 1930 وإلى 1934، إذ انخفض المحصول الزراعي من الحبوب بكميات كبيرة، ولم يكن المنتوج الفلاحي وحده هو الذي تأثر بالأزمة بل تعدى ذلك ليمس مربي المواشي حيث انخفض عدد رؤوس الأغنام إلى الربع مقابل ارتفاع الضريبة المباشرة إلى 41%.

1-1 أثر السياسة الاقتصادية على الوضع الاجتماعي:

تمثل أثر هذا الواقع الجديد على الفلاح الجزائري في العمل عند الكولون بصفة خماس حيث أن الإقبال عليه كان ضعيفا جدا في بداية الأمر، وذلك لانعدام الثقة بين الطرفين من جهة، ولضعف الأجر بالنسبة للفلاح الجزائري من جهة ثانية. كما أن الأوروبيين في البداية كانوا يفضلون استخدام اليد العاملة الأوروبية، إلا أن تكاليفها كانت مرتفعة مما أضطرهم منذ 1903 إلى استبدالها باليد العاملة الجزائرية قليلة الكلفة، غزيرة الإنتاج، بهدف استغلالها واستخدامها لساعات إضافية دون اعتراض. فالأجر لا يتعدى فرنكا أو فرنكا ونصف مقابل 14 ساعة عمل مرهق خلال اليوم [1].

وقد أثرت هذه الظاهرة على المجتمع الجزائري الذي لم يستطع تحسين مستواه الاجتماعي، ولم يكن الأمر يتعلق بالعمال والفلاحين فحسب، بل ينطبق على صغار التجار والموظفين والإداريين الذين ظلت أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية متدهورة حتى مطلع 1951. إذ لا يتعدى الدخل الشهري للتاجر البسيط 42.350 فرنكا قديما. مقابل دخل مرتفع جدا لأوروبيين [2].

(1) - أحمد الخطيب : **جمعية علماء المسلمين واثرها الإصلاحي في الجزائر** ، المرجع السابق، ص 82، 83.
(2) - مسعود طفطاف : **أثر الهجرة الجزائرية على التماسك الأسري**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاجتماعية، دائرة علم الاجتماع، قسنطينة 1985، ص 52.

وقد أدى هذا إلى اختلال التوازن بين الفئتين سواء تعلق الأمر بالمساحات المزروعة أو بالمداخيل،ناهيك عن القروض التي يتمتع بها المعمرون. واحتكارهم للتجهيزات في ظل سيطرتهم على الميزانية التي لا يستفيد منها الجزائريون إلا بالقدر القليل، إضافة إلى إرهاق كاهلهم بالضرائب [1].

ورغم توسع نشاط القرض العقاري الفلاحي للجزائر، الذي بلغ رأسماله 150 مليون فرنكا عام 1907، خصص منها 80 مليون فرنكا للقروض المرهونة للجزائر، كما نقل القرض العقاري لتونس إلى المغرب، وأصبح يعرف بالقرض العقاري للجزائر وتونس، وكانت الإدارة الاستعمارية غير مقتنعة بكفاية القرض الفرنسي في الجزائر، مما دفعها إلى التفكير في إنشاء شركة تختص وتتكفل بالعمليات الفلاحية والصناعية والتجارية في المستعمرة، فأسست الشركة الجزائرية العامة برأسمال قدره 10 ملايين فرنك [2] ويبدو أن الهيكلة المهنية للأوروبيين توضح أن أغلبيتهم من سكان المدن، إذ يعمل 34% منهم في القطاع الصناعي كإطارات وعمال حرفيين، و50% في قطاع الخدمات ما بين موظفين وأصحاب مهن حرة وتجارية فيوفرون 93% من الإطارات العليا، 83% من الفنيين و 86% من أعوان الوظيفة العمومية، بينما العمل المختص من نصيب الجزائريين الذين يشكلون 95% من العمال اليوميين، و68% من العمال قليلي الاختصاص 17 % من الفنيين، و7 % من الإطارات العليا، فاتسعت الهوة بين الجزائريين والأوروبيين. فالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية البالغ عددها 100.000 مؤسسة لا يتعدى رأسمالها 33 مليارا من الفرنكات مقابل 375 مليار ل 650.000 مؤسسة أوروبية [3].

أصبح الأوروبيون في الجزائر يحتلون الصدارة في الجوانب الاجتماعية، ومستوى الدخل، يحركون دواليب الاقتصاد وفي الخفاء من داخل فرنسا في حد ذاتها.

(1) - محمد حربي : **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع** ، المرجع السابق، ص 88، 89.
(2) - صالح عباد : **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830- 1930** ديوان مطبوعات الجامعية ، قسنطينة 1990، ص 138 .
(3) - محمد حربي : المرجع نفسه ، ص 90، 91.

2. السياسة الإستعمارية العسكرية ومساهمتها في هجرة الجزائريين :

2-1 عنفوان الثورة وتطورها:

بعد اندلاع الثورة والتوسع الذي شهدته، والنجاحات التي حققتها عسكريا بالولاية الأولى الأوراس والنمامشة، ارتبك قادة الجيش الفرنسي والحكومة الفرنسية وراحوا يبحثون عن مخرج لهذا الوضع المحرج الذي فرض عليهم خاصة بالمنطقة الشرقية، وهو ما أشار إليه الجنرال بار لانج في تقريره العسكري بتاريخ 05 مارس 1956 بعنوان خطورة الوضع سياسيا بأوراس النمامشة تضمن تحليلا للوضع العام الذي ميزه التنظيم الجيد للثوار، وقديم كل ما يرمز للجود الفرنسي، وتكثيف الضغط الممارس سياسيا وعسكريا، وخيانة العديد من المنتخبين للإدارة الفرنسية، وارتفاع نسبة الفرار من الجيش الفرنسي الذي وصل إلى 65 حالة فرار خلال شهر 1956 حيث استفادت منها الثورة لأن الفارين جلبوا معهم أسلحتهم وذخيرتهم [1]ولعل هذا ما يؤكد نجاعة الإستراتيجية التي اعتمدتها الثرة في توسيع بحالها، وتطوير طرق وأساليب الالتحاق بهما، ووسائل الرد على الاستعمار الفرنسي وسياساته.

2-2- أساليب خنق الثورة:

كانت ضربات المجاهدين منذ الوهلة الأولى للثورة موجهة ضد الوجود الاستعماري بكل أشكاله، متخذين من الجبال معاقل لهم وقاعدة لتنظيم الصفوف والاستعداد للجولات القادمة، معتمدين أيضا على دعم ومؤازرة سكان هذه المناطق سواء بالطعام أو اللباس أو المأوى، وقد تفطنت السلطات الاستعمارية إلى هذه الحقيقة، فراحت تفكر في الوسائل التي تجعلها تفصل الشعب عن الثورة وتعزلها لكي لا تفقد فرنسا زمام المبادرة في الجزائر ، فاستخدمت شتى وسائل التقتيل والبطش ضد المواطنين الذين يتعاونون مع الثورة لتزرع في نفوسهم أن هذا التعاون لن يجلب لهم سوى الموت، وظلت تشن عليهم الغارات المتكررة بواسطة الطائرات، ويرمون السكان بالرصاص دون تمييز[2] وكان النصيب الأكبر من هذا القمع قد سلط على المنطقة الأولى وعلى الشريط الحدودي الشرقي والغربي لأن الأوراس قلب الثورة النابض، ولأن الحدود الشرقية والغربية كانت مصدر دعم للثورة التحريرية

(1) - إبراهيم العسكري: **لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية**، دار البعث، قسنطينة، 1992، ص 111.

(2) - محمد حربي : **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع** ، المرجع السابق ، ص 90.

والمؤونة والسلاح، وقد دفعت هذه السياسة بالعديد من الجزائريين للالتحاق بالثورة رجالا ونساء و شبانا [1].

ولجأت السلطات الاستعمارية إلى عدة أساليب أخرى لخنق الثورة وعزلها عن الشعب والقضاء عليها من بينها التضييق على حركة السكان وإقامة المحتشدات والمناطق المحرمة و بناء السد الشائك المغرب[2].

2-2-1 محاصرة السكان والتضييق عليهم:

سعت السلطة الاستعمارية إلى تضييق الخناق على الجزائريين، حتى خارج الجزائر ومتابعة نشاطاتهم المختلفة، خاصة ذات الطابع الجمعوي خشية أن يصبح هؤلاء يشكلون خطرا على مصالحها، ويهددون وجودها بالجزائر، أو أن يتحولوا إلى مصدر دعم للقضايا الوطنية، مهما كان شكل هذا الدعم، وهذا ما توضحه المراسلة المؤرخة في 12 ماي 1937، من الأمانة العامة للحكومة التونسية، والمتعلقة بجمعية في طريق التأسيس، تعرف باسم الشباب السوفي الزيتوني، وذلك بموجب مرسوم 06 أوت 1936 الذي يسمح لها بالتأسيس، إذ تذكر اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية مثل ما توضحه المراسلة الواردة من مقاطعة بونة – عنابة – الصادرة بتاريخ 30 سبتمبر 1961 والتي وصلت نسخة منها إلى بلدية تبسة المختلطة بتاريخ 06 أكتوبر 1961 لتوزع على المناطق التابعة لها بهدف ما جاء فيها من مراسيم ومواد تنظم العملية المذكورة إذ تشير إلى أنه بسبب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والسياسية الناجمة عن التدفق المستمر لأشخاص جدد من المناطق الجوارية للمدن حيث أصبحت المقاطعة معنية بهذه الحركة، فبالتعاون مع الجنرال القائد لـ Z . E .C اتخذت مجموعة من الإجراءات التسوية وضعية هؤلاء الوافدين ولتنظيم إقامتهم بمقاطعة عنابة، إذ لابد من الإشارة إلى أن السلطات المكلفة بالمراقبة ستطبق المواد 04 و07 المتعلقة بحركة الأشخاص من البلدية وإليها، فكل تغيير للإقامة لا يسمح به إلا بموافقة السلطات المعنية، وكل شخص لا يملك هذه الموافقة سيتم ترحيله إلى مقر سكناه الأصلي. كما أن القرار الصادر عن المكتب الثالث بجهة قسنطينة المنطقة

(1) - عبد الحميد زوزو : **مصادر التاريخ الثورة الجزائرية** ،المرجع السابق ص 86.
(2) - جمال قندل :**خطا موريس وشال** ، دار الضياء للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2006 ، ص 27.

الشرقية والمطبق لتعليمات حاكم عنابة يشير في مادته الأولى إلى أن إقامة الأشخاص في حدود مقاطعة بونة تشترط أن يكون الشخص مسجلا، وفي المادة الثانية تشير إلى ضرورة أن الشخص الذي لا يكون حاملا لبطاقة تسجيل ويريد تغيير مقر سكناه لابد أن يصرح بقر إقامته الحالي إلى السلطات الآتية: – رئيس مكتب الـ S. A . S أو S. A .U ، أو إلى فرقة الدرك الوطني أو محافظة الشرطة بعنابة أو قالمة.

– فرقة الدرك الوطني أو القيادة المسلحة محليا في حدود نطاق القالة سوق أهراس، تبسة أو إلى السلطات العسكرية المخولة مباشرة لها الصلاحيات المدنية بموجب المرسوم رقم 06 – 157 الصادر بتاريخ 20 فيفري 1960 [1]

2-2-2- إقامة المحتشدات:

المحتشد عبارة عن مكان واسع وفسيح من الأرض الخالية من الغطاء النباتي يكون موقعه عادة بالقرب من ثكنة للجيش الفرنسي، يحاط بالأسلاك الشائكة المجهزة في الغالب بأجهزة الإنذار التي تعلم جنود الحراسة وتنبههم عند لمس الأسلاك من طرف أي شخص، وفي زوايا المحتشد توجد أبراج عالية يتناوب الحراسة فيها جنود فرنسيون طوال 24 ساعة، مجهزة مدفع رشاش وأضواء كاشفة قوية تقوم بمسح المحتشد ومحيطه ليلا حتى لا يتسرب أحد من وإلى خارج المكان وكانت قوات الاحتلال بعد أن تزج بالمواطنين داخل هذه المحتشدات، يقوم ضابط من الاصاص الشؤون الأهلية بإحصائهم، ومعرفة عدد العائلات والأفراد الذين تضمهم كل عائلة، ثم يقومون بإرسال هذه القوائم إلى قيادة الجيش الفرنسي في الجهة التي يتبعها، وتقوم هذه الأخيرة بإرسال مخصصات التموين حسب عدد أفراد المحتشد، وعند وصول المؤن يقوم القومية بتوزيعها على السكان تحت إشراف الضابط الفرنسي بمعدل 125 غرام من الحبوب للفرد الواحد يوميا، وتقوم النساء بطحن هذه الكمية بواسطة الرحى، ثم يعجننه ويستخدمنه، وفي الغالب تكون كمية الحبوب من الشعير والقمح، إلا أنها لا تصلهم بالكامل لأن ضباط لاصاص يقتطعون جزءا منها، ويعطوها لأعوام من القومية والعملاء، ويستخدم الجزء المقتطع لتجنيد العملاء من داخل المحتشد خصوصا وأن جميع

(1) - عبد الحميد زوزو : **مصادر التاريخ الثورة الجزائرية** ، المرجع السابق ص 86،87.

من في المحتشد لا يشبعون الطعام مائيا، وهم في حالة جوع دائم فيتم إغراؤهم بمزيد من الطعام إن هم تعاونوا مع الضباط وقدموا معلومات عن جنود جيش التحرير.

كما أن ضباط الجيش الفرنسي يقومون باستغلال هذه الحبوب كمصدر للثراء وذلك عن طريق جعل بعض الفلاحين الكبار في السن يقومون بزرع الأرض لحسابهم بعد أن منحهم الثيران والمحاريث التي استولوا عليها من السكان، ويكون نتاج المحصول لصالح الضباط الذين يبيعونه بالثمن الذي يريدون، والفلاحون الذين يقومون بهذه المهمة يصرح لهم بالخروج للعمل والعودة إلى المحتشد، حيث لا خوف من هروبهم إلى الجبل نظرا لكبر سنهم، ولوجود أفراد عائلاتهم داخل المحتشد، وقد استطاعت الثورة الاستفادة من وضعية هؤلاء الـفلاحين بحـيث استـخدمتهم فـي نقل الرسائل والأخبار بين المحتشد والمجاهدين في الخارج [1].

لم تكن الثورة بعيدة عن هذا الوضع، وذلك لوجود قسم مكلف بالمحتشد، غالبا ما يكون أفراده خارجه، وينوب عنهم شخص أو أكثر بالداخل، يتولون تنظيم المقيمين ورفع معنوياتهم، وحثهم على عدم التعاون مع ضباط لاصاص تحت أي ظرف من الظروف، حتى لا يسيئوا للثورة تحت إغراءات الطعام وهم يعانون من وطأة الجوع، كما كان مسؤولو المحتشد يقومون بتبليغ الثورة والثوار عن أي تحرك يلاحظونه لجنود الثكنة أو القومية وخصوصا إذا كانت هناك استعدادات لشن عمليات تمشيط في الجبال فيرسلون المعلومات في غالب الأحيان مع النساء أو عن طريق مجاهدين يقتربون ليلا من الأسلاك، ويتصلون بالسكان داخل المحتشد [2].

2-2-3- المناطق المحرمة:

تعد منطقة الأوراس من بين المناطق الأولى التي شهدت إقامة المناطق المحرمة، حيث كانت طائرات العدو تحلق فوق المنطقة وترمي المناشير التي تطلب منهم فيها مغادرة المنطقة والتوجه إلى مناطق أخرى حددها هي في أجل لا يتعدى ثلاثة أيام، وكان مضمون هذه المناشير كالآتي: عن قريب يسلط على هذه المناطق شر مفزع ماحق يستتب بعده

(1) - محمد حربي : **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع** المرجع السابق ، ص 83.

(2) - انظر الملحق رقم (01) خريطة توضح المناطق المحرمة التي حددتها فرنسا على التراب الجزائري

السلام الفرنسي إلى الأبد. و لم يستجب لهذا النداء سوى عدد قليل من النساء والعجزة، ولم يطبقه باقي السكان، فظن الفرنسيون أن المهلة المحددة غير كافية، فزادوا ثلاثة أيام أخرى، لكن دون جدوى، وبعد هذه المهلة الإضافية لم تعد الطائرات ترمي المناشير على السكان بل تلقي القنابل على المنطقة، وتوسعت هذه العمليات منذ شهر ماي 1957 لتشمل معظم مناطق جبال الأوراس والشمال القسنطيني، والمناطق الحدودية الشرقية والغربية [1] . وازدادت هذه السياسية شراسة بعد تولي شال لقيادة الجيش الفرنسي العامل بالجزائر. وعادت الطائرات من جديد لتلقي المناشير على السكان تدعوهم إلى مغادرة مساكنهم والتوجه إلى مجمعات معينة ومحددة في هذه المناشير. مقدمة مهلة ثمانية أيام لتنفيذ عملية الانتقال، ولم يستجب السكان لهذه الدعوة، فقامت الطائرات بعملية القنبلة، فأصبحوا يلجأون إلى الغابات مارا، ويعودون إلى بيوتهم ليلا، وهو ما عطل نشاطهم الفلاحي المعتاد، وكانوا يقومون ليلا بحصد الحبوب و درسها وتنقيتها، ويخفونها عن العدو تحت حراسة جنود جيش التحرير، فيما كانت قوات الجيش الفرنسي تتناوب الحراسة وتتواجد في الجبال لفترات طويلة، مما جعل الحياة تصبح شبه مستحيلة وصعبة للغاية بالنسبة للرافضين الدخول إلى هذه المحتشدات، ولكن الجيش الاستعماري كان في معظم الأحيان يقوم بنقلهم بواسطة الشاحنات إلى مناطق التجمع، ثم بعد ذلك تهدم بيوتهم ولا يستطيعون العودة إليها، وكان الجيش الفرنسي يقوم ببناء خيام داخل المحتشدات لإيواء السكان، وفي بعض الأحيان الأخرى يقومون بجلب أحجار وأخشاب بيوتهم الأصلية بواسطة الشاحنات العسكرية لبناء بيوت للجنود الفرنسيين، وقد استفاد ضباط ومسؤولوا الجيش الفرنسي من هذه العملية بتسجيل عدد البيوت المبنية داخل المحتشدات ويأخذون ثمنها من الحكومة الفرنسية برغم أنهم لم يكونوا يخسرون شيئا لأن البيوت نقلت من أماكنها القديمة و لم تبن من جديد، وكانوا يجبرون السكان على التجمع بالقرب من المراكز العسكرية، ويستدعي الصحفيون لأخذ صور لجميع المدنيين لينشروها في الصفحات الأولى من جرائدهم، ويعقلون عليها بقولهم: المدنيون الجزائريون سئموا من الثوار، وهاهم يحتمون بقوات الأمن والسلام، والتهدئة تتقدم بخطى سريعة [2].

(1) - مسعود طفطاف : **أثر الهجرة الجزائرية على التماسك الأسري** ، المرجع السابق ، ص 75.
(2) - مسعود طفطاف : **أثر الهجرة الجزائرية على التماسك الأسري** ،المرجع السابق ، ص 77.

ولعل هذا التعبير الذي يعد مناورة من المروجين لسياسة الجيش الفرنسي في الجزائر يندرج في إطار الترويج والدعاية والحرب النفسية التي تمارس ضد الثورة والشعب بمدف عزلها والتشكيك فيها، وللحد من دعم الشعب لها بالتأثير عليه نفسيا

2-2-4- بناء السد الشائك المكهرب

عند اندلاع الثورة التحريرية حاول الاستعمار دون هوادة منع التسليح والتموين عن الثورة، وعزل الشعب الجزائري عنها وعن قواعده الخلفية في القطرين التونسي والمغربي، وعن العالم العربي ككل، فلجأ إلى مخططات استعمارية عسكرية كجمع الجيوش من تونس والمغرب والهند الصينية، مما أدى إلى اشتداد المعارك على الحدود وكان النصرة لجيش التحرير الوطني خاصة بين 1954 – 1956، واستمرت قوافل التسليح والدعم من التراب التونسي عبر مدن وقرى؛ تالة، تاجروين، الساقية نحو سوق أهراس، ومن توزر و تمغزة نحو الجنوب الشرقي خاصة بئر العاتر ونقرين، وقد أصبح هذا الوضع مقلقا وهاجسا للجيش الاستعماري وقادته، ففكروا في بناء سد شائك ومكهرب و ملغم يكون مدعوما بقوات برية وجوية ضخمة لقناعتهم أن المجاهدين سيتمكنون من اجتيازه، فكان الشروع في انجازه خلال شهر جويلية 1956 ابتداء من مدينة عنابة إلى مدينة تبسة، ثم تقرر تمديده إلى جنوب مدينة نقرين بجنوب تبسة [1].

ولعل هذا المشروع الضخم يعد من أهم الاستراتيجيات التي طبقتها السلطة الاستعمارية ضمن سياستها العسكرية الرامية إلى القضاء على الثروة التحريرية بعزل الشعب داخليا و خارجيا، ومنع الدعم من الدول الشقيقة المحاورة خاصة تونس، حيث أدى إلى مغادرة العديد من سكان المناطق التي شملها المشروع إلى تونس لتجنب حالة الحصار المفروض.

وقد كانت طريقة الانجاز التي تمت بها عملية البناء لتشديد الخناق على الجزائريين ومحاصرتهم داخل أرضهم تدل على مدى رغبة السلطة الاستعمارية في تشديد الحصار على الجزائريين إذ بلغ عرضه بين ستة واثنا عشرة مترا إلى غاية ستين مترا في بعض المناطق

(1) - يوسف مناصرية: **الأسلاك الشائكة و حقول الألغام**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 08، 09.

فيما بلغت قوة التيار الكهربائي خمسة آلاف فولت وزود هذا الحاجز بالتحصينات الآتية:

– شبكة الإنذار : تنبه باقتراب جيش التحرير الوطني من الخط.

– حقل الألغام: يتواجد في مقدمة الحاجز، يتراوح عرضه بين ثلاثة وخمسة أمتار تتباعد فيه الألغام عن بعضها البعض ما بين أربعين وخمسين سنتيمترا.

– شبكة الأسلاك الشائكة: وهي ذات شكل مضلع تتكون من ثلاثة أوتاد، عرضها أربعة أمتار وارتفاعها متر وعشرون سنتيمترا.

– السياج المكهرب: يتكون من ثمانية أسلاك متباعدة عن بعضها البعض بحوالي مترين ونصف، أما ارتفاعها فهو متر وثمانون سنتيمترا، كما تيار متفاوت الشدة معززة في الأعلى بأسلاك ثانوية غير مكهربة" أوتادها خشبية طولها متران.

– شباك دائري: يتكون من ثلاث طبقات يتراوح ارتفاعه ما بين متر وأربعون سنتيمترا يصل أحيانا إلى مترين [1].

– السياج المضاد للبازوكا: وظيفته حماية سيارات الحراسة التي تعبر وسط الحاجز وحماية الشبكة المكهربة من أسلحة جيش التحرير خاصة المضادة للدبابات.

– السياج المكهرب الثاني: يشبه السياج المكهرب الأول إلا أنه معزز من الأعلى والأسفل بأسلاك شائكة مشدودة بدبابيس تمنع المجاهدين من إبعادها عن بعضها البعض قصد المرور.

– **ممر الحراسة:** ممر خاص تسلكه سيارات الحراسة.

– **الممر التقي:** مر خاص بالفرق التقنية التي تقوم بتصليح السياج عند حصول أي عطب.

– **السياج المكهرب الثالث:** يشبه الأسلاك الشائكة المشار إليها سابقا [2].

(1) - يوسف مناصرية : **الأسلاك الشائكة و حقول الألغام** المرجع السابق ، ص 12.
(2) - المرجع نفسه ، ص 16.

فإذا كانت هذه سياسة الاستعمار وأسلوبه في محالة تطويق وخنق الثورة الجزائرية بالجهة الشرقية، وتقييد حركة السكان، فإن أساليبها في تطويق المناطق الحدودية الغربية لم تكن التختلف عن سابقتها، حيث أن الجنرال بيدرون قائد القسم الوهراني طرح فكرة غلق الحدود وتطويقها قبل أندري موريس، بمدف عرقلة نشاط وحركة المجاهدين لأن الجهة الغربية أصبحت تمثل خطرا على القوات الاستعمارية التي عمدت إلى تشديد المراقبة على جبهة وجيش التحرير الوطني، ورمت بكل ثقلها في محاولة منها لصد هجومات المجاهدين المتتالية على المراكز العسكرية الفرنسية، كما كان من بين المؤيدين لهذه الفكرة الجنرال صالان الذي دعا إلى ضرورة العمل على غلق الحدود لإيقاف قوافل السلاح التي ازدادت خطورتها وتطورت حركتها على الحدود الشرقية

رغم أن السد الذي أنشئ عام 1956 لم يكن على درجة كبيرة من الخطورة كما هو الحال شرقا، ورغم أنه يمتد على مسافة طويلة تصل إلى 733 كلم. ورغم توقف الأشغال به لأسباب مالية إلا أن عملية زرع الألغام على مستواه ظلت مستمرة منذ بداية 1957 وهي الفترة التي تولت فيها أندري موريس وزارة الدفاع الفرنسية حيث عرفت الجهة الغربية بداية فعلية وحقيقية لبناء الخط المكهرب بهدف تحقيق التوازن في التأثير على الثورة التحريرية [1]

كما كان الهدف أيضا هو إعاقة عملية التموين بالذخيرة والسلاح، ولعل شبكة الألغام المضاعفة دليل واضح على هذه الاستراتيجية التي توضحها التعزيزات الخاصة على الخط الغربي والتي تمثلت فيما يلي:

- خط حماية وإنذار.

- حقل ألغام يلي الخط الأول مباشرة وعرضه يقارب الستة أمتار.

- السياج المكهرب المتكون من ثمانية أسلاك مكهربة يشدها عمود خشبي، ومرقمة من واحد إلى ثمانية من الأسفل إلى الأعلى.

- الممر التقني الذي تستخدمه القوات الاستعمارية الفرنسية لمراقبة الخط وتصليحه عند حدوث أي عطب أو تخريب من طرف جيش التحرير.

(1)- جمال قندل : **خطا موريس وشال** المرجع السابق ،ص.ص 56،57.

– سياج مكهرب آخر وخط حماية وإنذار يشبهان الأولين في جميع المواصفات. – أرضية مناورة تستخدمها قوات الاحتلال للحركة والمراقبة المستمرة [1].

3– آثار سياسة تطويق الحدود الشرقية والغربية :

كان لهذه السياسة المطبقة من طرف سلطات الاحتلال الفرنسي على المناطق الحدودية الشرقية والغربية آثار مختلفة نتيجة طابع التضييق وتشديد الخناق على السكان الذين يعتبرون النواة الأساسية لدعم الثورة التحريرية، ولعل أبرز هذه الآثار يتجلى في مظهرين اثنين وأثرين بارزين هما:

3–1– الأثر الاقتصادي:

لجأت الإدارة الاستعمارية الفرنسية منذ شروعا في انجاز خط موريس إلى سياسة وأسلوب الترحيل الجماعي الإجباري للسكان المدنيين المقيمين على امتداد الشريط الحدودي من مرسى بن مهيدي شمالا إلى تندوف جنوبا هذا على مستوى الحدود الغربية ومن عنابة و القالة شرقا إلى نقرين جنو با بالنسبة للحدود الشرقية، مما أدى إلى خلق وضع صعب للغاية سواء تعلق الأمر بالثورة التحريرية، أو بالنسبة للمدنيين إذ أصبحت المنطقة الحدودية منطقة محرمة تمنع فيها الحركة على أي كان، وهو ما أدى إلى تعطيل حركة و نشاط الشريط الحدودي الذي اعتاد السكان من خلاله على الذهاب والإياب من وإلى تونس، أو المغرب الأقصى بالجهة الغربية لممارسة نشاطاتهم المختلفة خاصة التجارية منها، كما تعطل النشاط الفلاحي والرعوي بحكم أن النشاط الاقتصادي السائد في هذه المناطق يعتمد أساسا على الفلاحة وتربية الماشية [2].

وقد أفرزت هذه الوضعية واقعا صعبا فرض على المدنيين وخاصة أصحاب الأراضي منهم لعل أهمها أن ارتياد أراضيهم لا يتم إلا بناء على رخصة خاصة تستصدر من

(1)- جمال قندل : المرجع السابق ، ص 58
(2)- جمال قندل: **خطا موريس وشال** ، المرجع السابق، ص 106، 107

السلطات العسكرية التي خصصت ممرات لهذا الغرض، وفي وقت محدد يبدأ من الساعة السابعة صباحا وحتى الواحدة زوالا [1] .

3-2- الأثر الاجتماعي:

إذا كان لهذه السياسة آثارها الواضحة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية على سكان المناطق الحدودية الشرقية والغربية من خلال هذه الإجراءات العقابية والانتقامية المتشددة والتي سلطت عليهم بشكل جماعي بسب ما يوفرونه من دعم مادي و معنوي للثورة التحريرية.

فإن الآثار الاجتماعية لهذه السياسة المطبقة لم تكن أقل وضوحا من سابقتها، ذلك أن عملية التهجير كانت أحد أبرز آثار هذه السياسة ومظاهرها سواء نحو المناطق الداخلية للبلاد، أو باتجاه المناطق الحدودية على الشريط الشرقي والغربي ليستقروا في تونس أو المغرب في مناطق قريبة من الحدود التي قدموا منها تحت ضغط الاستعمار الفرنسي وممارساته [2].

يمكن القول أن سياسة الاستعمار الفرنسي على الحدود الشرقية والغربية والتي تميزت بالتضييق على حركة السكان أدت إلى تدهور أوضاعهم الاجتماعية بسبب تعطيل مصالحهم الاقتصادية خاصة ذات الطابع الزراعي منها، مما جعلهم يضيقون ذرعا بما، ويسعون إلى البحث عن متنفس لهم سواء داخل الوطن أو خارجه في المناطق المجاورة.

وبما أن هذا الواقع الذي فرض على الجزائريين أفرز وضعا مريرا فإنه كان موضع تطرق من طرف العديد من الشعراء الشعبيين الذين صوروا هذا الواقع، مشيرين إلى ما آلت إليه حالة الجزائريين تحت الحصار المفروض من طرف الاستعمار حيث يشير الشاعر إلى هنا

(1) - جمال قندل:المرجع نفسه، ص 108.
(2) - جمال قندل: **خطا موريس وشال** ، المرجع السابق ص 108.

الوضع المزري بقوله في إحدى القصائد الشعبية *

رانا مربوطين كلي نعت دراس جانا شي شطيط ضر المسلمين
من الشرق السيلان ومن قبلة لاساس منة العسة محاورتنا على اليمين
تداول ليام ويثور التراس يقضي على اللصاص واللي مطليين. [1]

يصف الشاعر المرحوم هنا حالة السكان الذين زج بهم في المحتشدات التي أقامها الاستعمار الفرنسي بالمنطقة محتشد باطن بو عريان ببئر العاتر حيث أصبحوا وكأنهم قطيع من الماشية داخل زريبة، ضيقة، فإضافة إلى هذا الوضع المزري كانوا أيضا محاطين بالسيلان – إشارة إلى خط موريس – من الجهة الشرقية، ومن جهة الجنوب يوجد مكتب لاصاص المختص في التعذيب النفسي، وعلى يمينهم توجد ثكنة عسكرية للحراسة مما يؤدي إلى التضييق عليهم و مراقبتهم ومحاصرتهم من جميع الجهات.

4- تعذيب الجزائريين

لم تكتف فرنسا بأساليبها القمعية التي سلطتها على الجزائريين ما دفعهم دفعا إلى مغادرة أراضيهم نحو اتجاهات مختلفة، بل تعدت هذا النطاق لتستخدم أسلوب التعذيب الذي تزامن مع الثورة التحريرية، ووجه إلى كل متعاون معها وأصبح من العادات اليومية التي يمارسها جنود جيش الاحتلال ضد المواطنين في جميع أنحاء التراب الوطني، فانتشرت مراكز التعذيب التي تفننت في ممارسة إجرامها ضد كل جزائري أدخل إليها وهم يعدون بالآلاف، مع الإشارة إلى أن كل من دخل إليها لم يكن ينتمي بالضرورة إلى جيش التحرير الوطني، بل يكفي أن يكون جزائريا مدنيا كان أم عسكريا، إذ أنه في الغالب لا يمكن إلى من دخل إلى هاته المراكز أن يخرجوا منها أحياء، بل يخرج حوالي ثلاثة أرباعهم إلى المقابر، أم الربع المتبقي فإما أن يخرج معطوبا، أو مشوها جسديا أو عقليا، بحكم تعدد أشكال

* ولد الشاعر عام 1898 بضواحي مدينة بئر العاتر، اشتهر بالشعر الوطني و شعر الحكمة والزهد، وبقصائد المديح للنبي صلى الله عليه وسلم، ومن بين قصائده الوطنية التي تخلد أمجاد الثورة التحريرية وبطولات جيش التحرير، قصيدة بعنوان مستلزم بالقول التي اخترنا منها هذه الأبيات حسب ما يقتضيه المقام، وقد عاش الشاعر مرحلة البدايات الأولى للاحتلال وعاصر الثورة و فترة الاستقلال، شارك أبناؤه في الثورة بتشجيع منه مثل الشاعر المرحوم أحمد بن سعد علي وهو ما يدل على إيمانه الراسخ بضرورة العمل المسلح، ومحاربة الكفار، التخليص البلاد من الدنس. وقد وافته المنية عام 1981 مدينة ببئر العاتر عن عمر يناهز 83 سنة تاركا وراءه زخما شعريا هائلا في مختلف الأغراض، خاصة الدينية منها.

(1) - أبيات شعرية لأحد احفاد الشاعر المرحوم سعد بن الحاج علي ، الأستاذ خالد علي بتاريخ : 2008/08/22.

التعذيب وقساوتها كالكي بالنار، أو التعذيب بالتيار الكهربائي على أنغام الموسيقي الذي يوصل إلى جسم المعذب عامة وإلى أعضائه التناسلية بوجه خاص مما يسبب له ألما لا يطاق تعقبه غيبوبة وفقدان للوعي قد يدوم لفترة طويلة، وأحيانا يكون التيار الكهربائي قويا مما يتسبب بارتجاج في المخ قد يورث الجنون في معظم الأحيان، وفقدان الذاكرة بشكل نهائي [1].

كما يتم غطس المعتقلين في الماء الساخن لمدة زمنية معينة، ثم يحولون إلى حوض مليء بالماء البارد فيتم غطسهم من جديد مما يؤدي إلى آثار غير محمودة العواقب على الجانب الصحي لهؤلاء المعذبين، كما استعملت الكلاب البوليسية المدربة لنهش أجساد المعتقلين داخل الزنزانات الضيقة المعتمة مما أدى بالعديد منهم إلى فقدان أطرافهم وأعضائهم التناسلية. وفي بعض الأحيان الأخرى تدق المسامير في أجساد المعذبين أو تسلخ جلودهم ويوضع الملح مكان الجروح مما يسبب آلاما حادة، كما أنهم يقومون بحرق العيون بالسجائر، وأحيانا أخرى يحرق شعر الرأس أو يجرون على أرض ثبتت فيها المسامير لتمزق أجسادهم.

وعلى هذا الأساس يمكن أن تحمل عوامل تشجير وتشريد الجزائريين من طرف السلطة الاستعمارية الفرنسية والتي جسدتها سياساتها المختلفة في العوامل الآتية:

- الاقتصادية والاجتماعية

تعد السياسة الاقتصادية التي طبقت من طرف السلطة الاستعمارية الفرنسية من أبرز السياسات التي أفرزت ظروفا صعبة على تطاق بالنسبة للجزائريين ومن أهم العوامل المؤدية إلى ظاهرة النزوح الجماعي أو الهجرة، والتي عادة ما تكون بدافعين رئيسيين أحدهما أن تصبح الظروف التي يعيشها الفرد في موطنه الأصلي غير قابلة للاحتمال، وثانيها أن يرى بان هناك مكان آخر يمكن أن يكون له ملاذ يجد فيه ما فقده في بلده الأصلي خاصة الأمن الاستقرار، وإمكانية توفر ظروف معيشية أفضل ونحن نعلم أن السياسة الاقتصادية الاستعمارية اعتمدت على مبدأ هب الأراضي من أصحابها الشرعيين لتحول إلى أملاك

(1) - محمد صالح جابري : رحلات جزائرية ، **دار الغرب الإسلامي**، ط1، بيروت 2001 ، ص 201

للمعمرين الأجانب، وكبار الرأسماليين والمتحكمين في الشركات الكبرى ذات الطابع الاستثماري في القطاع الزراعي[1].

لقد أصبح الجزائريون يشعرون بمرارة الحياة وهواها وبمذلة فرضت عليهم وبوضع اجتماعي مزر دفعهم إلى ترك بلادهم مكرهين علهم يجدون فرصا أفضل للعمل، وحياة كريمة تعوضهم عن المعاناة ة وضياع الأملاك والاضطهاد، ومحاولة الاستعمار تفكيك البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري[2].

- الثقافية والدينية

لعل من العوامل ذات التأثير البالغ على الجزائريين العوامل الثقافية والدينية التي أدت إلى مغادرتهم أرض الوطن أملا في الحفاظ على هويتهم وشخصيتهم الوطنية من القوانين الفرنسية التي ميزها محاولة طمس معالم الشخصية الجزائرية وهوية الشعب الجزائري بالدعوة إلى تجنيس الجزائريين، وطبع الثقافة الوطنية بطابع غربي لا يتماشى وخصوصيات المجتمع الجزائري، الذي يتميز بطابعه العربي الإسلامي، أضف إلى ذلك سياسات فرنسا السابقة التي اعتمدت على مبدأ تغليب العنصر الأجنبي الدخيل على العنصر الوطني المحلي، ولو بتجنيس اليهود بالجنسية الفرنسية مما يؤدي إلى تمكينهم من التحكم في رقاب الجزائريين، وتطبيق القوانين الاستثنائية عليهم والعادية على العمرين إضافة إلى التضييق على قادة الأحزاب الوطنية عموما، والفئة المثقفة بوجه خاص لأنها دائما تصر على التنديد بالسياسة الاستعمارية والدعوة إلى رفضها ومحابتها بمختلف الأشكال. كما كان لإقدام المستعمر على انتهاك المقدسات الدينية وحرمة المساجد ومعابد المرابطين، أثر بليغ في تمجير الجزائريين فرارا بدينهم واستجابة لدعوات الكثير من العلماء والفقهاء إلى الهجرة حفاظا على العقيدة الإسلامية التي سعى المستعمر إلى طمسها وتدنيسها، كما كانت الدعوات حثيثة إلى مقاطعة الإدارة الاستعمارية والخروج فرار بالدين بدل البقاء تحت سيطرة السلطة الاستعمارية والتي

(1) - يحي بوعزيز : **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1995، ص 230.

(2) - تركي رابح: **عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ط4، ص 29.

تقوم في معظم الأحيان باستغلال أبناء الشعب الجزائري وتسخيره لخدمة جيش دولة استعمارية كافرة [1].

وإذا كانت هذه العوامل مجتمعة قد أدت إلى تفجير الجزائريين وتشريدهم فإنه لا يمكن تجاهل العوامل النفسية التي ساهمت في هذه العملية لأن الفرد عندما لا يحس بالراحة والطمأنينة ويشعر بخيبة الرجاء الناجم عن الحيف والجور سيبحث بالضرورة عن ملجئ و متنفس له خاصة وأنه أفعم بإحساس الكراهية تجاه من تسبب له في هذا الوضع ألا وهو المستعمر الفرنسي بالنسبة للجزائريين الذين نزحوا إلى الدول الشقيقة والصديقة المجاورة كتونس والمغرب، حيث سيجدون جميع أشكال التآخي والتآزر من طرف أشقائهم في البلدين ويمارسون نشاطات مختلفة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وجميع مناحي الحياة اليومية التي ساهموا فيها بمختلف فئاتهم المشكلة لهؤلاء المهجرين، كما تجدر الإشارة هنا إلى المناطق الجزائرية التي عرفت نزوحا و بشكل جماعي نحو تونس.

5- مناطق التهجير من الجزائر:

إن مناطق الشريط الحدودي الشرقي للجزائر والغربي بالنسبة إلى تونس كانت أهم المناطق التي شهدت عملية الانتقال إلى الإيالة التونسية. حيث استقروا في أماكن مختلفة منها حسب ما تقتضيه الظروف المساعدة على عملية الاستقرار.

وقد شملت عملية الانتقال من الجزائر إلى تونس عدة مناطق خاصة من الشريط الحدودي الشرقي سواء من عنابة، أو الطارف، سوق أهراس، تبسة وحتى حدود وادي سوف مع منطقة الجريد بتونس وتحديدا ولاية توزر، فالأعداد المهجرة من الجزائريين استقرت في المناطق المحاذية لها بتونس من بنزرت إلى الكاف، القصرين، قفصة، توزر، وكان المصطلح المتداول الذي أطلق على هؤلاء الوافدين كما تشير بعض المصادر الشفوية هو غربي والمقصود هنا بالغرب ليس أوروبا بل المناطق المتوافد منها والواقعة غرب الإيالة التونسية أي بالجزائر، والغريب في الأمر أن هذا المصطلح غربي يتداول عند بعض

(1) - محمد الصالح الجابري : **رحلات جزائرية** ، المرجع السابق ، ص 2.

التونسيين وينظر إليه نظرة تشاؤم حيث تشتهر بينهم مقولة: "اللي يجيك من الغرب، ما يفرح القلب كانوا ريح يكوي القلب وكانوا تراس كلب بن كلب [1].

وقد أصبحت الجزائر عامل طرد للسكان بعد أن استولى المعمرون على كل الموارد، الأراضي الزراعية، المناجم، النشاط التجاري المختلف. وعملية التهجير هذه لم تكن متزامنة بل على فترات متباينة، وأعداد الجزائريين الوافدين نحو تونس تتناقص كلما اتجهنا غربا، وتزداد في المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية وقد أمكن حصر المناطق المتوافد منها إلى تونس جغرافيا على النحو الآتي:

سوق أهراس	عنابة	الحضنة
تبسة	الطارف	عين البيضاء
قالمة	قسنطينة	ودا سوف
القالة	سطيف	برج بوعريريج

وإذا كان الجزائريون الذين أجبروا على مغادرة بلادهم متخلين عن أملاكهم، وأراضيهم تحت ضغط الاحتلال الفرنسي وسياساته المختلفة، فإنهم حاولوا أن يمارسوا عدة نشاطات مختلفة بتونس شملت مجالات عدة لعل أهمها:

3- هجرة الجزائريين الى تونس ونشاطهم :

3-1- النشاطات الاقتصادية

بحكم أن المهاجرين الجزائريين إلى تونس كانوا ينتمون إلى فئات اجتماعية مختلفة سواء الذين هاجروا كرها. من السياسيين والعسكريين أو التجار والفلاحين، وحتى العاطلين عن العمل أو بعض الطلبة الذين هاجروا بغرض طلب العلم، فإن أوضاعهم المادية كانت تتراوح بين من أصبح مالكا للعقار وصاحب مال وأعمال وتحسنت ظروفه المعيشية والمادية، وبين من أصبح يعاني الفقر والفاقة، بعد أن كان ميسور الحال عزيزا في أهله. وقد يعزي

(1) - يوسف جفالي : **الجالية الجزائرية بجهة الكاف 1881 - 1929**، رسالة لنيل شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة تونس الأولى 1992 - 1993، ص 68.

هذا التحسن المادي في بعض الأحيان إلى مدى تأثرهم بالظروف الداخلية من الناحية الاقتصادية بتونس، وإلى طبيعة النشاط الاقتصادي الممارس من طرفهم حيث شمل مختلف القطاعات، خاصة الفلاحة، وبعض الأنشطة الهامشية الأخرى. وهو ما جعل مداخليهم تختلف حسب طبيعة النشاط، وما يدره من مكسب [1] ومن بين النشاطات الاقتصادية التي مارسها المهاجرون الجزائريون:

3-1-1- الفلاحة:

رغم تنوع النشاط الاقتصادي للمهاجرين الجزائريين إلا أن النشاط الفلاحي. كان من أبرز ما قام الجزائريون بتونس بممارسته لأنه يستقطب عددا كبيرا من اليد العاملة كما يعد من بين الفرص الأكثر إتاحة لكافة أفراد العائلة، ويمكن من الاستقرار ويوفر عناء التنقل من منطقة لأخرى، كما أدى إلى تنمية المجالات الاقتصادية التنافسية بالنسبة للمجتمع التونسي، وإلى تفاوت المستويات الاقتصادية بين الطبقة الأرستقراطية والبرجوازية والتجار والفلاحين وقد نشطوا في هذا المجال بأشكال مختلفة أهمها:

3-1-2- التملك والشركة :

يلاحظ أن الاستعمار الفرنسي منذ أن سيطر على تونس أولى اهتماما بالغا بالنشاط الفلاحي، واهتم أيضا بالثروات المنجمية، ربما على العكس بالجزائر حيث استولى منذ البداية على أخصب الأراضي الزراعية. وملكها للمستوطنين الأوروبيين حتى تكون عامل دعم للاقتصاد الأوروبي الاستعماري، وقد سمح هذا العامل للجزائريين بأن تكون لهم فرصة ليملكوا أراضي موزعة على كافة الولايات التونسية، والمساحات شاسعة هنشير وهو ما ساهم في تحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي.

تعد الشركة من أهم مظاهر النشاط الفلاحي الممارس من طرف الجزائريين والتونسيين، من خلال ما ورد في بعض الوثائق، مثل: شركة الحاج الصادق بن خليل الكافي والحسين بن الحاج بلقاسم بو تبان الغربي. تتمثل في زراعة القمح والشعير. حيث أتفق على شروط

(1) - يوسف جفالي : **الجالية الجزائرية بجهة الكاف 1881 - 1929** المرجع السابق، ص 149.

هذه الشركة بين صاحب الأرض الذي يتكفل بتوفير الحبوب على أن يكون نصيبه نصف المحصول بعد عملية الحصاد.

ثم الربع من النصف الثاني مقابل الأرض، والباقي يأخذه شريكه. مع الانتفاع مناصفة بالتبن والرعي.

ويبدو أن الطرفان قد وفرا أركان الشركة التي تعد شكلا من أشكال استغلال الأرض، وتعاقدا على ذلك بذكر التاريخ وهو 23 نوفمبر 1911. حتى يتجنبا أي لبس فيما بعد، وأشارا في الاتفاق أيضا إلى أركان ما بعد الحصاد وهو الاستفادة من الرعي والتبن[1].

3-1-3- الكراء والحماسة و الإجارة:

من مظاهر استغلال الأرض وممارسة النشاط الفلاحي من طرف المهاجرين الجزائريين بتونس عملية كراء الأراضي الملك من التونسيين عن طريق إبرام عقود بين مالك الأرض ومن يريد كراءها بهدف الاستغلال الزراعي، حيث تحدد المدة والتي تكون عادة عاما. الزراعة نوع معين من الحبوب ولمرة واحدة. مثلما حصل بين محمد بن الحاج العربي بن عياش الكافي، وأحمد بن العيفة بن الطاهر الغربي بتاريخ 1917/09/12[2]

إن الهدف من كراء الأرض بالنسبة للجزائري هو السعي إلى تحقيق الربح، عن طريق استثمار أمواله و تحسين وضعه المادي والاقتصادي، ويوفر الحياة الكريمة له ولعائلته.

إضافة إلى أشكال استغلال الأرض الأخرى الأكثر انتشارا وممارسة من طرف المهاجرين الجزائريين بتونس، فإن الحماسة كانت من أهم مظاهر النشاط الفلاحي للجزائريين، حيث أن العقد الذي يدوم سنة بين العامل الفلاحي، وهو الحماس، وبين صاحب الأرض، قد يكون كتابيا أو شفويا، بموجبه يوفر صاحب الأرض للخماس الأرض والبذور والمحراث، وحيوانات العمل وتتراوح مساحة القطعة المزروعة بين 10 و15 هكتارا، وقد تكون العملية أيضا عن طريق سلفة، نقدية أو عينية لمن يريد أن يستغل الأرض. مقابل

(1) - يوسف جفالي : **الجالية الجزائرية بجهة الكاف 1881 – 1929** ،المرجع السابق، ص 151

(2) - الهادي التيمومي: **نقابات الأعراف التونسيين، 1932 - 1955**، دار محمد علي الحامي، صفاقس، تونس 1983، ص 34.

حصوله على الخمس بعد جني المحصول، كما يتفق أيضا على كيفية استغلال الحصيدة، و التبن و كل ما يترتب عن عملية الفلاحة و زراعة الأرض بين صاحب الأرض والخماس [1].

ويبدو أن نشاط الخماسة بقدر ما أفاد المهاجرين الجزائريين، وساهم في تحسين وضعهم الاقتصادي وأحوالهم المادية، ساهم أيضا في النهوض باقتصاديات المناطق التونسية، التي عرفت انتشار هذا النشاط الفلاحي لأن من مارسوها يشكلون قوة عمل هامة، استقطبت عدد كبيرا من اليد العاملة. وساهمت في توفير الإنتاج الزراعي الذي له علاقة مباشرة معيشة السكان.

إذا كانت خدمة الأرض من طرف المهاجرين الجزائريين إلى تونس تتم عن طريق التملك والكراء والشركة والحماسة فإن عملية الإيجار تعد من بين وأبرز الأشكال التي مورست من طرفهم خاصة بعد فترة الاحتلال الفرنسي لتونس، حيث أن العديد من المهاجرين استأجروا أراضي من بعض المعمرين بتونس كما هو الحال بين بوزيد بن مكي بن صالح الغربي السطايفي والفرنسي الفلاح موزار بمنطقة وادي الرمل بتاجروين بولاية الكاف بأجرة قدرها 12 فرنكا لليوم الواحد. بتاريخ 13 نوفمبر 1929 ويحصل على أجره كلما مارس عمله، ولا يتحصل عليه إذا غاب عن الخدمة، وقد مورس هذا النوع من الخدمة في الأرض مع المعمرين فقط. وهو ما أدى إلى تراجع الخماسة [2].

3-1-4- تربية الماشية:

نظرا لاتساع المساحات الرعوية بالإيالة التونسية فإن نشاط تربية المواشي كان من بين القطاعات والنشاطات ذات الأهمية البالغة رغم عدم استقرار أوضاعه وخضوعه للظروف المناخية. حسب سنوات الجفاف وسنوات الأمطار، والتقارب والتشابه البيئي بين الأقاليم الجزائرية والتونسية، فكان عدد هام من الجزائريين قد جذبهم هذا القطاع سواء عن طريق التملك أو الشركة. حيث يوجد عدد كبير من الجزائريين بتونس من الذين تملكوا قطيعا كبيرا من المواشي المتنوعة، كالأبقار، والأغنام والماعز. كما أن العملية لم تقتصر على التملك، بل المتاجرة بما بين الحدود الجزائرية والتونسية، إذ تحلب من الجزائر ليتم بيعها في

(1) - الهادي التيمومي : **نقابات الأعراف التونسيين، 1932 – 1955** ،المرجع السابق، ص 35.
(2) - المرجع نفسه، ص 36

تونس. وهي بذلك تصبح موردا أساسيا للجالية الجزائرية والتي تعتبر مصدرا هاما لعيشهم [1].

3-2-1- نشاطات مختلفة:

إن نشاط المهاجرين الجزائريين بالإيالة التونسية لم يقتصر على حرفة أو مهنة معينة، بل شمل عدة مجالات من بينها الصناعة الاستخراجية التي استوعبت عددا كبيرا منهم. ويعود ذلك لعدة عوامل إذ تتميز الإيالة التونسية، خاصة المناطق الحدودية المتاخمة لأهم مناطق توافد المهجرين الجزائريين (الشرق الجزائري). حيث أن المناجم الموجودة بالجهة تتمركز جغرافيا على الحدود مما يجعلها من بين المراكز التي تستقطب عددا هاما من العمال المهجرين مثل منجم المتلوي بمنطقة الرديف. بولاية قفصة حيث يتم استخراج الفوسفات. وقد اشتغل فيها العدد الكبير من الجزائريين خاصة من منطقة بئر العاتر، والذين هجروا خاصة خلال بداية انطلاق الثورة التحريرية، وقد كانوا مصدر دعم للثورة، سواء كان من الناحية المادية وغيرها [2].

3-2-2- الأشغال العامة:

مارس عدد كبير من الجزائريين أشغال البناء خاصة الوافدين من منطقة سوف، نظرا المعرفتهم بهذا النشاط. ولا يمارس هذا النشاط البناء فقط، بل يساهم فيه ويشرف على هذه العملية خبير ومقاول. وهذا لا يتأتى إلا إذا توفرت في هذا الجزائري سواء الذي يعمل بناء أو خبيرا أو مقاولا، معايير مهنية مثل الخبرة، وهو ما يبين أن الجزائريين لعبوا دورا كبيرا في فن العمارة بتونس، وهو ما تؤكده بعض اللقاءات مع أشخاص حاورناهم ممن عايشوا هذه الأحداث، كما مارسوا واشتغلوا بالأشغال العامة، مثل شق الطرقات وبناءالجسور [3].

(1) - الهادي التيمومي: **نقابات الأعراف التونسيين، 1932 – 1955**، المرجع السابق، ص 37.
(2) - يوسف جفالي : **الجالية الجزائرية بجهة الكاف 1881 – 1929** ، المرجع السابق، ص 151، 152.
(3) - المرجع نفسه، ص 155.

3-2-3- النقل

اهتم بعض الجزائريين بهذا القطاع، سواء النقل بواسطة السكك الحديدية، أو النقل البري، خاصة في جهة الرديف المتلوي أم العرائس، وهو ما تشير إليه الروايات الشفوية البعض من عملوا هناك، كرارطية * حيث كانوا ينقلون الرمل والحجارة والأمتعة. كما قاموا بنقل الحبوب والخضر من مناطق الإنتاج الفلاحي إلى مناطق الاستهلاك. ثم قاموا أيضا بنقل المواشي. والمراحات ** إلى الأسواق المحاورة أسبوعيا[1].

إضافة إلى الأنشطة المذكورة سابقا. فإن المهاجرين الجزائريين مارسوا أنشطة أخرى ثانوية لم يكن مسموحا بممارستها من الناحية القانونية، مثل التهريب المعروف في هنا الأوساط بالكونطرة، وهذا على طول المناطق الحدودية التونسية الجزائرية. وكانت المواد المهربة هي الدخان و الملح، المواشي، الشاي وغيرها، حيث كانوا يستخدمون الحيوانات كا حمرة والأحصنة.

ولعله يمكن الإشارة هنا إلى أن هذه الأنشطة وإن لم تكن قانونية، وغير مسموح بها إلا أنها كانت إحدى الوسائل التي اعتمدت في تهريب الأسلحة عند اندلاع الثورة التحريرية، لتوفير الدعم المادي، حيث استغل قادة الثورة هذا النشاط واعتمدوا في نقل السلاح على المهربين.

3-3- النشاطات السياسية والثقافية

3-3-1- المجال السياسي:

إن الجزائريين المتواجدين بالقطر التونسي لم يكونوا منعزلين أو منغلقين على ذواتهم، بل شاركوا التونسيين نشاطاتهم السياسية خاصة في إطار الحزب الدستوري، وهو ما يدل على النشاط المشترك للتونسيين والجزائريين بحكم أن العدو الاستعماري واحد، وعلى تطور الوعي السياسي للجزائريين أيضا خاصة وأن أحمد توفيق المديني كان عضوا للجنة

* كرارطي : وهي مهنة تمارس من طرف بعض الأشخاص الذين يستخدمون حصانا أو بغلا أو حمارا يجر عربة تنقل البضائع من المحلات إلى الأسواق، أو الإنتاج الزراعي من الحقول إلى مراكز التخزين، أو المياه للسقاية.

** المراح : المكان الذي تربض فيه الماشية كالأغنام والأبقار، ويعرف لدى البعض بالزريبة

(1) - يوسف جفالي : **الجالية الجزائرية بجهة الكاف 1881 – 1929** ،المرجع السابق، ص 156، 157.

التنفيذية بالحزب الدستوري بعد أن شارك في تأسيسه، كما كان أعضاؤه التونسيين أيضا يحاولون استقطاب حتى المغاربة والليبيين لتجسيد فكرة التعاون المشترك بين أقطار المغرب العربي [1].

كما ساهم في العديد من الصحف والمجلات ذات الطابع السياسي منذ 1920 خاصة التي لها علاقة بالحزب الدستوري أو المتعاطفة معه، مما أدى إلى انخراط العديد من الجزائريين في الحزب، وتبني أفكاره والدعوة له في الجزائر، حيث أصبح العديد منهم أعضاء بارزين في هياكله التنفيذية محاولين تحقيق أهدافه الرامية إلى خدمة القضايا المغاربية المشتركة [2].

وكان أحمد توفيق المدني على علاقة أيضا بالسيد محمد على الحامي* الذي يعد من المؤسسين الأوائل للنقابات التونسية، والتي جعل منها منبرا لتمرير الأفكار الوطنية الرامية إلى التنديد بالسياسة الاستعمارية والداعية إلى مناهضتها، مما جعلها تتهمه في معظم بلاغاتها بالانتماء إلى الشيوعية الدولية والعمل في إطارها [3].

أما عن النشاط النقابي نشير إلى أن عددا هاما من المهاجرين الجزائريين بتونس نشطوا في هذا المضمار، ويعود ذلك إلى اختلاطهم بالعناصر الأوروبية كالفرنسيين والإيطاليين مما أدى إلى تنمية الوعي النقابي لديهم لوجود فروع للنقابات الفرنسية بالمناجم فانخرط بها الجزائريون كغيرهم من العمال وخاضوا نضالا نقابيا متعدد الأوجه دفاعا عن مصالحهم كغيرهم من العمال، فكانوا يقدمون مطالب متعددة ومختلفة المضامين تدل على النضج النقابي كالمطالبة برفع الأجور وتحسين السكن وتخفيض ساعات العمل، وتعويض الساعات الإضافية [4].

(1) - محمد الصالح الجابري: **النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس 1900-1962**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر والدار العربية للكتاب، ليبيا 1983، ص 55

(2) - المرجع نفسه، ص 266

* (1893-1928) يعد من المؤسسين الأوئل للنقابات التونسية واحد المناظلين البارزين في الحركة الوطنية التونسية ، تم ابعاده من طرف السلطات الإستعمارية بسبب نشاطه النقابي والعمالي ، توفي في حادث سيارة بالعربية السعودية في شهر ماي 1928.

(3) - محمد الصالح الجابري : **رحلات جزائرية** ،المرجع السابق، ص 288.

(4) - يوسف جفالي : **الجالية الجزائرية بجهة الكاف 1881 – 1929** المرجع السابق ، ص 178.

ولعل هذا يفسر الأوضاع التي كان يعيشها العمال بالمناجم التي تسيرها الشركات الاحتكارية، والتي فضلت الاستثمار بقطاع المناجم بالجهة بحثا عن تحقيق الربح، وأهداف الاستعمار المتمثلة أساسا في البحث والتنقيب عن الثروات الطبيعية واستنزافها من المستعمرات بأقل التكاليف خاصة وأنها تستغل يد عاملة قليلة التكلفة.

كما برزت شخصية الشيخ عبد الرحمان اليعلاوي على صعيد الحياة السياسية التونسية بفضل جهوده المبذولة في هذا المجال، كمقاومة حركة التبشير ونشاط البعثات التنصيرية التي اعتبرت أحد الأساليب التي طبقتها فرنسا في المنطقة، كما شارك في عديد المظاهرات المناوئة للاحتلال الفرنسي. وقد عمد في نشاطه هذا إلى نشر العديد من المقالات التي يشرح فيها أهداف السياسة الاستعمارية وأبعادها في منطقة المغرب العربي [1].

وفي سياق كلامنا عن الشخصيات التي ساهمت في إثراء الحياة السياسية بتونس نذكر أيضا شخصية الشيخ طفيش الذي ساهم في تنظيم المظاهرات وقيادتها والتي كانت تندد بسياسة المستعمر وتطالب بالحقوق الوطنية ومن بينها الاستقلال، دون أن ننسى الدور الذي لعبه صالح بن يحي والذي بدت علاقاته وطيدة بزعيم الحزب الدستوري آنذاك الشيخ عبد العزيز الثعالبي، وهو ما جعله يتبوأ مناصب قيادية في الحزب ليصبح عضوا إداريا فيه ثم ترشح العضوية لجنته المركزية وقام بجمع الأموال من بعض الجزائريين خاصة التجار لدعم الحزب [2] إلى جانب هؤلاء نذكر أيضا مفدي زكريا، وأبو اليقظان إبراهيم بن الحاج عيسى الذين ساهما في النشاط الفكري والسياسي بتونس وتركا بصمات واضحة المعالم، إضافة إلى الشيخ علي الحمامي الذي كان من المناضلين السياسيين قصد تحرير المغرب العربي خاصة بعد أن تعرف على الأمير خالد الجزائري في فرنسا مما جعله عرضة لمتابعات السلطة الاستعمارية فاضطر إلى الهجرة للمشرق العربي [3].

(1) - محمد الصالح الجابري : **رحلات جزائرية** ، المرجع السابق، ص 274.
(2) - صالح خرفي : **الجزائر والأصالة الثورية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1977، ص 83.
(3) - محمد علي دبوز: **أعلام الإصلاح في الجزائر من عام 1921 إلى عام 1975**، ج 1، مطبعة البعث، قسنطينة - الجزائر 1774، ص62.

3-3-2- المجال الثقافي:

كان للمهاجرين الجزائريين بتونس دور واضح في الحياة الثقافية تميز بالحيوية والنشاط والتنوع خاصة في ميدان التعليم أمثال محمد الشادلي بن القاضي الذي انشغل بالتدريس والتعليم منذ فترة شبابه متدرجا من رتبة معاون إلى أستاذ وهي مرتبة عالية لا ينالها إلا المتمكنون من العلم، أما الشيخ الثمين محمد فقد أسس مكتبة تعرف بمكتبة الاستقامة في تونس عام 1935 قرب جامع الزيتونة، وهي مكتبة ضخمة تحتوي على كتب نادرة ونفيسة حيث ساهمت في الإشعاع الفكري والثقافي الذي امتد ليصل الجزائر ويساهم بدوره في تنشيط الحياة الثقافية ونشر الوعي القومي والوطن [1].

وإذا كان أحمد توفيق المديني قد ساهم في الحياة السياسية بتونس من خلال نشاطه في إطار الحزب الدستوري، فإن النشاط الثقافي لم يكن بمنأى عنه من خلال كتاباته في الصحف والمحلات التونسية خاصة التابعة للحزب الدستوري مثل الوزير، النديم، الأمة حيث أدت مواقفه إلى إبعاده من طرف السلطات الاستعمارية خاصة المقلات التي ينشرها مثل مقاله المعنون ب "يحيا الريف حرا مستقلا" مظهرا من خلاله مساندته للشعب المغربي في كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي، معبرا عن دعمه للقضايا المغربية، فكان من مآثر هذا الإبعاد أن فتح له جسرا للتبادل الثقافي بين التونسيين والجزائريين، حيث التقى بنادي الترقي بالجزائر العاصمة نفر من الشعراء والكتاب التونسيين الذين وفدوا إلى الجزائر من أمثال الشادلي خزندار* والناصر الصدام**، فكانت كلما أتيحت الفرصة للالتقاء بين هؤلاء الأدباء والمثقفين تقام الاحتفالات في دور الصحف والأندية حيث تلقى القصائد الوطنية وتقرأ الكتابات المنددة بالاستعمار سواء كانت مقالات أو خواطر [2].

كما يعد الشيخ الطيب العقبي من أكبر المساهمين في النشاط الثقافي بتونس والوطن العربي عموما خاصة في ميدان الصحافة من خلال مقلاته الوطنية، كما أسس

---

(1) - أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، 1830 - 1954، دار اغرب الإسلامي بيروت - لبنان، ط4، 1998، ص379.

* (1882 – 1954) من الشعراء التونسيين خالدي الذكر، ومن أبرز أعضاء الحزب الدستوري التونسي، ومن المناضلين من أجل القضايا الوطنية له ديوان شعري مطبوع تحت عنوان "ديوان خزندار .

** من مواليد مدينة القيروان، ومن الشعراء المعروفين بتوجههم الصوفي وقصائدهم الدينية والاجتماعية له ديوان شعري مطبوع تحت عنوان ابتهالات.

(2) - محمد الصالح الجابري : **رحلات جزائرية** ، المرجع السابق، ص 290، 291.

بتونس جريدة الإصلاح عام 1927 حيث كانت تعبر عن الرفض للوجود الاستعماري، كما كلف بعدة مسؤوليات اعترافا له بفضله وجهوده وكفاءته لعل أبرزها تلك التي تولاها مع نهاية الحرب العالمية الأولى عندما كان في مكة حيث أسند له الشريف حسين مهمة إدارة جريدة القبلة ثم عين مديرا في المطبعة الأميرية [1].

وإذا كنا قد أشرنا إل هؤلاء المثقفين والمفكرين من الجزائريين المهاجرين بتونس فإن ها لا يعني بالضرورة إهمال شخصيات أخرى كان لها بالغ الأثر في تنشيط الحياة السياسية والثقافية بتونس لكن المحال لا يتسع لذكرها جميعا فاكتفينا بالإشارة إلى أهم المساهمين في هذه العملية كنماذج عن إخوانهم من المهاجرين الآخرين.

(1)محمد الصالح الجابري : **رحلات جزائرية** ، المرجع السابق ، ص 189.

الفصل الثالث

- **ظروف اللاجئين الجزائريين في تونس ومساهمتهم في دعم ثورة التحريرية**

1) فئات اللاجئين ومناطق استقرارهم

2) علاقتهم بالسلطة الفرنسية

3) مساهمة الجزائريين في الثورة التحريرية

1. فئات اللاجئين ومناطق استقرارهم:

المعرفة مدى دعم ومساهمة المهاجرين الجزائريين بتونس للثورة التحريرية. كان من الضروري التطرق إلى الفئات الاجتماعية التي ينتمون إليها، لأن الثروة الجزائرية عند اندلاعها. كانت بحاجة إلى التمويل والتموين من كافة فئات الشعب الجزائري بالداخل أو الخارج كما كانت تراعي الظروف المادية والإمكانات الفردية للجزائريين.

1 - 1 . الفئة السياسية والعسكرية

تأتي في مقدمة هذه الطبقة عائلة الشيخ محمد المقراني التي كانت تتمتع بنفوذ مالي و سياسي حيث توافد بعض أفرادها إلى تونس بعد ثورة المقراني 1871 ضد السلطة الاستعمارية التي مارست سياسة سلب الأراضي، وتشريد أفراد العائلة، فهاجروا إلى تونس

كما تشير إلى ذلك الوثائق الأرشيفية التي تذكر أنهم كانوا من الوجهاء وأصحاب المكانة السياسية والثراء المالي بالجزائر، حيث فقدوا هذه الثروة بسبب ثورهم على فرنسا فأصبح وجودهم بالجزائر غير آمن[1].

كما يمكن الإشارة إلى هجرة محمد الكبلوني المنتمي إلى عائلة ابن رزقي من الحنانشة حيث هاجر إلى تونس بسبب ملاحقة السلطات الاستعمارية له ولعائلته إثر تمرد جنود الصبايحية في الطارف، وبوحجار، وسوق أهراس[2].

و ما يدل على أهمية ومكانة بعض المهاجرين بحكم انهم يمثلون فية من الثائرين والمتمردين على فرنسا، رسالة الأمير عبد القادر الجزائري إلى الوزير التونسي مصطفي خزندار، حيث يوصيه بهم خيرا لأنهم كانوا من أهل الجاه والنفوذ[3].

(1) - الأرشيف الوطني التونسي: سلسلة أي علبة رقم 278، ملف رقم 06 حول عائلة المقراني
(2) - يحي بوعزيز: **الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري**، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، ص 304
(3) - الأرشيف الوطني التونسي: **السلسلة التاريخية**، صندوق 78، ملف 929، الوثيقة رقم 63.

1-2- الفئة الوسطى والدينا:

قبل الإشارة إلى هذه الفئة لابد من اعتماد معايير مساعدة على تحديدها وأهمها: جغرافية البلد الأم والأصول الاجتماعية، والإرث الثقافي، وكذلك تأثير سياسة الإدماج الاستعماري[1]

الفرنسي والاستيلاء بالقوة، حيث أنه وبالإضافة إلى المناطق الحدودية الشرقية التي لا تختلف جغرافيتها عن المناطق المجاورة بتونس، والتي تتقارب أيضا من حيث العادات والتقاليد، يوجد عدد كبير من بني مزاب والسوافة الذين ينحدرون من منطقة وادي سوف بالعرق الشرقي وجنوب الجزائر الذي تكتنفه الواحات الواسعة والكثبان الرملية، وهي منطقة تمثل وحدة جغرافية معزولة، تختلف عن بقية المناطق الصحراوية من حيث طرق المواصلات و مكونات النمو ونمط المعيشة، تمارس فيها زراعة النخيل بكثافة، ورغم تجانس المحيط والبيئة إلا أن تركيبة السكان كانت مختلفة باختلاف القبائل المشكلة لهذا المجتمع، حيث أن هجرتهم إلى تونس واستقرارهم فيها، جعلت نشاطهم يختلف ويتراوح بين التجارة والمهن الصغيرة والبسيطة كالخبازة، الحدادة والخياطة. كما اقتصر نشاط بعض منهم على الانتحار بالمنتوجات الفلاحية؛ كالحبوب والصوف، والمتاجرة بالحيوانات. برأسمال محدود، ويتخذون من الشريط الحدودي بين الجزائر وتونس منطقة تنقل حسب ما تقتضيه ضرورة النشاط مشكلين بذلك فية معتبرة من فئات المهاجرين الجزائريين إلى تونس، فالهجرة إلى تونس حيث أن بعضا ممن يملكون أموالا استغلوها في النشاط التجاري بصفة مباشرة أو عن طريق الشركة التي أدت إلى ظهور شركات تجارية محدودة المساهمين.

وقد تكثفت الهجرة خاصة خلال 1914 وأصبح الجزائريون يشكلون طبقة واسعة مقارنة بالجاليات المسلمة الأخرى، وكان معظمهم من قسنطينة، تبسة، سوق أهراس والمناطق الجنوبية الأخرى، فعدد المهاجرين الجزائريين بتونس بلغ 13000 مهاجرا في 1946 من بينهم 3900 من مدينة قسنطينة و1300 من مدينة الجزائر، وعند مقارنة هذه

(1) - الأرشيف الوطني التونسي: **السلسلة التاريخية**، صندوق 78، ملف 929، الوثيقة رقم 63.

الأرقام الخاصة بالمهاجرين الجزائريين نلاحظ أنهم يشكلون 3/2 من عدد الجاليات الأخرى خاصة المسلمة [1]

يبدو أن المهجرين الجزائريين، لم يكونوا في هجرتهم ينتمون إلى منطقة جغرافية محددة خاصة المنطقة الشرقية، بل كانوا أيضا من مناطق بعيدة عن الحدود التونسية، وهو ما يدل على أن سياسة القمع الاستعماري كانت شاملة لمختلف أنحاء البلاد الجزائرية.

1- 3- فئة المثقفين:

كان من بين المهاجرين إلى تونس عدد كبير من فئة المثقفين، ويعزى ذلك إلى سياسة الاضطهاد الثقافي الذي تعرضوا له من طرف السلطة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر، وإلى رغبة البعض في متابعة تعليمهم بجامع الزيتونة الذي يعد من أهم الحواضر العلمية بالبلاد التونسية، والتي تستقطب عددا هاما من الطلاب من مختلف أنحاء العالم الإسلامي، وخاصة من الجزائر، حيث أنه منذ مطلع القرن العشرين ازدادت الرحلات العلمية التي ساهمت في

خلق جيل مثقف واع، وقيادات شابة تولت مهمة تسيير الحركة الوطنية والإصلاحية في الجزائر وتصدت لمناورات ومخططات الاستعمار، كما ساهمت في المجال التربوي والتعليمي والتثقيفي [2].

ونشير هنا إلى بعض المهاجرين الذين تواجدوا بتونس ودرسوا بمختلف جامعاتها ومعاهدها وكان لهم الدور الفعال في التعريف بالقضية الجزائرية وترسيخ الهوية الوطنية والتصدي لسياسة الاستعمار الفرنسي الرامية إلى اقتلاع جذور الجزائريين من أصلها وجعلهم مجتمعا غربيا لتسهل السيطرة عليه واستغلاله بشتى الأشكال والمظاهر. فنورد هنا على سبيل الذكر لا الحصر أبو إسحاق إبراهيم بن محمد، أبو يقضان الحاج إبراهيم بن

(1) - يوسف جفالي : **الجالية الجزائرية بجبهة الكاف 1881-1929**، المرجع السابق، ص 158.
(2) - محمد الصالح الجابري: **التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس**، دراسات مغاربية، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1990، ص 02.

عيسى، مفدي زكريا صالح خرفي، رمضان حمود، صالح كو باشة، أبو القاسم سعد الله، حمزة بو كوشة، بو راس على بن عثمان[1].

ويلاحظ أن الفئات الجزائرية المذكورة سابقا، صنفت من حيث النشاط الاجتماعي الممارس إلى ثلاثة أصناف، خاصة بالنسبة للوافدين من الجنوب لتشمل المهن النبيلة والمرموقة؛ والتي اقتصرت على أصحاب الأملاك والتجار، خاصة بعد صدور حق الملكية حيث لم يعد ممنوعا عليهم امتلاك الأراضي والعقارات، فساعدهم ذلك على أن يصبحوا مالكي محلات، عمارات، مقاهي و حمامات. أما الصنف الثاني فيتمثل في أصحاب المهن الشاقة مثل الخبازة، الجزارة، الحدادة، الخياطة، ويمثلون 35. 5 % من مجموع اليد العاملة.

والصنف الثالث هم الذين يمارسون مهنا غير صحية وشاقة، ولا تتطلب أية مهارة مثل العمال اليوميين والمزارعين.

1-3-3- شيخ الجزائريين بتونس ونشاطاته:

يتمثل نشاط الشيخ الجزائري الذي يمثل فئة من الجزائريين المتواجدين بتونس والوافدين من منطقة معينة من الجزائر قسنطينة أو تبسة أو وادي سوف حيث ينسب إلى المنطقة التي ينتمي إليها أصلا، ويقوم بمهمة جبائية تتمثل في جمع الضرائب، في

حدود مراقبة مدنية أو قيادة، ومن خلال المراسلة الواردة من الأمين للحكومة الفرنسية إلى المقيم العام لفرنسا بتونس M AST والتي تشير إلى أن المراقب المدني بسوق العربة يقترح أن تكون للشيخ الجزائري نفس الصلاحيات التي يتمتع بها زملاؤهم التونسيين وهو ما يجعله ضمن نطاق صلاحيات الأمانة العامة التي لها الحق في إبداء رأيها في مسائل كهذه لتعلقها بالسياسة الإسلامية ، وقد يؤدي هذا إلى تداخل المهام بين عدة مشايخ. لكونه يقوم بدور الوسيط بين الجزائريين و السلطات المحلية. المراقب المديني، والقائد إلا أن هذه السلطة ليست تنفيذية، إذ لا تتعدى المساهمة في إعداد قوائم الإحصاء ممن تم استدعاؤهم للتجنيد. ويقوم بجمع الضرائب من الجزائريين وتقديمها للسلطة التونسية. أما بالنسبة

(1) - يحي بوعزيز: **الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري** ،المرجع السابق ص 305

للجزائريين المسجلين لدى السلطات الاستعمارية فإنهم يعفون من الضرائب التي تدفع للسلطة التونسية بل تدفع للسلطات الاستعمارية [1].

وهذا يوضح لنا أن الجزائريين كما ذكرنا سابقا شكلوا موردا هاما بالنسبة للتونسيين والفرنسيين على حد سواء.

وقد أدت هذه العملية التنظيمية التي يقوم بها الشيخ الجزائري والذي حصل على هذه الصلاحيات سواء من السلطات التونسية أو الاستعمارية إلى طرح عدة إشكالات خاصة، ذات الطابع السياسي منها بينه و بين نظرائه التونسيين. هو ما تشير إليه الرسالة الموجهة من المراقب المدني ونائب القنصل الفرنسي إلى فلندان المقيم العام بالجمهورية

الفرنسية بتونس تبين الصعوبات التي يلاقيها شيخ القسنطينيين الحالي في جمع الضرائب إذ توضح أن هذا الأخير لم يرسل الوصولات الخاصة بالضرائب وذلك من المفروض بتاريخ 09 ديسمبر 1920 وهو ما عبر ملحق تقرير شيخ المدينة المؤرخ في 21 جانفي 1920 وهذا ما يدل على الصعوبات التي تعترض نشاطات الشيخ فيما يتعلق بجباية الضرائب من الجزائريين المقيمين بتونس.

2-1- مراكز تواجد المهاجرين بتونس:

إن المناطق الحدودية التونسية الواقعة شرق الجزائر كانت أهم مراكز استقطاب المهاجرين الجزائريين إلى تونس خلال فترات مختلفة، خاصة بعد اندلاع الثورة التحريرية وتزايد الضغط الاستعماري على الجزائريين، فجذور التواجد الجزائري بتونس تعود إلى فترات سابقة وهو ما تبينه الإحصاءات المقدمة بين 1936 – 1937 من طرف المراقب المدن التي تشير إلى مناطق تمركزهم وعددهم بالمقارنة مع جاليات أخرى عربية وأجنبية ومقارنة بعدد التونسيين في نفس المناطق، وأهم هذه المناطق ؛ باجة، بنزرت، جربة، قابس، قفصة، قرمبالية، القيروان، الكاف، مكثر، صفاقس، محاز الباب وسوسة، ...إلخ حيث قدر عددهم با 40816 جزائري.

(1) - الهادي التيمومي: **نقابات الأعراف التونسية 1932-1955** ،المرجع السابق، ص 42.

أما الإحصاءات المقدمة من طرف القياد فهي تشير إلى أعداد مختلفة ومناطق أخرى وربما يرجع تباين تعداد المهاجرين إلى انتقالهم من منطقة لأخرى، أو عدم التصريح من طرف البعض مناطق تواجدهم، خاصة للسلطات الفرنسية كمربا من الضرائب أو المتابعة وقد قدر عددهم ب 18218 مهاجر، في كل من عين دراهم، باجة، بنزرت، الجريد، قفصة الكاف، المهدية، المنستير، نابل، القيروان،... إلخ

وتشير المراسلة المؤرخة في 09 أوت 1958 من سفارة فرنسا إلى السيد وزير الشؤون الخارجية، الإدارة العامة لشؤون المغربة والتونسيين إلى وصول لاجئين جزائريين غلى تونس حيث لم تقم السلطات التونسية بتسجيلهم، وقد بلغ عدد الوافدين على مراحل مختلفة أكثر من 2000 لاجئ منهم 30 شخص من جهة الونزة في 16 جويلية 1958 و500 شخص من نفس المنطقة في 24 جويلية 1958 و25 شخص من قلعة سنان بسوق أهراس ولذلك وجب تقصي الحقائق حول الأسباب المؤدية إلى هروبهم من منازلهم والبحث عن ملجأ لهم بتونس، والتي تشير عديد الملاحظات إلى أن هذه الملاجئ غير لائقة

ولعل هذه الإحصاءات تبين مدى حرص السلطات الاستعمارية الفرنسية على تتبع حركة الجزائريين على المناطق الحدودية، ومعرفة كل التفاصيل المتعلقة بذلك، وإخطار السلطات التونسية بكل المستجدات المتعلقة بأوضاعهم، سواء الجانب الصحي، أو وضعية المخيمات المخصصة لهم وإن كان هذا في حقيقة الأمر لا يدل على اهتمام السلطات الفرنسية بأوضاعهم بقدر ما يدل على متابعة ورصد تحركاتهم على الشريط الحدودي التونسي ومعرفة مناطق إقامتهم حتى لا يشكلوا خطرا عليها من خلال إمكانية دعمهم للثورة[1].

* تمنح لكل لاجئ بطاقة تعريف في المنطقة التي استقر بها، تحتوي كل المعلومات التي تتعلق بمنطقة مجيئه، ومنطقة إقامته بتونس إضافة إلى بطاقة عائلية خاصة بكل لاجئ تسجل عليها كمية المؤونة التي يحصل عليها حسب عدد أفراد عائلته، وتحمل ختم السلطة التونسية، كما

هو الحال بالنسبة للسيد عثمانية احمد من عرش أولاد خليفة الذي أجبر على مغادرة مقر إقامته بالجزائر بمنطقة الدكان بتبسة تحت ضغط السلطات الاستعمارية الفرنسية عام 1957 ليستقر بالقصرين إلى غاية 1962.

(1)- ينظر الملحق رقم (04): بطاقة التعريف، و carte de famille algérienne

أما بالنسبة للسلطات الاستعمارية الفرنسية التي كانت تعمل دائما على مراقبة تحركات الجزائريين خاصة على المناطق الحدودية بتونس، وتعمل على إحصائهم دوريا و بدقة، وهو ما تؤكده مراسلات مسؤوليها كالسفير المبعوث الخاص إلى تونس، إلى وكيل الدولة للشؤون الخارجية الذي يلح على ضرورة إجراء الإحصاء وبدقة لأنه من الممكن أن يكون هناك جزائريون بتونس لا يملكون بطاقات هوية* ، وهاجروا إلى تونس دون تصريح من السلطات الاستعمارية، وقد أصبح عددهم يقدر ب 75 ألف إلى 80 ألف شخص جزائري مقيم بتونس حسب الإحصاءات المقدمة من طرف القنصليات في كل من تونس، قرمبالية، بنزرت سوسة، صفاقس، محاز الباب، سوق الأربعاء، الكاف، قفصة قابس، زغوان، باجة القيروان [1].

على أن هذه الإحصائيات الفرنسية تختلف مع الإحصاءات التونسية والجزائرية، وإن كانت تشترك أحيانا في الإشارة إلى مناطق تواجد المهاجرين الجزائريين الذي لم يعد مقتصرا على المناطق الحدودية الشرقية من الجزائر ، بل تعداها ليصل إلى مناطق داخلية بتونس مثل سوسة وتونس العاصمة، ربما أن بعض المهاجرين الذين وصلوا إلى المناطق الداخلية كان بذلك بسبب طلب العلم خاصة بجامع الزيتونة بتونس، أو ربما لممارسة نشاطات اقتصادية مختلفة قد يكونون وجدوا مناخا ملائما ومساعدا على ذلك، إلا أن التواجد الكبير كان بالمناطق الحدودية الشرقية بحكم تشابه الطابع الجغرافي والمناخي، والعادات والتقاليد، وسيكون لهذا أيضا أثره الإيجابي أثناء الثورة التحريرية حيث تسهل عملية تقديم ونقل المساعدات المختلفة للمجاهدين الجزائريين.

2- علاقتهم بالسلطة التونسية:

2-1- قبل وبعد الاحتلال الفرنسي لتونس:

أعتبر الجزائريون الوافدون إلى تونس خلال هذه الفترة من رعايا الباي التونسي بمجرد أن يدفعوا ما يتوجب عليهم دفعة من ضريبة معلومة كتعبير عن الولاء والاعتراف بالسلطة التونسية، والدخول تحت حمايتها، لكن فترات الضعف التي مرت بها تونس في

(1) - يوسف جفالي : **الجالية الجزائرية بجبهة الكاف** ، المرجع السابق، ص 75.

الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وبداية التغلغل الفرنسي بتونس جعل الباي يخضع لأوامر الفرنسيين الذين ظلوا يلاحقون الجزائريين، ويطالبون بدفع الضرائب المفروضة عليهم من السلطة الاستعمارية، مما أدى أحيانا إلى التأثير على العلاقة بين السلطة التونسية والجزائريين.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الموقف سيتغير وبشكل أكثر إيجابية عند اندلاع الثورة التحريرية حيث ستتكفل السلطات التونسية بالمهاجرين الجزائريين بالتعاون مع المنظمات الدولية، ويصبح مصدر دعم حقيقي وفعال للثورة.

و بعد أن خضعت تونس للاحتلال الفرنسي بدأت علاقات الجزائريين بالسلطة التونسية تعرف تحولا، أملته ظروف الأوضاع المتغيرة في تونس، والتي أصبحت فرنسية حيث سعت فرنسا إلى أن تجد حلا لمشكلة الجالية الجزائرية بتونس، والذي يبدوا أنها شكلت لها هاجسا حقيقيا، مما دفعها إلى دعوة الجزائريين للتجنس، والدخول تحت الحماية الفرنسية [1]، إلا أن هذه السياسة لم تنجح إلا نسبيا بسبب تفضيل الجزائريين البقاء تحت نفوذ السلطة التونسية على أن يصبحوا تحت السيطرة الفرنسية. فبالنسبة لمن يتجنس بالجنسية الفرنسية يخضع للسلطة الاستعمارية، ومن يرفض ذلك فإن علاقته بالسلطة التونسية تصبح متمثلة أساسا في دفع الضرائب المفروضة على الأهالي التونسيين[2] .

فمظاهر التغيير في العلاقات بين الجالية الجزائرية والسلطة التونسية لم تكن جذرية بل كانت شكلية تمثلت في محاولة تقنين هذه العلاقة خاصة في الجانب المنفعي بالنسبة للسلطة التونسية التي كانت تعتبر الجزائريين موردا ماليا هاما شأنهم في ذلك شأن التونسيين.

(1) - يوسف جفالي : **الجالية الجزائرية بجبهة الكاف 1881-1929**، المرجع السابق، ص 76.

(2) - المرجع نفسه، ص 77.

2-2- الإقامة العامة ومسألة الجالية الجزائرية:

أدى الوجود الجزائري بتونس إلى إزعاج السلطات الاستعمارية مما استدعى من الحكومة الفرنسية إلى إرسال تقرير إلى السيد دو لاكاس* De Lacasse بتاريخ 17 ديسمبر 1901 حيث اقترحت مجموعة من الإجراءات على المراقبين المدنيين ليكونوا أكثر صرامة وردعا للجزائريين المقيمين بتونس، وضرورة إخضاعهم للنظام الجبائي التونسي وفي مقابل ذلك يحصل الجزائريون المنسون بالجنسية الفرنسية على بطاقة تعريف مجانية تقدم للمحاكم التي تشرف على تسيير هذه العملية، وقد أدت هذه الإجراءات إلى تضييق الخناق على الجزائريين المقيمين بتونس، حيث تعرضوا للتوقيف والطرد مثل ما حدث بتاريخ 06 سبتمبر 1906 لمجموعة من المهاجرين الجزائريين تم طردهم من الأيالة التونسية بسبب عدم دفع الضرائب المستحقة، بسبب التأخر الحاصل في دفعها من طرف البعض الآخر[1].

ويبدو أن هذه الإجراءات كانت تهدف إلى فرض نوع من الرقابة الصارمة على الجزائريين المقيمين بتونس والقضاء على أي مبادرة قد تكون جزائرية بتونس وقد تمدد مصالح فرنسا سواء بتونس أو الجزائر.

2-3- التنظيم الإداري للمهاجرين الجزائريين

تعد عملية التسجيل من بين الوسائل الأكثر وظيفية لتحديد هوية الجزائريين المقيمين بتونس، ومرد هذا لعدم وجود قانون واضح أو نظام مدني يسير العملية بشكل دقيق وهذا ما جعل عملية متابعتهم وإحصائهم ومراقبة نشاطاتهم المختلفة تتم عن طريق عملية التسجيل حيث تعود جذور هذه العملية إلى عام 1869 لربط الجالية الجزائرية الموجودة بالخارج خاصة في تونس بفرنسا، وعملية التسجيل مجانية، حيث يتم تسليم شهادة مقابل دفع ضريبة سنوية قدرها 06 فرنكات، وقد بلغت عام 1949 با 120 فرنكا، مع رفع قيمة الضريبة في حال تأخر صاحبها عن استخراجها، إذ يقوم المعني بالتسجيل عن طريق تقديم طلب للمراقب

(1) - يوسف جفالي : **الجالية الجزائرية بجبهة الكاف 1881-1929**، المرجع السابق، ص 86.

* وزير خارجية فرنسا بين 1858 - 1905

المدني الذي يقوم بدوره بتحقيق حوله، أو يقدم المعني وثائق ثبوتية تبين جنسيته كجواز السفر أو بطاقة التعريف الحاصل عليهما بالجزائر، وبعد ذلك تدرس وضعيته من طرف الإقامة العامة فيقبل طلبه أو يرفض[1].

أما من الناحية الإدارية فيحكم أن وضعية الجزائريين كانت متشعبة فإن السلطة الاستعمارية التي يمثلها المقيم العام بين 1896 و1901 لجأت إلى حسم المسألة وسحبت قانون الأهالي وأعطت صلاحيات واسعة للمراقبين المدنيين لزيادة نفوذهم على الجزائريين حيث أصبحوا يعينون القياد والمشايخ الجزائريين، علما أن هذه العملية كانت منذ سنة 1881 تتم من طرف السلطة التونسية التي تختار قياد الغرابة ومشايخهم بطلب منهم ورغم مظاهر التحول بين الفترتين إلا أنه لا يوجد هناك نص صريح وواضح يحدد الوضع القانوني للجزائريين، أو هؤلاء المشايخ من الجزائريين أو ما يحدد مهامهم.

ويبدو أن مهمة الشيخ الجزائري الذي كان يمثل الجزائريين عموما، ثم أنه ونظرا لرغبة السلطات الاستعمارية في زيادة تشتت وتقسيم الجزائريين حتى خارج الجزائر، كانت تقوم بتعيين شيخ عن كل فئة من الجزائريين يمثلون إحدى جهات الجزائر، كشيخ السوافة، القسنطينية ولم تكن مهمته تتعدى تحصيل الضرائب المستحقة التي تجمع وتوجه لشيخ التونسيين، وهو ما أدى إلى حدوث اختلافات وصعوبات في العملية نتيجة تداخل صلاحيات كل منهم [2].

وهذا التداخل في الصلاحيات والاختلافات التي قد تحدث بين هؤلاء المشايخ سواء الجزائريين أو الجزائريين و التوانسة، لا تخدم بالدرجة الأولى سوى مصلحة الاحتلال الفرنسي التي تهدف إلى إرهاق الجزائري داخل البلاد وخارجها.

(1) - يوسف جفالي : **الجالية الجزائرية بجبهة الكاف 1881-1929**،المرجع السابق، ص 88

(2) - يوسف جفالي : المرجع نفسه ، ص 79.

2-4- الوضع القانوني:

كان تواجد المهاجرين الجزائريين بتونس على مراحل وخلال فترات طويلة، مما أدى إلى تعاقب موجات بشرية نتج عنها تراكم أجيال مختلفة، ورغم طول هذه المدة إلا أن الإشارة إليها لم تكن إلا خلال بداية القرن التاسع عشر، ولم تدرس بشكل كاف سواء من الناحية الاجتماعية أو التاريخية أو الاقتصادية ، وهذا الوجود الهائل للمهاجرين الجزائريين بالمناطق الحدودية التونسية مع الجزائر لم يجعلهم يختلفون عن المواطنين التونسيين بحكم انتمائهم للبلد المحاور الجزائر، وإلى الأمة الإسلامية ماداموا يقومون بواجباتهم كبقية التونسيين، كدفع الضرائب للسلطة عن طريق عامل الغرابة، وهو ما أزعج السلطات الاستعمارية الفرنسية التي بدأت تتخوف من أن يصبح هؤلاء قاعدة خلفية، تمدد فرنسا وخطرا حقيقيا لضرب الاستعمار و مصالحه في الجزائر[1] .

وعلى هذا الأساس لجأت السلطات الاستعمارية إلى تشديد الخناق على المهاجرين الجزائريين، وراحت تساو مهم حول مسألة التمتع بالحماية الفرنسية، وهو موقف ليس بالغريب على فرنسا، لأن ملامح هذه السياسة تعود إلى ثورة الأمير عبد القادر التي عبر

الجزائريون من خلالها عن رفضهم للوجود الاستعماري، فعمدت إلى عزل الجزائريين الموجودين بتونس عن الوطن الأم، ومنعت اتصالهم بالثائرين حتى لا يحصلوا على أي دعم مهما كان شكله، على أن عملية التسجيل في بلدية الكاف مثلا بدأت في سنة 1911 وذلك لوجود أسماء لمولودين جدد حيث يتم ذكر اسم المولود ووالده وجده في السجل، وانتماؤه الجغرافي أو العروشي، وأحيانا يشار إلى المنطقة التي قدم منها إلى تونس.

و ما يدل على استمرار متابعة الاستعمار الفرنسي للمهاجرين الجزائريين بالقوانين، فإما لم تستننهم من القوانين التي أصدرت لنطبق على الجزائريين داخل الجزائر مثل قانون التجنيد الإجباري، أو مراقبة ومتابعة أوضاعهم الإدارية والقانونية، إذ أصدرت قرارا رئاسيا بتاريخ 03 أوت 1917 ينص على إجبارية تأدية الشباب الجزائري المقيم بتونس للخدمة

(1) - يوسف جفالي: **الجالية الجزائرية بجبهة الكاف 1881-1929**، المرجع السابق، ص 91.

العسكرية عند بلوغه سن الثامن عشرة، ويبقى مطالبا بهذا إلى غاية سن السادسة والثلاثين من عمره، كما يتم الفصل في قضايا الجزائريين المدنية والجنائية والتجارية في المحاكم الفرنسية، وكذلك الحال بالنسبة للأحوال الشخصية والعائلية، ولكن تراعى في ذلك الخصوصية الدينية والشخصية للجزائريين، حيث يفصل في قضاياهم وفق الشريعة الإسلامية[1].

كما أن فرنسا أعادت مناوراتها القديمة من جديد، والرامية إلى إدماج وإلحاق الجزائريين بفرنسا، حيث أصدرت مرسوما بتاريخ 29 سبتمبر 1946 *ينص على إمكانية أن يصبح الجزائري مواطنا فرنسيا دون التخلي عن قانون الأحوال الشخصية، رغم أنهم حسب وجهة النظر الفرنسية، وبموجب قانون الإدماج يعتبرون مواطنين فرنسيين أصلا تابعين للمحاكم الفرنسية.

تدل هذه المعطيات المتعلقة بالسياسة الإدارية الفرنسية المتعلقة بالمهاجرين الجزائريين بتونس على أنها تسعى إلى جعلهم خاضعين للقوانين الفرنسية حتى وإن كانوا خارج الوطن حيث تلاحقهم بالدعوة للتجنس تارة، أو تجندهم إجباريا للتجنيد في صفوف الجيش والذي يعتبر جسدت فرنسا وشرعت فكرة الوصول على الجنسية الفرنسية بالنسبة للجزائريين حين أصدرت دستور الجزائر مقاطعة فرنسية سكانها فرنسيون مع إمكانية احتفاظهم بأحوالهم الشخصية .

الفرنسي، وإن لم يستجيبوا لذلك فسيظلون ملاحقين إلى سن متأخرة، ولعل هذا استكمال السياستها المطبقة على الجزائريين داخل تراب وطنهم.

(1) - أبو بكر حفظ الله: التمويل والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، وهران، 2005 - 2006، ص 20

3. مساهمة الجزائريين في الثورة التحريرية :

3-1- مصادر تمويل الثورة:

قبل التطرق إلى دور المهاجرين الجزائريين بتونس في الثورة التحريرية وجب أن نشير إلى مصادر التمويل المختلفة التي كانت تعتمد عليها، فعشية اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954

كانت بحاجة إلى مصادر مختلفة للتمويل نظرا لأهمية الجانب المالي في الثورة، والذي يعد أساسيا بشكل كبير لتوفير وسائلها وحاجياتها المختلفة، ولذلك كان لزاما على قادة الثورة التفكير والبحث عن مصادر للمال والمؤونة والسلاح لضمان استمراريتها ونجاحها.

فجبهة التحرير الوطني عند انطلاق الثورة كانت ميزانيتها محدودة و بسيطة لا تتعدى مليون فرنك قديم بخزينة الثورة، ولذلك وضعت جملة من القواعد والأسس والتنظيمات الخاصة بالتمويل بإشراف مناضلين من أمثال صديق تامزالي بتونس، وأصبح لجبهة التحرير فروعها للتمويل أيضا بالمغرب والمشرق، وحسابات بنكية في أوربا وخزينة مركزية مقرها دمشق .

كما أن الثورة فرضت مبلغا ماليا منذ سنة 1954 معتبرة إياه واجبا على كل مواطن قادر، فالجهاد بالمال أسبق على الجهاد بالنفس، وهذه المساهمة تعد تعبيرا عن الدعم الشعبي للثورة، وفي بعض الأحيان أعتبر هذا الدعم مقياسا لمدى الموالاة للثورة، أو رفضها وقد مست الاشتراكات الغالبية العظمى للشعب الجزائري مراعية في ذلك الإمكانات المادية لكل فرد [1].

(1) - أبو بكر حفظ الله: **التمويل والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962** ،المرجع السابق، ص 24.

ومصادر التمويل إضافة إلى الاشتراكات تشمل أيضا التبرعات والهبات، خاصة التي تقدم من طرف التجار والحرفيين، وميسوري الحال، وكانت تقدم بشكل عفوي وتلقائي وتختلف من سنة لأخرى[1].

كما تشير إلى أن بعض المعمرين قدموا دعما ماليا للثورة لأن [1]بعضهم أصبح لا يهمهم من حرب الجزائر سوى قيمة الأرباح التي سيحصلون عليها من عملية الاستثمار، بل أن هناك فرنسيين أصبحوا يتساءلون عن إمكانية العيش تحت السيادة العربية، وهذه العملية تحدث في المدن كما في الأرياف، حيث أن 80 % من المعمرين الفرنسيين يقدمون إعانات شهرية لجيش التحرير الوطني، فالقوائم التي عثر عليها مع جثث الثوار تحمل عبارة معمر صديق. عشرة آلاف فرنك، كما كان اليهود والأوروبيون يقدمون مساهمات مالية للثورة طوعا أو كرها، بالإضافة إلى الشركات النفطية وشركات نقل المسافرين، كما أن جبهة التحرير الوطني كانت تقوم بحملات واسعة عبر تراب الوطن لجمع الحلي سواء كانت فضية أو ذهبية، من النساء خاصة اللواتي ينتمين إلى عائلات ميسورة الحال [2].

أما النظام الداخلي لجيش وجبهة الحرير الوطني فإنه كان يفرض غرامات مالية على الذين يخالفون نظام الثورة، والمجرمين حسب درجة المخالفة أو الجرم، ويتم تحديد القيمة المالية للمخالفة من طرف المجالس الشعبية، وتدفع مقابل وصل رسمي صادر عن الجهة الوصية، وقد أنشئ نظام خاص يفرض الغرامات على مرتكبي الأخطاء أو الإخلال ببعض المبادئ والآداب العامة، كارتياد المقاهي الفرنسية، والحانات وأماكن لعب القمار، أو بسبب انتهاك حرمة شهر رمضان أو إقامة حفلات دون ترخيص، أما فيما يتعلق بالضرائب، فقد فرضت على أصحاب المواشي والمزارعين، ودعمت بشكل جديد من الضرائب كتلك التي تفرض على أصحاب السيارات والاستهلاكات في المقاهي والشكاوي التي ترفع إلى جبهة

(1) - أبو بكر حفظ الله: **التمويل والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962** ،المرجع السابق، ص 25.

(2) - على كا في: **مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1962- 1946**، الجزائر 1999، ص 184.

التحرير، وعقود الملكية والزواج والمبادلات التجارية وجباية الضرائب السنوية على كل الجزائريين سواء كانوا في الداخل أو الخارج [1].

واستفادت الثورة من الزكاة المفروضة على الماشية والأموال والعقار والأثاث والمحاصيل الزراعية، وفق ما تنص عليه الشريعة الإسلامية، حيث تدفع في شكل حبوب أو في شكل نقود، إضافة إلى الزكاة، توجد مصادر أخرى مثل الغنائم، وهي كل ما يؤخذ من العدو الفرنسي أو الموالين له، حيث يمنع على أي قائد أو مسؤول الاحتفاظ بأي مبلغ مالي أو أي شيء من هذه الغنائم لصالحه [2].

3-2- اهتمام الثورة باللاجئين

منذ أن ظهرت قضية اللاجئين الجزائريين على الساحة كإحدى إفرازات حرب التحرير الوطني والذين تدفقوا بأعداد كبيرة إلى المناطق الحدودية بتونس والمغرب، هبت الثورة بكل مؤسساتها العسكرية والطبية والتموينية والإنسانية للتكفل بحاجاتهم، والقيام بمسؤولياتها تجاه هذه الجموع التي تعد جزءا من الشعب الجزائري الذي عان ويلات الاستعمار، والذي أخذت على عاتقها مسؤولية تحريرها والدفاع عنه داخل الوطن وخارجهن فخصصت فرقا مجهزة بالعتاد الطبي والملابس والأغطية، والخيام والطعام لتسهر على استقبال وإيواء هؤلاء الفارين بأرواحهم من الإبادة الاستعمارية، إذ تحولت ديارهم إلى مناطق محرمة، وقد نشط الهلال الأحمر الجزائري واتحاد المرأة الجزائرية في الخارج عن طريق الحملات الإعلامية التي شملت البلدان الشقيقة والصديقة للتعريف بمأساة هذه الفئة من الشعب، وجمع ما يمكن من تبرعات ومساعدات إنسانية كانوا يوزعوها بأنفسهم عليهم، وسهرت جبهة التحرير الوطني على وضعية التعليم بينهم فخصصت لهم مدرسين ومدرسات للقيام بهذه المهمة رغم الظروف الصعبة، إضافة إلى إرسال بعثات طلابية إلى الخارج لمواصلة دراستهم، حتى يكون في المستقبل إحدى الركائز التي تعتمد عليها الجزائر المستقلة، أما القادرون على حمل

(1) - أبو بكر حفظ الله: **التمويل والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962**،المرجع السابق، ص 26، 27.
(2) - أبو بكر حفظ الله: المرجع نفسه، ص 28.

السلاح من الشباب والرجال فقد تم تدريبهم وإعدادهم لمواصلة المسيرة الثورية، والالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن هؤلاء الجزائريين الذين هجروا إلى تونس والمغرب تحت ضغط الآلة الاستعمارية شكلوا رافدا من روافد دعم الثورة، إذ زودوا جيش التحرير

الوطن بالمئات من المجاهدين الذين حملوا السلاح في معظم المعارك الحدودية الشرقية والغربي، وهو ما يفسر التزايد الهائل في أعداد أفراد جيش التحرير.

وعند الاستقلال تم تنظيم عملية عودة اللاجئين الجزائريين إلى أرض الوطن، إذ اتخذت التدابير اللازمة لتسهيل هذه العملية، فأعد ما يقارب الألف خيمة لهذا الغرض إضافة إلى مراكز خاصة بالمعدات الضرورية التي يحتاجونها، والتي كانت بكل من القالة سوق أهراس، تبسة بالنسبة للاجئين القادمين من تونس، ومعنية، سعيدة، عين الصفراء مشرية بالنسبة للقادمين من المغرب، وقد وضعت في كل نقطة من هذه النقاط لجنة مكلفة بمراقبة الحالة المدنية لهم، كما أقام الصليب الأحمر الدولي مراكز طبية في نواحي مختلفة من هذه النقاط، واستدعي جميع الأطباء الجزائريين المقيمين بتونس والمغرب، ووزعت عليهم أيضا كميات من المؤن تكفي حاجياتهم لمدة شهر، وأعدت سيارات خاصة لتزويدهم بالمياه كما خصصت الهم وسائل نقل مختلفة لإيصالهم إلى مناطقهم المختلفة، حوالي 300 سيارة إضافة إلى الحافلات والقطار [1].

3-3- مظاهر دعم الحكومة التونسية للاجئين الجزائريين:

تعود مظاهر الروابط والصلات الوطيدة بين الجزائريين والتونسيين إلى عهود قديمة سواء تعلق الأمر بالمظاهر الاجتماعية أو روابط التأخي التي تربط أبناء البلدين، وازدادت تماسكا بعد أن هاجر عدد كبير من الجزائريين من المناطق الشرقية بشكل خاص إلى تونس بسبب السياسة الاستعمارية، أثناء حرب التحرير التي توسعت لتشمل هذه المناطق [2].

(1) - يوسف جفالي :**الجالية الجزائرية بجبهة الكاف 1881-**1929 ، المرجع السابق، ص 100.

(2) - على كا في : **مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1962- 1946**، المرجع السابق ، ص 187.

وقد قوبل الروح الجماعي والهجرة القصرية بترحيب تونسي عفوي منذ سنة 1955 حيث بدأت فلول المهاجرين تفد إلى تونس، هروبا من بطش الاستعمار وتعبيرا عن الرفض للسياسة الاستعمارية، ليستقروا بالمدن الحدودية التونسية، بل أن بعضهم وصل أحيانا إلى المناطق الداخلية بتونس ليستقر بها، وكانوا قد جلبوا معهم متاعهم وأموالهم التي سلمت من النهب الاستعماري.3

وما يدل على أن اللاجئين الجزائريين بتونس ظلوا يشكلون هاجسا للسلطات الاستعمارية هو المراسلة المؤرخة 14 أفريل 1957 بتونس من المديرية العامة لشؤون المغرب وتونس التي تشير إلى أن هؤلاء بالقيروان، ماطر وبنزرت عليهم أن يغادر وها ويتحولوا غلى الشريط الحدودي والاستقرار به مؤقتا، لأن نشاطهم أصبح مشبوها خاصة في محال التهريب، وقد أعطيت تعليمات للشرطة لمتابعة تنفيذ عملية إخلائهم للمناطق المذكورة وعلى الحرس التونسي أيضا تطبيقها، وهو ما سيكون متلازما مع انسحاب تدريجي للقوات الفرنسية من تونس، ولكي يبين الجيش التونسي أيضا أن بإمكانه السيطرة على الوضع، لأن السيد بورقيبة صرح سابقا مبينا خطورة وجود عناصر جزائرية على الأمن الداخلي للدولة .

ويبدو أن الحكومة التونسية الناشئة قد أحست بأهمية الموقف وخطورته بسبب الحرب التحريرية، فما كان منها إلا أن تستقبل جموع المهاجرين الجزائريين، وتقدم لهم كل أشكال المساعدة والدعم، مقدمة تقريرا للأمم المتحدة بواسطة وفدها هناك [1].

وكانت مأساة هؤلاء المهاجرين كبيرة أثناء وصولهم إلى تونس بسبب فقدانهم لكل ضروريات الحياة، فأقامت لهم الحكومة التونسية بالتنسيق مع مصلحة اللاجئين والشؤون الاجتماعية وجبهة التحرير مراكز على طول الحدود .

وبالإضافة إلى المساعدات المقدمة من طرف السلطات التونسية للمهاجرين الجزائريين فإن الهلال الأحمر التونسي، رفقة جمعيات ومنظمات وطنية قام بحملة تحسيسية لجمع

(1) - على كا في : **مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1962- 1946**، المرجع السابق ، ص 189.

التبرعات، وحث الصليب الأحمر على تقديم المساعدات الإنسانية للمهاجرين الجزائريين حتى ولو كانت محدودة.

وقد ازداد نشاط الهلال الأحمر التونسي منذ 1957 عندما تبين قضية المهاجرين الجزائريين، سواء تعلق الأمر بالصعيد الداخلي المحلي، أو الدولي، فمحليا نجد أنه نظم عدة حملات دعم عن طريق الاكتتابات لجمع التبرعات وتوزيعها بواسطة فروعه المختلفة، ودوليا كان يستصرخ الهيئات العالمية كالصليب الأحمر ويدعوه إلى زيادة حجم مساعداته

للمهاجرين الجزائريين، وتجسد ذلك خلال الندوة العالمية للصليب، و الهلال الأحمر بنيودلهي من 24 أكتوبر إلى 07 نوفمبر 1957

ومنذ ذلك الحين بدأت المساعدات الدولية تصل إلى المهاجرين الجزائريين، وبحكم أنه كان يحظى بتعاون وثيق مع الصليب الأحمر الدولي، والوسيط الرئيس في توزيع المساعدات الموجهة إلى حوالي 37 مركزا للمهاجرين موزعا عبر القطر التونسي، رفض أن تسلم المعونات المصرية مباشرة لهم بل أصر على أن يتسلمها هو، وينقلها بوسائله الخاصة ويوزعها بنفسه، وقد استلم المسؤول الجزائري في الأسبوع الأول من شهر جانفي 1958 المساعدات الآتية: 150.000 جلباب، 150.000 حذاء، 150.000 بذلة كاكي الجيش التحرير الوطني، 30.000 بطانية صوف، 5000 طن قمح، 1000 طن سكر.

وبفضل المجهودات التونسية التي يبدو أنها كانت حثيثة مع المنظمات الدولية والحكومات، والمحافظة السامية للاجئين، قدمت أيضا العديد من المساعدات الإنسانية للمهاجرين الجزائريين، فمنذ 1959 حصلوا على ما يقارب 22 مليون دولار أمريكي وقد عزز هذه المبادرة إقبال جبهة التحرير الوطني على إطلاق سراح الأسرى الفرنسيين والأجانب في التراب التونسي، حيث وجدت هذه المبادرة صداها في أوساط المنظمات الإنسانية الدولية[1]،حيث بدأت هيئة الصليب الأحمر في التقرب من الهلال الأحمر الجزائري

(1) - فتحي الذيب: **عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة 1984**، ص 366، 367.

بهدف تنسيق العمل لإطلاق سراح الأسرى، وزيادة حجم المساعدات الإنسانية للمهاجرين الجزائريين[1].

كما أن المنظمات الوطنية والشعبية ساهمت في تقديم الدعم للمهاجرين الجزائريين، ووقفت الحكومة التونسية من قضيتهم موقف المؤيد، لأن حل هذه المشكلة السياسية في نظرها يكمن في استقلال الجزائر، وظلت تندد باستمرار الحرب، وتجاهل الحكومة الفرنسية

تبني المؤتمر المطالب التونسية التي حظيت بإجماع الدورة العامة حيث تقرر خلق مجهود دولي لتقديم المساعدات الإنسانية للمهاجرين الجزائريين.

ودورهم في الثورة لما قد ينجر عن المشكلة الجزائرية، مع العلم أن عدد المهاجرين قد وصل إلى ما يقارب 300.000.

ونشير هنا إلى أن هذه المواقف ليست بالغريبة، لا على الشعب التونسي ولا الحكومة التونسية، ويعزى ذلك كما ذكرنا سابقا إلى أواصر التآخي والترابط والتآزر بين أبناء الشعبين التي لم تفرزها ظروف الحرب التحريرية، وظروف ثورة تونس التي ساهم فيها إخواهم الجزائريون حتى بشريا من خلال تجنيدهم إلى جانب المقاومين التونسيين منذ

1952، وإمدادهم بالمال والسلاح بحكم أن العدو واحد و مشترك، وما تقويض أركانه في قطر من أقطار المغرب العربي إلا بداية الانهيار في قطر آخر.

ولم يكن الدعم التونسي مقتصرا على المساعدات الإنسانية المقدمة للمهاجرين الجزائريين، بل شمل أيضا مجالات أخرى متعلقة بالثورة الجزائرية التي اعتمدت بشكل أساسي على الحدود التونسية، خاصة فيما يتعلق بالحصول على الأسلحة شراء أو إهداء بعد صدور قرار توقيف الكفاح المسلح بتونس، حيث أن عددا من الجزائريين الذين تطوعوا في

(1) - بوحوش عمار: **التاريخ السياسي للجزائر من ابداية ولغاية 1962** ، المرجع السابق، ص 447

صفوف المقاومة التونسية وبعض التونسيين آثروا الالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني بدلا من

تسليم السلاح، إيمانا منهم بضرورة الكفاح المشترك ضد الاستعمار الفرنسي[1].

ويبدو أن فرنسا أحست بخطر تحقيق فكرة الكفاح المشترك للشمال الإفريقي، خاصة بعد أن علمت بتعاون الثوار الجزائريين مع العناصر التونسية الرافضة لفكرة الاستقلال الذاتي فاتفقت مع أنصار الحبيب بورقيبة على تجسيد فكرة الاستقلال الذاتي وساندته في مواجهته للمعارضة التونسية التي أعلنت عدم تسليم السلاح ومواصلة الكفاح إلى جانب الجزائريين حتى استقلال تونس والجزائر بشكل تام، فأحيوا من جديد بتوجيه من صالح بن يوسف جبهة الكفاح،[2] مما دعم عملية تحرير السلاح إلى الجزائر.

عمل الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني المكلف بإيصال الأسلحة على التنسيق مع المعارضة اليوسفية، كما كان أحمد بن بلة على صلة وطيدة بقيادة مصر التي وفرت كميات هامة من السلاح، جمعت وخزنت بليبيا ليتم نقلها بواسطة ثوار الأوراس بالتنسيق مع أنصار صالح بن يوسف بعد اتفاقه مع بن بلة للاستعانة بالتونسيين لإيصالها للحدود الجزائرية، وهذا أيضا بعد الاتصالات العديدة التي حصلت بين شيحاني بشير والطاهر لسود بناحية سوق أهراس خاصة بعد اجتماع 18 ماي من سنة 1955 بجبل بوجلال، الذي ضم أكثر من 80 مسؤولا.

ويرجح أن هذا الاجتماع تم بتوجيه من لجنة تحرير المغرب العربي و ممثليها بالقاهرة بمدف خلق جبهة كفاح مشتركة، بتسهيل من المخابرات المصرية، وعملت على إحياء الكفاح المسلح بتونس بعد اتصال فتحي الذيب بمسؤول المقاومة الطاهر لسود، حيث تم ضبط خطة المهاجمة القوات الفرنسية، وتنسيق العمل بين الجبهتين التونسية والجزائرية[3].

(1) - عامر رخيلة : **الثورة الجزائرية والمغرب العربي**، المصادر، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر ، السنة الأولى، العدد 01، 1999، ص 135.

(2) - فتحي الذيب : **عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة 1984**المرجع السابق، ص 132.

(3)- عبد الحميد زوزو: **مصادر تاريخ الثورة الجزائرية، الثقافة**، العدد 110-111 سبتمبر - ديسمبر 1995، ص 22.

3-4- توجيه المساعدات الدولية للمهاجرين لدعم الثورة:

كانت الحدود الشرقية الجزائرية المحاذية لتونس منطقة عبور أساسية للأسلحة والمؤن والذخيرة منذ الانطلاقة الأولى للثورة التحريرية، مما دفع بها إلى إقامة مراكز للتموين عبر طول الحدود الجزائرية التونسية، إضافة إلى مراكز صحية مشتركة بين تونس والجزائر، يكمن دورها في تقديم العلاج المناسب، وتمويل جيش التحرير الوطني بالدواء، مثل مركز الحبيب تامر وعزيزة عثماني بالعاصمة وتونس إضافة إلى المراكز الحدودية الأخرى مثل مركز باجة بنزرت، مدنين، الكاف، القصرين، قابس وغيرها، فإضافة إلى دورها التموين كانت هذه المراكز أيضا تستقبل المصابين والجرحى من الداخل بهدف العلاج، كما أنشئت أيضا وحدات للهلال الأحمر الجزائري على الشريط الحدودي الشرقي لتقديم المساعدات للجزائريين الفارين من بطش الآلة الحربية الاستعمارية [1]كما يقدم عدة مساعدات للتونسيين، وكانت هذه المؤونة التي يحصل عليها الهلال الأحمر من الدول تشمل مختلف

المساعدات ؛ غذاء، ألبسة، أدوية، وغيرها[2] حيث أن جزءا هاما من هذه المساعدات يوجه للثورة.

ومن بين المناطق التي تصل إليها المساعدات الغذائية للاجئين، والتي تم تحديدها من طرف لجنة الشؤون الاجتماعية، منطقة عين سلطان فروحة، كهف النسور وكل المناطق الممتدة على الشريط الحدودي الجزائري التونسي أين أقام المهاجرون أكواخا بمساعدة جيش التحرير الوطني الذي ساهم في بنائها.

وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى أن لجنة التنسيق والتنفيذ أولت اهتماما بالغا بالمهاجرين الجزائريين من خلال اهتمامها بجميع المصالح الخاصة بهم على الحدود الشرقية والغربية،

(1) - فتحي الذيب : **عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة 1984** ،المرجع السابق، ص 139.

(2) - عمار قليل: **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج3، دار البعث، قسنطينة 1991، ص 23.

وكل مصلحة تتألف من خمسة أعضاء موزعين على الصحة والسكان، تنظم العلاقات وتحميع التبرعات، وقتم بالجانب الاجتماعي، والإرشاد والتوجيه[1].

كما أن المهاجرين الجزائريين استفادوا من دعم روسيا بمؤن مختلفة بواسطة الباخرة الروسية التي تحمل اسم فورقو والتي انطلقت من ميناء البحر الأسود إلى تونس تحمل 10 آلاف طن من السكر و05 أطنان من الأرز و20 قنطار من الحليب المجفف و20 ألف متر من القماش، و2500 غطاء و100 صندوق من الدواء[2].

وقد وجدت الثورة نفسها تعمل في إطار مزدوج، فهي تسعى للحصول على المؤونة التزويد جيش التحرير الوطني بما يحتاجه. وتبذل المصلحة الاجتماعية لجبهة التحرير جهدا معتبرا لحل مشكلة اللاجئين العويصة، وذلك عن طريق التكفل بهم عند طريق انتداب الممرضين والممرضات، والمفوضين السياسيين لكونهم لم يغادروا أرضهم بحثا عن حياة رغيدة هانئة بعيدا عن جبهات القتال، بل خرجوا مكرهين تحت وطأة حرب أملاها الاحتلال بهدف إبادة الشعب الجزائري لأنه هو الممون الرئيسي للثورة [3].

3- 5- أشكال مختلفة للدعم من طرف المهاجرين:

شهدت الحدود الشرقية الجزائرية والجنوبية الشرقية، نشاطا كبيرا في عمليات تقريب الأسلحة، مما حدا بالقوات الفرنسية بواسطة مصالحها المختلفة كالشرطة، الدرك، الجمارك

و حق دوائر الخيالة أن تكثف نشاطها على الحدود المشتركة الجزائرية التونسية لمنع تسريب الأسلحة وتقريبها، كما أن فرنسا شكلت طابو رين مغربيين للإحلال محل الدوائر، إلا أن تخليها عنهما فيما بعد، ساعد على تقريب عدد كبير من الأسلحة من تونس نحو الجزائر[4] . والتقارير الفرنسية تشير إلى أن مصدر السلاح مدينتي تونس وبنزرت، مما أدى

(1) - المجاهد: العدد 29، 17 سبتمبر 1958، وزارة الإعلام، ص 2.

(2) - المجاهد: العدد 18، 15 فيفري 1958، وزارة الإعلام، ص 2.

(3) - المجاهد: العدد:12، 05 نوفمبر 1957، وزارة الإعلام، 1984، ص 3.

(4) - يوسف مناصرية: **نشاطات الجزائريين في تهريب الأسلحة الحربية على الحدود الجزائرية التونسية من الحرب العالمية الثانية إلى 1948**، مجلة التراث، العدد 10 جويلية 1999، ص 134

إلى تعزيز المراقبة على هذه المناطق للكشف عن مخابئ الأسلحة، واعترفت السلطة الاستعمارية بصعوبة عملية المراقبة، فأدى ذلك إلى زيادة عدد الأسلحة خاصة بالأوراس كما أشار إلى ذلك تقرير الكولونيل بلانش BLANCHE قائد مدينة باتنة في أكتوبر 1954 إلى الجنرال سبيليمان SPILIMANN أن ناحية باتنة تتوفر على 10000 بندقية حربية من مختلف الأنواع، و بالتالي كان الثوار في باتنة، تبسة، سوق أهراس مسلحين تسليحا جيدا[1].

وعلى هذا الأساس نستنتج أن الحدود الجزائرية الشرقية التي كانت منفتحة على التراب التونسي، سهلت تدفق موجات كبيرة من الجزائريين نحو تونس، عند اشتداد الثورة، وبعد إنشاء خط موريس، مما سهل لهذه الفئة الكبيرة مهمة دعم الثورة التحريرية بكل الوسائل المتاحة لديها وحسب إمكاناتها. فقد كانت تقدم دعما مختلفا للثورة الجزائرية من أجل خدمة وطنهم سواء عن طريق جمع المال، أو تهريب السلاح إلى داخل الجزائر ، أو إيواء الثوار وتدعيمهم في كل عمل يقومون به [2].

ولنا أن نصنف أشكال الدعم الذي قدمه الجزائريون الموجودون بتونس للثورة التحريرية حسب مساهماتهم من خلال بعض الوصولات الخاصة بالدعم المقدم للثورة والمتعلق بالسلاح، الأموال، اللباس، الغذاء وحتى في مجال التجنيد البشري للثورة، والتي تحصلنا عليها من طرف أحد أبناء المرحوم المجاهد عمروني محمد بن عميد والتي تتعلق بأشكال الدعم الذي يمكن أن نصنفه كالآتي:

(1) - يوسف مناصرية: **نشاطات الجزائريين في تهريب الأسلحة الحربية على الحدود الجزائرية التونسية من الحرب العالمية الثانية إلى 1948** ، المرجع نفسه، ص – ص 136، 139.

(2) - عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر** ،المرجع السابق، ص 541.

1-5-3 التموين والتمويلة

كان الدعم المالي المقدم لجبهة التحرير الوطني خلال سني 1954 - 1955 لا يشكل سوى مبلغا بسيطا، ومع تزايد عدد المنخرطين ازداد الدعم المالي للمجهود الحربي رغم تباطؤ العملية بين سني 1956 - 1957، ثم حقق قفزة نوعية سنة 1958، وذلك بسبب تطور عملية التأطير الكلي، وشمولية التعبئة وتعميمها على كافة المهاجرين الجزائريين[1].

وتشير الوثائق إلى قادة الثورة والمسؤولين المكلفين بجمع الأموال الذين سلموا إلى السيد عمر وبني محمد بن عميد مبلغا ماليا قدره 15490 فرنكا - الوثيقة دون تاريخ - ومبلغا آخر قدره 75000 فرنكا ثم مبلغا آخر قيمته 160

. 000 فرنكا في أكتوبر 1956، ثم مبلغا في سنة 1957 قدره 75000 فرنكا، وفي 20 نوفمبر أيضا عام 1956 مبلغا ماليا بقيمة 106000 فرنكا [2].

من خلال هذه المبالغ المقدمة من طرف المهاجرين الجزائريين بتونس، والتي تختلف من سنة إلى أخرى، نلاحظ أيضا أنها لم تكن محددة بل يراعى فيها الظروف الاقتصادية والاجتماعية لهم، ومستوى مداخيلهم المالية، يكون تقديم هذه المساهمات دون إكراه أو إجبار، بل يقومون تلقائيا بتقديمها نظرا لحاجة الثورة للجانب المالي، وهو واجب وطني تمليه عليهم رغبة إنجاح الثورة ودعمها بشتى الوسائل والأشكال.

بما أن اللباس يعد من الضروريات والأساسيات التي يحتاجها المجاهدون المتلو مون بالجبال شديدة البرودة، خاصة في فصل الشتاء فإن مساعدات المهاجرين الجزائريين شملت هذا الجانب كما تشير إلى ذلك وصولات المساعدة التي تبين أهم قدموا خلال شهر جانفي

(1) - علي هارون: **الولاية السابقة، حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب التونسي 1954 - 1962**، تذييل محمد بوضياف، ترجمة الصادق عماري و مصطفى ماضى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 410.

(2) - الملحق رقم (02) : وصولات اشتراك الجالية الجزائرية بتونس ، المصدر عائلة المجاهد المرحوم عمروني محمد بن عميد.

1955 ألبسة مختلفة؛ سراول، فيستات ما عدده 25 لكل منهما [1] ثم أحذية سباط وعددها 44 حذاء، و35 سروالا، و38 فستات، و18 محارم [2]

ونشير هنا إلى أن المجاهدين الجزائريين أثناء بداية الثورة لم يكن لهم زيا موحدا لأن عملية التجنيد كانت عفوية، فكثيرا ما يلتحق الفلاحون وأبناءهم بالجبال ويبقون على ملابسهم العادية ذات الطابع التقليدي مثل القشابية إلى أن أصبح جيش التحرير الوطني بعد 1956 يأخذ طابعا نظاميا، حيث بدأ يرتدي بشكل إجمالي بزات عسكرية رسمية.

أما فيما يتعلق بالمواد الغذائية فإن المهاجرين الجزائريين كانوا يساهمون بما وحسب إمكاناتهم، وما تتوفر لديهم منها مستغلين في ذلك حتى منظمات الغوث الدولية التي تقدم لهم المساعدات ليوجهوا جزءا منها إلى الثورة كما أشرنا سابقا، وكانت المواد الغذائية متنوعة ومختلة مثل: الكسكسي، السكر، الزيت، القهوة، السردينة، الخبز[3] وإن كانت هذه الكميات متفاوتة وقليلة أحيانا لكن إيمان هؤلاء بضرورة تقديم الدعم للثورة أملى عليهم تقديم الدعم لها خاصة من هذا النوع لأنهم يدركون مدى حاجة الثورة إلى مثل هذه المساعدات التي هم في أمس الحاجة إليها.

وإذا كان البعض يقدم مثل هذه المساعدات بهذا الشكل فإن بعضهم الآخر خاصة الموجودين على المناطق الحدودية كانت بيوتهم ملجأ للثوار كلما دفعت الظروف إلى ذلك حيث يتلقون كل أشكال المساعدة داخل هذه البيوت كتقديم الأكل لهم، والشرب، وتوفير وسائل النقل أحيانا التي تكون عادة تقليدية؛ بغال، حمير، أحصنة، أو تقديم العلاج وفي بعض الأحيان يرافق بعضهم - كدليل - المكلفون بنقل الأسلحة عن طريق القوافل من تونس إلى التراب الجزائري لأنهم من أبناء هذه المناطق حيث يعرفون مسالكها وطرقاتها.

(1)- الملحق رقم (02) : وصولات اشتراك الجالية الجزائرية بتونس ،الملحق السابق .

(2) - الملحق نفسه .

(3)- الملحق نفسه

3-5-2 التجنيد والتسليح

تشير هذه الوصولات والتي تحمل في معظمها ختم جيش التحرير الوطني، والتي هي في الأصل مختلفة ومتنوعة من حيث مضموما الذي يشير إلى نوع المساعدات، إلى أن المهاجرين الجزائريين كانوا منذ الوهلة الأولى سباقين إلى دعم الثورة بالسلاح كما يشير إلى ذلك الوصل المؤرخ في شهر جانفي 1955 إلى استلام بازيد يوسف من السيد محمد بن عميد عمروني ما عدده 100 كرطوش أي خرطوشة، وفي 06 أكتوبر 1955 استلم أيضا هذا الأخير من السيد عمر وبني عمار مكحلة من نوع خماسي ألمان تحمل رقم 2252.

ولعل نوع السلاح المقدم لدعم الثورة من طرف المهاجرين خماسي ألمان يدل على مصدره الذي قد يكون من جنود ألمان خلال الحرب العالمية الثانية حصل عليه البعض من الجزائريين خلال الحرب الثانية لأن ألمانيا كانت تشجع محاربة فرنسا بدل التجند في صفوف جيشها ولأنهما ليست عدو الجزائريين ولا تحتل أراضيهم، وقد روجت إعلاميا هذه الفكرة عن طريق إنشائها لإذاعة المغرب العربي خلال الحرب الثانية والتي تدعو من خلالها إلى محاربة فرنسا.

وقد تواصلت عملية دعم الثورة بالسلاح، وفي السياق نفسه تسلم السيد عمروني محمد بن عميد و دائما في محال داعم الثورة بالذخيرة و السلاح في أكتوبر 1956 ما عدده 650 خرطوشة ليسلمها بدوره إلى المدعو الحاج على [1].

كما تسلم الطالب العربي من عمروبني محمد بن عميد 10 قرينات وكولط ناف ربما يقصد به مسدس من عيار 09 ملم وذلك .

ولعل هذا يدل دلالة واضحة على مدى حرص هذه الفئة على دعم الثورة بالسلاح بهدف إنجاحها، حتى وإن كانت هذه المساهمات بسيطة من خلال ما توفر لديهم من إمكانات في هذا المجال، كما يدل على أنهم ظلوا مرتبطين بوطنهم يحدوهم الأمل في أن يتخلصوا من

(1) - الملحق رقم (05): المناطق المحرمة إبانة الثورة التحريرية .

الاستعمار الفرنسي الذي دفعهم دفعا لمغادرة بلادهم والانتقال إلى الأراضي التونسية جراء سياساته التعسفية المطبقة من طرفه عليهم.

وإذا كان القائمون على جمع المساعدات من المهاجرين يولون اهتماما بالغا للجانب المادي بمختلف أشكاله، فإنهم لم يهملوا الجانب البشري الذي يعد أساسيا بالنسبة للثورة فجند العديد من الرجال في صفوف جيش التحرير الوطني خاصة بين سني 1955 - 1956، مثلما فعل المجاهد عمروني محمد بن عميد حيث قام بتجنيد عدد كبير من الرجال سواء كانوا من المهاجرين الجزائريين أو حتى بعض التونسيين الذين اقتنعوا بحتمية الواجب، وضرورة رد الجميل، والإدراك العميق لمفهوم المصير المشترك خاصة وأن الجزائريين شاركوا كما ذكرنا سابقا مع المقاومة التونسية [1].

ويبدو من خلال القائمة الاسمية للمجندين من طرف المجاهد عمروني محمد انه كان ذا حظوة ومكانة بين أهله، ومحل ثقة من مسؤولي الثورة الذين كلفوه بالقيام بمثل هذا العمل، ودليل ذلك وجود عدة أسماء من جندوا من عائلته، إضافة إلى ألقاب مختلفة أخرى من بينها حتى بعض التونسيين، وقد يندرج هذا في إطار رد الجميل الذي قدمه الجزائريون لإخواهم التوانسة أثناء محنتهم بمشاركتهم إلى جانبهم في الثورة التونسية، وهو ما يدل أيضا على أن الرجل كان يتمتع بالثقة التامة والسرية في العمل الذين اعتمدت عليهما الثورة و كانا من عوامل نجاحها وتحقيقها لأهدافها خاصة الهدف الأساسي وهو الاستقلال.

(1) - الملحق رقم (1) : القائمة الاسمية للمجندين بين 1955-1956، المصدر السابق .

الخاتمة

خـــاتمـــة :

خلاصة دراستنا المتواضعة هذه للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومحاولة تقصي بعض الحقائق وجوانبه الخفية فقد توصلنا إلى استخلاص جملة من النتائج ، أهمها :

ظاهرة الهجرة التي كانت رد فعل جماعي من طرف أبناء الشعب الجزائري خاصة الموجودين بالمناطق الحدودية حيث وجدوا ملاذا لهم إلى البلدان العربية المجاورة كتونس والمغرب.

والعوامل الناجمة عن السياسة الاستعمارية كانت دوافع رئيسية لمغادرتهم الوطن فهي هنا رد فعل ايجابي يعتبره الدور الفعال الذي لعبه اللاجئون الجزائريون في القضايا الوطنية و في الثورة التحريرية وهو ما يدل على أنهم لم ينفصلوا عن بلدهم بل ظلوا في اتصال موجود وبشكل قوي .

إن هؤلاء الذين لجئوا إلى تونس عبروا بهذا عن رفضهم للسياسية الإستعمارية المفرضة عليهم والتي لم تكن في خدمة الجزائريين كما كانت أيضا استجابة للدعوات التي أطلقها العديد من العلماء والقدماء والذين أفتوا بضرورة مغادرة البلاد حفاظا عن الدين والعرض .

إن استقرار بتونس لم يجعل منهم مجرد نازحين بل ماسوا نشاطات عدة ومختلفة لضمان عيشهم ولم تكن النشطة الممارسة لتحصيل الرزق فقط بل إلى تخصيص جزء من عائدات لدعم الثورة التحريرية ماديا ومعنويا وإضافة إلى سعيهم لتحسين مستواهم الإقتصادي والإجتماعي الذي كان ضعيفا خلال تواجدهم في الجزائر بسبب السياسة الإستعمارية المطبقة عليهم حيث استطاعوا أيضا من رفع مستواهم الثقافي وارتياد العديد منهم للمدارس والكتاتيب بتونس .

وكان اللاجئون الجزائريون عامل بناء بالنسبة لتونس ، من خلال تنشيطهم للحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وإلى دورهم في البناء والتعمير الذي عرفته تونس خلال تواجدهم بها.

حيث فتحت الهجرة إلى تونس مجالا للنشاط السياسي والثقافي والنقابي بالنسبة للنخب المثقفة تعبيرا عن قضايا وطنهم وهو الذي فسر نشاطهم في النقابات والأحزاب التونسية ، حيث تولى العديد منهم مناصب قيادية ومسؤوليات عليا في العديد من المجالات .

فالفضاء الذي توفر للاجئين أعطاهم الفرصة لتبليغ أفكارهم وإنشغالاتهم الوطنية إلى بلدان أخرى من العالم العربي وكانوا يتقاسمون نفس الهموم بحكم السيطرة الإستعمارية ، فالموقع الجغرافي وامتداد الحدود وعامل القرب بين تونس والجزائر والرابط الإجتماعية جعلت من دور اللاجئين الجزائريين بتونس يكون أكثر فعالية بحكم سهولة انتقال إلى البلدين.

وما فرضته السلطة الإستعمارية الفرنسية على الجزائريين سواءا في الميدان الإجتماعي والثقافي وحتى العسكري والذي نتج عنه تدهور أوضاعهم المعيشية ومحاولة تدنيس مقدساتهم والذي دفعهم إلى الهجرة ، فلم تكن هذه الظاهرة إراديا أو عفويا بل ناتج للسياسة الإستعمارية المطبقة .

ومن النتائج التي إستخلصناها من بحثنا هذا :

- العوامل الناتجة عن السياسة الإستعمارية كان لها دور في مغادرة الوطن .
- الهجرة كان لها رد فعل ايجابي .
- رفض اللاجئون الجزائريون للسياسة الإستعمارية الفرنسية .
- نشاط الجزائريين لم يقتصر على كسب الرزق فحسب بل إلى تخصيص جزء من العائدات لدعم الثورة التحريرية ماديا ومعنويا .
- دور اللاجئون الجزائريون في تنسيق النشاط السياسي والثقافي والنقابي للبلاد .